

الإئتلاف الفلسطيني لحق العودة

تقرير عن أعمال

اللقاء السنوي العاشر

بيروت، ٥ - ١١ كانون اول / ديسمبر ٢٠١٠

اصدار



مركز حقوق اللاجئين / عائدون

عضو الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة

٢٠١١

الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة

اللقاء السنوي العاشر، لبنان، بيروت، كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٠

إصدار

مركز حقوق اللاجئين / عائدون

لبنان - بيروت

هاتف وفاكس: ٠١/٣٠٦٧٦٩

ص.ب. ١٤/٦٧٠١

بريد الكتروني: aidoun-lb@aidoun.org

crr@aidoun.org

موقع عائدون الالكتروني: www.aidoun.org

١	مقدمة
٣	اليوم الأول: الافتتاح الرسمي لمؤتمر ائتلاف حق العودة ووقائع الجلسة الأولى.....
١٧	اليوم الأول: تقارير اللجان والبلدان
		اليوم الثاني: مناقشة ورقة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على
٤٥	إسرائيل.....
		اليوم الثاني: التحديات التي تواجه قضية اللاجئين وحق العودتهم المهام الراهنة
٥٨	المُلحّة المطروحة على حركة العودة.....
٦٨	الجلسة الأخيرة: وضع خطة عمل لائتلاف والتوصيات
		ملاحق:
		١. كلمة منسق ائتلاف حق العودة الفلسطيني ومنسق مركز حقوق
٧٥	اللاجئين /عائدون.....
		٢. رؤية عائدون وهيئة التنسيق: ائتلاف العودة بين التحديات الصعبة
٧٩	و الآفاق الواعدة.....
٨٤	٣. ملخص ورقة المقاطعة: أسس جديدة ونهج جديد للمقاطعة في لبنان.....
		٤. ورقة الأستاذ عبدالله حوراني تحت عنوان: وحدة الحركة الشعبية
٨٦	طريقنا لحماية حق العودة.....
		٥. البيان الختامي الصادر عن اللقاء العاشر لائتلاف الفلسطيني العالمي
٩٤	لحق العودة.....
٩٩	٦. قائمة بأسماء المشاركين.....
١٠٢	٧. تعريف بائتلاف حق العودة.....
		ملخص موجز باللغة الإنكليزية عن أعمال الائتلاف في لقائه العاشر

إن موضوع إيجاد صيغ وبرامج عملانية مشتركة للناشطين في ميدان حق العودة من هيئات وأفراد كان وما زال من أولويات مجموعة عائدون في كل من لبنان وسوريا. وفي الوقت الذي ساهمت فيه المجموعة في تأسيس لجنة التواصل والتنسيق المشترك بين بعض الأطراف العاملة في هذا الميدان، والذي تم التعبير عنه عام ٢٠٠٠ في المساهمة بتأسيس الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، ووضع أسس التنوير بمقومات الدفاع عن هذا الحق عبر التوافق على رؤية مشتركة لأسس ومقومات هذا الحق، فإنها عملت كذلك، وبشكل دؤوب، للحفاظ على البنى التأسيسية الموحدة للأطراف النشطة في هذا المجال وإتاحة المجال أمام هيئات جديدة غير منتمية فصائلياً، من أجل الانضمام للائتلاف. وذلك عبر المساهمة في بلورة أسس ونواظم لكيفية نيل العضوية في الائتلاف، وكل ذلك بهدف توفير آليات عمل مشترك لا تحمل الطابع النفعي أو التحيز التنظيمي، باعتبار أن حق العودة كان موضوع إجماع وطني فلسطيني، رغم وجود بعض التباينات في الرؤية والبرامج السياسية لدى الفصائل حول كيفية الوصول إلى هذا الحق. وكانت عائدون حريصة على حماية ائتلاف العودة من الغوص في التباينات في تحليل مسارات العمل السياسي الفلسطيني اتجاه حق العودة، حتى لا تتحول لقاءات واجتماعات الائتلاف إلى أندية نقاش، لا تؤدي إلى صياغة برامج مشتركة للدفاع عن حقوق اللاجئين وفي مقدمتها حق العودة. وقد كان هنالك توافق كامل مع هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، وهي الطرف الثاني الأساسي في لبنان المنضوي في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة مع هذه المقاربة، التي تم اعتمادها من قبل الطرفين أثناء اجتماعات الائتلاف.

وفي السياق ذاته، فإن مجموعة عائدون سعت على الدوام لإعطاء فرصة لتلاقي أطراف الائتلاف وعقد اجتماعاته في بقعة من بقاع اللجوء العربية حيث يوجد اللاجئين، هذا السعي الذي يحمل دلالات هامة لها علاقة بالعمل على استمرار التواصل المباشر بين الهيئات التي تسعى للدفاع عن حقوق اللاجئين والمنتشرة في الداخل الفلسطيني ومختلف بقاع الأرض،

وبين اللاجئين أنفسهم في أشد ظروفهم قساوة. كما إن مناخات كهذه تعتبر ضرورية للتفاعل الإيجابي بين الهيئات المعنية بالدفاع عن حق العودة والأطراف الفاعلة في البلد العربي الذي يستضيف اجتماع الائتلاف. ومن هذا المنطلق، وجهت مجموعة عائدون التي سميت من قبل الائتلاف في لقاؤه التاسع في باريس كمنسق للائتلاف، ووجهت الدعوة لعقد اللقاء العاشر في مخيمات لبنان بالتعاون والتنسيق مع هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية في لبنان تحت شعار "حقنا في العودة إلى ديارنا حق ثابت غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم". وقد اختيرت مخيمات لبنان للأسباب الأنفة الذكر، إضافة إلى كون اللاجئين في لبنان يواجهون التباساً يتعلق بوجود هواجس لدى بعض الأطراف اللبنانية، حول ربط الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين بمشروع التوطين الذي هو مشروع أمريكي بامتياز. وبالتالي فإن تواصل ائتلاف العودة مع الأطراف الفاعلة لبنانياً قد يسهم في رفع العين عن اللاجئين الفلسطينيين، وتوضيح خطورة الأخذ بالمخاوف المذكورة على حقوق اللاجئين المدنية والاجتماعية المشروعة. بيد أن الثغرة الوحيدة التي لم تتمكن عائدون وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، وهي شريك عائدون في تنظيم اللقاء العاشر، من تجاوزها أثناء التحضير للقاء، ان الثغرة الوحيدة تمثلت في عدم القدرة على تأمين دخول لبنان لمندوبي لجنة مهجري الداخل الفلسطيني، وهم شركاء في الائتلاف، لأسباب تتعلق بالإجراءات الأمنية اللبنانية التي تتناول وثائق السفر (الإسرائيلية) التي تحملها هذه الفئة من الفلسطينيين، ما شكّل خسارة للتواصل بين القابعين مباشرة تحت حكم الصهيونية العنصرية، وبين الذين يعيشون تحت الاحتلال الصهيوني أو في الشتات العربي والأجنبي بمختلف تلاوينه.

وفي المحصلة، وعلى الرغم من عدم القدرة على سد هذه الثغرة، إلا أن أعمال اللقاء سارت بانتظام وسلاسة، وبمشاركة عدد من المراقبين والخبراء الضيوف المهتمين بقضية اللاجئين وحقهم في العودة. وقد عقد اللقاء في الفترة ما بين الخامس والحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ في مخيم شاتيلا ومار الياس. وتضمن برنامج الملتقى العاشر الذي افتتحه رسمياً في قصر اليونيسكو وزير الإعلام اللبناني، الأستاذ طارق متري، ولقاء في السراي الحكومي مع رئيسة لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني/ LPDC الأستاذة مايا مجذوب، وكذلك لقاءات مع بعض الكتل البرلمانية اللبنانية الرئيسية، إضافة إلى زيارة إلى الجنوب اللبناني. وسنلقي الضوء على سير أعمال اللقاء عبر هذا الكتيب.

مركز حقوق اللاجئين / عائدون

اليوم الأول، الأحد ٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠

الافتتاح الرسمي لمؤتمر ائتلاف حق العودة:

جرى الافتتاح الرسمي عصر يوم الاثنين ٦/١٢/٢٠١٠ في قصر اليونسكو برعاية وزير الإعلام اللبناني الدكتور طارق متري، وبحضور ممثلي سفارة فلسطين والفصائل الفلسطينية ومايا مجذوب رئيسة لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وعدد من الأحزاب اللبنانية، وممثلي بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية واللبنانية، وعدد كبير من أبناء المخيمات، وفاعليات شعبية فلسطينية مختلفة. وأبرز ما حصل في الافتتاح الرسمي تمثل في الكلمات التي أقيمت من قبل منسق عائدون في لبنان وائتلاف حق العودة الفلسطيني، وكلمة الوزير طارق متري، إضافة إلى العرض الذي قدمه الدكتور سلمان أبو ستة حول أطلس فلسطين. وقد سارت فعاليات الافتتاح على النحو التالي: افتتح اللقاء الرسمي في قصر اليونسكو، بالنشيد اللبناني والفلسطيني، ثم كلمة ترحيب من عريفة الاحتفال إلهام شحور، وبعدها ألقى منسق ائتلاف حق العودة الفلسطيني ومنسق مركز حقوق اللاجئين/عائدون الأستاذ جابر سليمان كلمة باسم منظمي اللقاء. والكلمة مرفقة كملحق رقم ١ للكتيب.

وبعد سليمان تكلم الوزير طارق متري فقال: "جئت لكي أكون معكم، ومع هذا الجهد الكبير الذي تقومون به، وهناك مسؤولية فلسطينية ولبنانية بتغليب الائتلاف على الاختلاف، لأن حق العودة سيعلو أية انقسامات فلسطينية - فلسطينية أو فلسطينية - لبنانية". وأكد مساندة لبنان حكومة وشعباً لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفي حقهم بحياة كريمة إلى حين عودتهم. وأضاف: "إن حق العودة حق قانوني حقوقي ومرتبطة بذاكرتنا، وهو مرتبط بسرقة فلسطين، والحديث عنه هو ما يؤسس لمشروعية أخلاقية

المشروع الفلسطيني. حق العودة يجمع الفلسطينيين في الداخل والعالم، وأنا لست ممن يميلون إلى استخدام تعبير فلسطيني الشتات". وتابع: "وما من شيء يعيد جمع الفلسطينيين سوى تعبير حق العودة، فالقول بحق العودة خير من تكرار الكلام المملّ حيناً والخطير احياناً". ورأى "أن التمسك بحق العودة غير قابل للتصرف، وأن ما من شيء من إعطاء الحقوق المدنية للفلسطينيين، ولا الحوار معهم، ولا السماح لهم بتمكّن السكن، يعوض عن حق العودة. قد ينزلق الكلام عن التوطين من دون الكلام عن حق العودة إلى جراح آن وقت التناهما". وختم متمنياً "أن يشكل الائتلاف قاسماً مشتركاً للدفاع عن حق العودة كواجب مشترك مثله مثل الدفاع عن العلاقات اللبنانية - الفلسطينية". [وبعد انتهاء الوزير طارق متري من كلمته أعطي الكلام للدكتور سلمان أبو ستة عضو المجلس الوطني الفلسطيني، رئيس هيئة أرض فلسطين - والمنسق العام لمؤتمر حق العودة في لندن، الذي قدم شرحاً وافياً حول "أطلس فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٦٦"، وأبرز ما عرضه يتعلق بالصراع مع الحركة الصهيونية، منذ وعد بلفور قبل ٩٣ عاماً". كما عرض للخرائط التي وضعتها الحركة الصهيونية حينها، وهي خالية من القرى والمدن ليقولوا إن فلسطين أرض بلا شعب وإن شعبها هم بدو رحّل. وتحدث عن مبادئ الصهيونية، وهي الاستيلاء على أرض فلسطين والتخلص من أهلها وطردهم وتوطينهم حيث هم. وذكر أن الغرب قدم ٥٥ مشروعاً للسلام على مدى السنوات الماضية، وكلها ناقصة تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه حقوقه ومحو آثاره، وكأن الفلسطينيين لم يكونوا هناك على أرض فلسطين.

وبعد ذلك عرض أبو ستة الجزء الأول من أطلس فلسطين المتضمن معلومات موثقة بما يتعلق بالنكبة وآثارها من ناحية القرى المدمرة، وعدد اللاجئين الفلسطينيين والجهات التي لجئوا إليها. كما فصل مراحل التوسع والاعتداءات الصهيونية على القرى الفلسطينية التي امتدت لسنوات قبل قيام حرب ١٩٤٨، وعرض خرائط تفصيلية لاستيلاء العصابات الصهيونية على أرض الفلسطينيين العرب. كما عرض بالخرائط اتجاهات التهجير التي أجبر الفلسطينيون على التحرك وبقها بعيد النكبة، باتجاه لبنان وسوريا والضفة الغربية والأردن، ومصر. كما عرض أسباب التهجير بالتفاصيل الدقيقة.

وعرض "سجل النكبة"، وقائمة بأسماء ٥٣٠ مدينة وقرية ومحلة فلسطينية تعرضت للتدمير أو التهجير، إضافة إلى تاريخ التهجير، وعلى يد أيّ من العصابات الصهيونية تم ذلك، وفي ظل أي عملية عسكرية، ومستوى التدمير الذي حل بالمكان، إضافة إلى أعداد

المهجرين. وأما في الجزء الثاني من الأطلس عرض أبو ستة خرائط دقيقة لكل فلسطين عشية ١٩٤٨، حيث تظهر المدن، والقرى، والهضاب، والأنهر، والجبال، والسواحل، والخراب الفلسطينية بتفصيل مذهل.

وقائع الجلسة الأولى للقاء العاشر للاتلاف العالمي لحق العودة الفلسطيني:

بدأت اعمال المؤتمر العاشر للاتلاف حق العودة في مخيم مار الياس بتحية وجّهها الاستاذ قاسم عينا رئيس هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني باسم جميع المشاركين في اللقاء، إلى روح المناضل والقائد الفلسطيني عبدالله حوراني، الذي كان من المفترض أن يكون أحد ضيوف المؤتمر. ثم طلب من الحضور الوقوف دقيقة صمت حداداً على روح المرحوم الذي كان من أبرز المناضلين والمدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني ومن ضمنها حق العودة. بعد ذلك بادر الأستاذ قاسم إلى افتتاح أعمال الملثقى بكلمة جاء فيها التالي:

يأتي انعقاد اللقاء العاشر هذا في ظل حضوركم وقد احضرتكم معكم الخير، فهذا هو أول يوم تمطر فيه السماء هذا العام، وعسى أن تمطر خيراً على شعبنا، وكما تعلمون فإننا نمر بمرحلة خطيرة تتطلب منا جميعاً بذل كثير من الجهد والتعاون والتعاطف. وأنا لا اريد ان أتكلم كثيراً لأننا سنناقش اوضاعنا الداخلية خلال هذا اليوم. وقبل أن نبدأ مناقشة امورنا الداخلية، علينا أن نتعرف على بعضنا البعض. كما أود بداية أن أرحب بشكل خاص بالدكتور محمد المجذوب رئيس مجلس إدارة عائدون - لبنان، وهو صديق دائم ومعروف في السابق، وقديماً وبشكل متجدد، بدعم القضية الفلسطينية ودعم قضايا الامة العربية. والدكتور محمد المجذوب هو رئيس سابق للجامعة اللبنانية ورئيس المؤتمر القومي العربي، وهناك صفات عديدة له، وكفي أن نقول عنه بأنه عربي أصيل، صديق ملتزم بالفلسطينيين وقضاياهم وحقوقهم. وبعد انتهاء كلمة الترحيب طلب الأستاذ قاسم من الحضور التعريف بأنفسهم.

بعد انتهاء الحضور من التعريف بأنفسهم ومن يمثلون، جرى الترحيب بالحاضرين بمن فيهم ضيوف اللقاء، ثم أحال الاستاذ قاسم عينا الكلام إلى الأستاذ جابر سليمان منسق مجموعة عائدون لبنان ومنسق الائتلاف، الذي رحب بدوره بالحضور في لبنان، لافتاً إلى رمزية عقد اجتماعهم بين أهلهم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وأشار إلى أن أهمية اللقاء العاشر تتبع من كونه يعقد لأول مرة في دولة عربية مضيفة للاجئين، ويعقد لأول

مرة بين أهلنا في مخيمات لبنان، كما يعلم أعضاء الائتلاف بأن جميع اللقاءات السابقة كانت قد عقدت في أوروبا لأسباب معروفة. لذلك شدد سليمان على أهمية هذه النقطة، متمنياً أن يعقد اللقاء القادم في فلسطين، لافتاً إلى أن هذا حلم ولكنه سيتحقق عاجلاً أم آجلاً. وأضاف سليمان إلى أن عقد اللقاء في لبنان بحد ذاته له أهمية كبيرة بالنسبة إلينا وبالنسبة إلى الائتلاف، وأن هنالك جدلاً منذ عدة أشهر في الساحة اللبنانية حول حقوق الفلسطينيين. وأن هذا الجدل موجود منذ سنوات، وقد تصاعد في الأشهر الأخيرة. مع الإشارة إلى أن الخطاب اللبناني حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير موحد، وكذلك الحال مع النخب اللبنانية المختلفة، فالخطاب الرسمي، إجمالاً في لبنان يقوّل دعم حق العودة، ولكن هذا الدعم والخطاب الذي يتحدث عن حق العودة أحياناً يصبح معادلاً لتهجير اللاجئين أي: "نحن مع أن يرجع الفلسطينيون إلى ديارهم"، لكن الظروف المعيشية والحقوق التي يتمتع بها الفلسطينيون تكاد تكون معدومة. لذلك، فإن هذا الخطاب هو خطاب ناقص إن لم يرتبط بالحقوق المدنية. وبالتالي، فإن عقد اللقاء في بيروت له مغزى، ويحمل رسالة إلى المجتمع اللبناني وإلى النخب السياسية والفكرية والثقافية والدينية اللبنانية، بأن الفلسطينيين وهم يطالبون بحقوقهم الأساسية الثقافية والسياسية والاجتماعية، لا يعني أبداً وينبغي ألاّ يعني أنهم يقبلون التوطين، أو يقبلون عن فلسطين وطناً بديلاً. والحقيقة أن وجود اللجان من أوروبا كلها وأميركا والدول العربية بشكل خاص، ولقائنا التي تم ترتيبها مع الكتل النيابية المختلفة بجميع توجهاتها، تهدف إلى إيصال هذه الرسالة المهمة. وهي أن الخطاب المتضامن مع حق العودة في رأينا يكون ناقصاً، إذا لم يرتبط بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية. كما عملنا أيضاً على أن يكون لقاءنا في أجواء إعلامية، وليس كما في السابق، حين كانت تعقد اللقاءات في أوروبا، وهنالك مجال أن تتم تغطية المؤتمر إعلامياً. لذلك عمدنا إلى ترتيب افتتاح رسمي، بخلاف افتتاحنا الفعلي والعملية لهذا اللقاء الذي بدأناه وإياكم. والافتتاح الرسمي سيكون برعاية وزير من الدولة اللبنانية، وسنحاول في الكلمة التي سنقولها أيضاً في الافتتاح الرسمي أن نوصل الرسالة التي نقول بأننا متمسكون بحقنا في العودة وأنها أيضاً لن نرضى عن فلسطين وطناً بديلاً. فعندما نقول بأننا نريد حقوقاً مدنية، ونريد أن نعيش بكرامة، ذلك لكي يتمكن الفلسطينيون من التمسك بحقوقهم في العودة، فالإنسان المعذب الفلسطيني، هو الإنسان الذي يعاني التمييز، وهو المحروم من الحقوق، وقدرته على التمسك بحقوقه تصبح أقل إذا لم يُعطَ حقوقه الإنسانية والاجتماعية والمدنية، وهنالك دائماً

علاقة جدلية ما بين حق العودة وما بين حقوق الانسان الأساسية وخاصة في لبنان. وهذا يطرح إشكالية سنناقشها، ربما في الجلسة المخصصة للوضع الداخلي، أي ما يتعلق بالاختلاف في الوضع الداخلي بين ساحة وأخرى. ولفت سليمان إلى أن مجموعة عائدون، مثلاً لديها برنامجان مختلفان في كل من لبنان وسوريا، لأن المنتمين إلى المجموعة يعيشون ويعملون في ظروف محددة ومختلفة حسب قوانين البلد المضيف.

ثم أشار الأستاذ جابر سليمان إلى أن هذا الموضوع سيترك للنقاش. ووجه الشكر باسم أطراف الائتلاف لهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني، وخاصة الأطراف الفاعلة في الهيئة التي عمدت إلى تشكيل لجنة اللاجئين، مثل جمعية المساعدات الشعبية النرويجية، وبيت أطفال الصمود وجمعية النجدة الاجتماعية، التي لولاها ولولا الجهود التي بذلوها الى جانبنا، لما كنا فعلاً تمكنا من عقد هذا اللقاء التنسيقي، الذي يعقد بعد مرور عشر سنوات على عقد اللقاء التنسيقي الأول الذي أسس لائتلاف حق العودة.

وبعد ذلك طلب سليمان من المجتمعين ان يستحضروا تجربة السنوات العشر من عمر الائتلاف، وان يستخلصوا منها الدروس جميع كافة النقاشات التي سيتم خوضها في هذا اللقاء، سواء في ما يتعلق بالمواقف المتنوعة من مفهوم حق العودة، أو في ما يتعلق بالبنية التنظيمية للإئتلاف، وتعدّد مهام لجان العودة واختلاف ظروفها. ولفت سليمان إلى أن الكل يعلم بأن ائتلاف حق العودة أو حركة العودة، هو تعبير هلامي غير محدد، ولم يكن بديلاً عن الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن ائتلاف حق العودة وحركة العودة بأمركا وفي كل مكان هي جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية. ونبّه سليمان إلى أن الجميع متفقون داخل الائتلاف بانهم لا يدعون أي تمثيل سياسي للشعب الفلسطيني، فمنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لكن أعضاء الائتلاف يحاولون أن يعكسوا آمال وطموحات اللاجئين الفلسطينيين، ولا يريدون ان يعطوا الائتلاف دوراً أكبر من ذلك الدور. ثم تمنى سليمان على الحاضرين أن يحرصوا في النقاشات على الحفاظ على الائتلاف لأنه قد يكون حصيلة الحد الأدنى من اتفاق المجتمعين، ولأنهم ليسوا حزباً واحداً، وربما يكون لكل منهم تحليله السياسي ولغته السياسية المتعلقة بالوضعين الفلسطيني والعربي، وبالتالي فإن لا أحد يستطيع أن يفرض على الآخر وجهة نظره، لأنه قد يكون هنالك وجهات نظر متفاوتة. ومن المؤكد أنه أثناء النقاش لن يُمنع أحد من التعبير عن وجهة نظره في هذا اللقاء، ولكن ما سنخرج به على الملأ، أي على الإعلام والناس، ينبغي أن يكون حصيلة الحد الأدنى لتوافقنا. وهذا يتطلب في الواقع أن تكون صدورنا واسعة، وأن

نحترم خلال النقاشات آراء بعضنا البعض مهما كانت هذه الآراء متباينة. كما تمنى سليمان أن تسود هذه الروح، وأن يكون عقد اللقاء في بيروت أو في مناطق وجود اللاجئين بداية لتجاوز حالة الاسترخاء أو الترهل التي أصابت الائتلاف، وخاصة في السنوات الأخيرة. وأوضح سليمان بأن جهوداً كبيرة بذلت من أجل استعادة التواصل مع ائتلاف حق العودة في الولايات المتحدة الأميركية. هذه الخطوة التي قوبلت بترحيب شديد، بإعادة بناء العلاقة مع الائتلاف، وهم عضو مؤسس فيه منذ البداية، أي منذ مؤتمر قبرص، ولم يحضروا اجتماعات الائتلاف منذ اللقاء الرابع في بريطانيا. ولذا، فإن الائتلاف يرحب بشكل خاص بعودتهم إلى الانضواء في صفوفه. وأوضح سليمان أنه، من جانب آخر، جرت محاولة للتعويض عن غياب مشاركة مندوبين من الأردن، حيث إن الأردن كان ممثلاً بإسم اللجنة العليا لأحزاب المعارضة في الأردن، وهو ائتلاف غير متجانس يحوي في عضويته ممثلي الإسلاميين والجهة الشعبية والديمقراطية الخ... وبالتالي، فإن عضويتهم في الائتلاف أدت لإشكالية في التمثيل. ففي كل مرة كانوا يرسلون مندوباً ذا خلفية تختلف عما تلاه أو سبقه من مندوبين، فمرة يرسلون مندوباً ذي توجه إسلامي، ومرة أخرى مندوباً ذا توجه ماركسي الخ... وبالتالي كان الائتلاف يضطر إلى إعادة النقاش بمسائل اتفق عليها في لقاءات سابقة. وفي النهاية جرت محاولة جادة للحفاظ على عضويتهم في الائتلاف، ولكنهم لم يعودوا. وفي السياق ذاته جرت محاولة التعويض عن ذلك النقص عبر دعوة المرأة الأردنية كعضو مراقب، وهم مفترض ان يصلوا بعد الظهر، وعند مشاركتهم في الاجتماع سيتم العمل على وضع رؤية مشتركة لعلاقتهم بالائتلاف، لأن الجميع راغبون بتقوية الائتلاف في المناطق المضيفة. وعلى نفس النسق يجري العمل بشكل جدي لبناء علاقات تواصل ونفاهم مع لجان العودة في أوروبا.

وهنا تمنى الأستاذ سليمان على الأخوه في أوروبا التفكير في موضوع الكومفدرالية وتسجيلها ليشكل هذا حافزاً للعمل في أوروبا. ثم دعا للبدأ بتنفيذ جدول الأعمال، بدءاً بتقارير اللجان التي كان المنظمون يأملون أن تصلهم قبل انعقاد أعمال المؤتمر حتى يتمكنوا من توزيعها على الحاضرين. وختم سليمان بالقول إننا كجهة منظمة، أو كأعضاء الائتلاف في لبنان، نضع في الملف الذي وزع على الحضور الوثائق الأساسية لمؤتمر الائتلاف، كمسودة إعلان بيروت أو البيان الختامي، وورقة عائدون وهيئة التنسيق حول رؤيتنا الداخلية للائتلاف، وكذلك ورقة الأستاذ عبد الله الحوراني الموجودة عندكم ضمن الملفات، نيابة عنه، وهي تشكل رؤيته لتطوير الائتلاف.

ثم أعطيت الكلمة للدكتور محمد المجذوب، وجاء فيها: أولاً، أنضم إلى الزميلين الكريمين بالترحيب بكم في لبنان الوطن، وهو جزء من الوطن العربي. ثم أضاف (أنا أصلي صيداوي)، وعندما كنا أطفالاً في المدرسة حيث كنت طالباً في كلية المقاصد في صيدا، كنا نردد النشيد القومي العربي قبل ان ندخل الصف، وهو بلاد العرب أوطاني. وبالفعل ما زلنا نردد هذا النشيد. وأذكر تماماً أنه بين عام ٤٧ و ٤٨ عندما بدأ النزوح الفلسطيني، (وربما البعض منكم كان غير مولود في هذه الفترة) وكنا في المدرسة، وصيدا كانت أقرب إلى عكا من نابلس. وكنا كطلاب نجوب شوارع صيدا وأحياءها ونجمع بعض التبرعات للإخوة اللاجئين، ونفتح الجوامع والمدارس لإيوائهم. في هذه الفترة وكما أذكر، كان المناضل معروف سعد ناظراً في كلية المقاصد، وبالفعل هو الذي كان يوجهنا ويهيئنا ويشجعنا للقيام بهذا العمل. على كل حال، نحن نعتقد بأن القضية الفلسطينية هي جوهر كل القضايا، ولقد كتبت الكثير عن القضية الفلسطينية، وفي اعتقادي أن القضية الفلسطينية دائماً موجودة، ولا راحة ولا استقرار في كل الوطن العربي وفي كل المنطقة التي نسميها بالشرق الأوسط من دون حلها، وقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم هي جوهر هذه القضية.

ثم أضاف الأستاذ المجذوب قائلاً: أنا كأستاذ جامعي وأستاذ في القانون الدولي، أبدي دائماً أسفي بالنسبة إلى الأنظمة العربية عندما تجرى مفاوضات مع العدو الإسرائيلي، حيث يتم تجاهل فكرة العودة أو حق العودة والقرار ١٩٤ الذي صدر في عام ٤٨ وكأنه غير موجود، أو على الأقل يأتي في آخر القائمة وليس في البداية. ونحن نعتقد دائماً من الناحية القانونية بأن لحق العودة أساساً قانونياً، وكلكم تعرفون هذا الأمر، والأساس القانوني هو القرار ١٩٤. وأنا أتعجب دائماً كيف أن الدول العربية لا تطالب بتنفيذ هذا القرار، بالإضافة إلى كل القرارات والإتفاقيات التي وقعت منذ عام ٤٨ حتى الآن، ودائماً فيها تكرار لحق العودة في الأمم المتحدة، حيث يوجد عشرات القرارات التي تحتوي دائماً جملة حق العودة أو تطبيق القرار ١٩٤.

وأضاف الدكتور المجذوب بأنه شخصياً، كمواطن عربي، يعتقد بأن هذه القضية يجب أن ن فكر فيها معاً، وإذا كان هنالك اختلاف في وجهات النظر فهي اختلافات فكرية، وإنما القضية واحدة، وأعتقد بأن كل قضايانا وأمورنا في هذه المنطقة، أي في العالم العربي تتوقف على حل هذه القضية. وعندما نرى الإخوة والشباب من أمثالكم، نشعر بالفرح والسرور لأن هذه القضية موجودة وقائمة ولا يمكن أن تزول، والمؤسف أن المفاوضات

التي تجري مع العدو الاسرائيلي، تجري على أسس غير واضحة. وبالنسبة لي فأنا عندما ألقى محاضرات على الطلبة في الدراسات العليا، أطرح دائماً هذا السؤال الموجه لإسرائيل: أين حدودك يا إسرائيل؟ فهذه دولة نشأت وليس لها حدود ولا تريد ان تحدد الحدود، وليس لها دستور. فهذه عملية إحراج على الأقل لهذا العدو، والخلاف قائم، كما تعلمون حول حدود ٦٧ والقرار ٢٤٢، لذلك، فإن الأنظمة العربية مع الأسف مقصرة أو متخاذلة، أو أن البعض منها بصراحة متواطئ، ما يعني أهمية الاعتماد على الأجيال الجديدة التي نشأت وعانت وتعتبر فلسطين جزءاً من الوطن العربي. وأهمية فلسطين تكمن في أنها في قلب الوطن العربي، والوطن العربي خسر بعض الأجزاء على مدى السنين، ففي الماضي كانت الأندلس قبل ٧٠٠ سنة عربية، وفي الماضي كانت الاسكندرون عربية، وفي الأخير انضمت أو أعطيت لتركيا. ما يشي أننا يمكن أن نتساهل مع الأطراف ولكن القلب في الوسط من الصعب أن نتساهل فيه، وخصوصاً عندما أنشئت إسرائيل في سياق مؤامرة، كما تعلمون، لتفصل المشرق العربي عن المغرب العربي.

وأخيراً تمنى الدكتور المجذوب للحاضرين كل الخير وقال أهلاً وسهلاً بكم في لبنان. وذكر بأن اللقاء هذه المرة يعقد في بيروت، لافتاً إلى أن بيروت لكم، وأنه شخصياً يعتقد أن اللبنانيين كشعب رحبوا بالقسم الأكبر من الإخوان الفلسطينيين المهجرين والمشتتين الذين قطنوا في لبنان منذ عام ٤٨، مشيراً الى أن بعض الفئات تريد الاستفادة من الظروف السياسية. وإنما بشكل عام فإن الشعب اللبناني كان قد رحب بالشعب الفلسطيني، وإنه شخصياً وكذلك الكثير من الجماعات اللبنانية، عندما كان في المدرسة مع زملائه الطلبة الفلسطينيين. وأيضاً في الجامعة العربية لا يشعر بالفرق بينه وبينهم، وخصوصاً بالنسبة إلى الجيل الذي نشأ في لبنان وبعضهم يتحدث باللهجة اللبنانية، وأنه لا يعرف كيف يفرق بين الفلسطيني واللبناني. وختم الدكتور مجذوب بالقول: على كل حال، هذه قضيتنا والمفروض ان نناضل ونضحّي من أجلها، وبصراحة، فإن كل الأوطان التي نجحت ونشأت واستمرت كانت بسبب النضال. وأنهى حديثه متمنياً كل الخير للمجتمعين وأن يكون معهم، مشيراً إلى أن الإخوان الذين رتبوا اللقاء يقومون بالواجب. وختم مرحباً بالحضور في لبنان على أمل أن تعقد الاجتماعات القادمة في فلسطين الموحدة، وليس فلسطين الربع ونصف...

أما السيد ناصر شرايعة من المكتب التنفيذي للاجئين في فلسطين؟ فقال: أنا لا أريد أن أضيف على التقرير، ولكن أريد أن أقول نقطة واحدة وهي ضرورة التركيز على الشراكة ورفع آلية التنسيق ما بين الداخل والشتات، في النشاطات التي لها علاقة بحق العودة

والتركيز على مشاركة وحضور الشباب لهذه النشاطات. وأضاف: أنا أتكلم هذا الكلام بناء على نشاط مشترك قمنا به السنة الماضية بالمشاركة مع عائدون سوريا، وهو عبارة عن أسبوع طبي في المخيمات الفلسطينية في سوريا. وتتبع الأهمية من خلال النشاطات واللقاءات المشتركة التي عبّرت عن تعطش الشباب للقاء إخوانهم في الداخل والقادمين من الضفة أو من قطاع غزة. ومن الأنشطة التي وفرت آلية تنسيق مشتركة ما بين الجميع، مشاركة شباب الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين في المخيم الصيفي السابع الثامن الذي تنظمه عائدون سوريا، ما يبقي الشباب من دون أي ترتيب مسبق على تواصل، وخصوصاً أن أغلبهم يمارسون نشاطهم في المؤسسات كمتطوعين. والحقيقة أن فعاليات كهذه تساهم في رفع آلية التنسيق ما بين الداخل والشتات.

أما السيدة رفعة أبو الريش ممثلة اتحاد المراكز النسوية / الضفة الغربية فتكلمت بدورها عن المرأة وعن دور المراكز النسائية في الضفة الغربية خلال ٢٠١٠. واستكمالاً لتقرير فلسطين بينت أنه كان هنالك ثلاثة أنشطة مركزية للمرأة في المراكز النسائية وفي مناسبات مختلفة، حيث أقامت جميع المراكز النسائية نشاطاً مركزياً في منطقة الشمال، تمثل في معرض تراثي يحتوي على جميع الأنشطة التي قامت بها النساء في كل المخيمات، من أشغال يدوية ومن أكالات شعبية إلخ... وفي الجنوب، القيام بنشاط مركزي في ذكرى يوم الأرض. وقد ساهمت مختلف الأطر النسائية ومؤسسات المرأة الموجودة في الضفة الغربية بهذا النشاط، وتم اختيار مدينة الخليل بالذات لإقامة النشاطات، لأن مدينة الخليل فيها استيطان وفيها مستوطنين. أما في منطقة الوسط وتحديداً في مخيم الإمعري في رام الله، فقد أقيم معرض في ذكرى النكبة، سمي: من ريحة البلاد، وكان يحتوي على كل المقتنيات التي أخرجت مع اللاجئين في نكبتهم. وختمت رفعة بالقول إن هذه الأنشطة المركزية كانت مميزة بالنسبة إلى المراكز النسائية تحت الاحتلال في عام ٢٠١٠.

وقد طلب الأستاذ علي زيدان من عائدون لبنان توضيحاً لاستخدام مصطلحات الشمال والجنوب.. الخ فأجابت الأخت رفعة بأن التقسيم يتعلق بالتوزع الجغرافي للمخيمات والمدن في الضفة الغربية.

الاخ مراد السوداني رئيس اتحاد الكتاب الفلسطينيين والذي حضر من الضفة الغربية كضيف على اللقاء أبدى بدوره سعادته بهذه الفرصة الجميلة التي جمعت فلسطينيي الداخل مع فلسطينيي الشتات، وتمنى أن تؤدي الاقتراحات والآراء والفعاليات إلى التحقيق حلمنا الذي نصرّ عليه بالعودة والتحرير، وأبدى سعادته بوجود إخوان أعزاء من الوطن بين

الحضور لتعزيز التواصل في ظل انقطاع لا مبرر له، وبالتالي لا بد من أن يكون هذا الخيط الذهبي من التواصل ما بين الوطن وشقه الآخر العزيز والغالي في الشتات، والذي دائماً ننظر إليه بعين الإحترام والتقدير، ونتمنّى صموده وقدرته على تحديد الهدف، وهو فلسطين، كل فلسطين. هذه المقولة الفلسطينية التي يتبناها الاتحاد العام للكتاب في ظل المتغيرات السياسية، فإذا كانت السياسة العامل الممكن فإن الثقافة هي العامل الاستراتيجي. وأكمل بالقول: إن على المثقف بالضرورة أن يؤكد على الثوابت، وهذا هو دوره منذ تأسيس الاتحاد للعام للكتاب في العام ١٩٧٨ بقيادة الكاتب والمفكر ناجي علوش، الذي قال: "تريد أن نكتب لفلسطين، وهذا أصبح شعاراً. وقد ذهب عدد من أعضاء الاتحاد شهداء وجزءٌ منهم بقي على قيد جمرّة الصبر والاعتراب والنسيان ربما، وبالتالي فإن دورنا يتمحور حول إعادة اللحمة إلى الاتحاد، وتشكيل لجنة ثقافية في الوطن والشتات قادرة على إحداث هذا الحراك، خصوصاً أننا منذ فترة طويلة نسعى بإتجاه توحيد الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين في الوطن والشتات، بما يجعله اتحاداً قادراً على التأثير في المشهد الثقافي العربي. ثانياً ينبغي استعادة الدور المركزي للاتحاد والأدباء ضمن منظمة التحرير، باعتبار أن الاتحاد العام يشكّل رأس حربة في الثقافة النضالية، وفي التأكيد على حقوق شعبنا وثوابتنا. وبالتالي نحن نغتنم هذه الفرصة لكي نضع بين أيديكم ما توصلنا إليه في الاتحاد العام، حيث سيكون التوحيد شاملاً لكل الساحات بالإضافة إلى الوطن بما فيها فلسطيني ٤٨. الذين لم يكونوا جزءاً أصيلاً من الاتحاد العام للكتاب في السنوات السابقة. ونحن الآن نتحدث عن الكتاب والأدباء فقط، حيث سيتم فصل الكتاب عن الصحافيين في الخارج، فنحن في الداخل انفصلنا منذ سنوات عن نقابات الصحافيين، وبالتالي فإننا نتواصل مع الإخوان في فرع الشام وفي الساحات الأخرى، ونقوم بعدد من الزيارات لعدد من الساحات باتجاه لشرح هذه الفكرة، والتشديد على المقولة الثقافية، لأنه إذا اختلفنا سياسياً فالمقولة الثقافية هي التي تجمع، ودائماً كانت انتخابات الاتحاد العام للكتاب تسبق انتخابات المجلس الوطني. هذا القول يجب أن يتبع بفعل عبر توسيع دائرة المشاركة ما بين الداخل والخارج، حتى يتعرف الأهل في الشتات على ما يقوم به شعبنا في الداخل والعكس صحيح، بما يجعل هذه المشاركة فاعلة وحاضرة في جميع الفاعليات الثقافية والمعرفية. وما أشير حول التقسيم الجغرافي ما بين شمال وجنوب، له علاقة بالالتباسات التي أوقعنا فيها السياسي، فنحن كمتقنين غير ملتزمين بالقصور السياسي إياً كان سقفه، فنحن ملتزمون بمقولة ثقافية ستبقى حارساً للحلم

الفلسطيني، لأن المتقف هو الذي يبقى بعد سقوط كل شي، وهو الذي يعطي اللحم معناه، وهو أيضاً الذي يكتب باتجاه الغد ويؤكد هذا الثابت. ولذا، فإننا نضمّ صوتنا إلى صوت الإخوان القادمين من فلسطين لتأكيد هذه المشاركة. وأضاف الأستاذ مراد السوداني بالقول: نحن سعداء بأنهم موجودن معنا، ويقومون بذلك الحراك بما يعزز ويستعيد دور جميع الفاعليات الثقافية والاجتماعية والرياضية في الوطن، وهذا الدور لا بد من تعزيزه، ونحن سنكون على جاهزية لتنفيذ ما هو مطلوب من الاتحاد العام للكتاب والأدباء في هذا الموضوع، بما يجعله قادراً على الحضور والبقاء. وبهذه المناسبة أيضاً تم تشكيل لجنة التواصل مع الشتات ويرأسها الأستاذ عبد السلام الشاعر مدير عام التواصل في وزارة الثقافة. وهذا الفعل يؤكد نية التكامل بيننا جميعاً من أجل التأكيد على هذا الدور الثقافي وتحقيق هذا التواصل. فإن وجودنا اليوم بينكم ومع بقية الإخوان والفاعليات والمؤسسات هو للتأكيد على تلك المقولة، بما يجعلها حاضرة وبما يجعل فلسطين على قيد الأمل وعلى قيد الصبر وعلى قيد التحرير الناجز بفعلكم وإصراركم. وختم الأستاذ مراد بتوجيه الشكر إلى المنظمين لإتاحتهم له هذه الفرصة لكي يقدم هذه المقولة الثقافية وجهاً لوجه، كما عير عن سعادته مرة أخرى بوجود إخواننا وأحبابنا من الأرض المحتلة في هذا اللقاء، لأنهم يكملون الحلقة ويعطونها مزيداً من العطاء والمثابرة.

وقد عقب رئيس الجلسة الأستاذ جابر سليمان، على كلام الأستاذ مراد بملاحظة جاء فيها: ننتهز فرصة وجود الإخوان والأخ مراد في لبنان، لكي يساعدونا من خلال الاتحاد لتبني المفردات والمصطلحات التي سوف يشدد عليها الائتلاف، كدليل في ما يتعلق بقضية اللاجئين وحق العودة، لأنه يوجد هناك التباس في بعض المفاهيم واستخدامها كمفردات، مثل حق العودة للوطن او حق العودة إلى الديار. هذه المفردات يجب ان تعمم على أكبر عدد من المواطنين من خلال الاتحاد.

رد الأستاذ مراد السوداني على هذا الطلب بالقول: نحن على كامل الاستعداد لطرح هذا الموضوع، وتوجد لدينا دراسة عن الشعب الفلسطيني، لها علاقة بال عشر سنوات الماضية وتتناول حالة الاستهداف للمصطلح من خلال الطرف الصهيوني، الذي يخترق الكثير من المقولات الثقافية، ويقع بعض السياسيين في الخطأ، إن لم يكن أغلبهم لتصريحاتهم ومقولاتهم الثقافية، عبر تبني المصطلحات الصهيونية. ونحن مع هذا التواصل ومع هذه المشاركة وتوسيعها وتغذيتها بكل مقولة تليق بفلسطين وحلمها، ووجودكم معاً قادراً على تأكيد هذه المقولة.

وبدوره تحدث السيد اسود، ممثل ائتلاف حق العودة في أمريكا، مشيراً بدايةً إلى صعوبة الوضع في الولايات المتحدة الأميركية بعد الحادي عشر من أيلول، بالنسبة إلى الجالية العربية بشكل عام. ثم تكلم عن موضوع مهم جداً يتعلق بالأشياء التي يركزون عليها في أمريكا، وهو ما يجمع الجالية، لأن ما يجمعهم هو الكثير، وما يفرقهم هو القليل. ثم تناول باختصار بعض النشاطات التي تستهدفهم، لأن الوقت لن يتسع للتكلم عنها جميعها. ومن بينها آخر اجتماع للهيئة الإدارية للإيباك والتي هي أكبر تجمع صهيوني في الولايات المتحدة الأميركية، ومن نتائج الاجتماع الذي عقد في نيويورك وضع خطة لمواجهة نمو منظمة حق العودة، لأنهم يخافون من الثقافة، فإسرائيل عندما قامت دأبت على القول إنه بعد أجيال سوف ينسى الفلسطينيون وطنهم. وبعد الذي حصل في الضفة الغربية تم ربط مليون ونصف المليون من أبناء شعبنا الفلسطيني في لقمة عيشهم بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ونحن نركز على ثقافة حق العودة التي يجب أن تكون في رأس كل طفل فلسطيني، انطلاقاً من كون لا أحد يدري متى تنتهي قصة فلسطين، ربما بعد عشر سنوات، أو ربما بعد مائة سنة. فإذاً نحن علينا أن نستمر في ترسيخ ثقافة حق العودة في عقول كل الأجيال من أصل فلسطيني، وحق الفلسطينيين في التعويض عن مأساتهم، وعلى هذا الأساس نستقطب المزيد من المؤيدين. ولقد بدأت تنتشر في الولايات المتحدة فروع جديدة لائتلاف العودة بسرعة فائقة، وهناك الآن حوالي ١٠ الى ١٢ فرعاً، وباستمرار هنالك فروع جديدة. ولدينا على الفيس بوك حوالي واحد وثلاثون ألف عضو. وكما قلت سابقاً فإن نضال الشعب الفلسطيني يكمن في استمرارية الدفاع عن حقوقه، لأن للحق بعداً قانونياً ولا يستطيع أي رئيس دولة أن يأتي ويبيع منزلك ويعطيه لأناس آخرين، ويقول لهم خذوه، ويطلب منك أنت صاحب المنزل أن تذهب وتسكن في الخارج. بمعنى أنه، حتى لو أن السلطة الفلسطينية وقّعت على إسقاط حق العودة، فيجب علينا أن نستمر بالتمسك بهذه الثقافة، لكي يصبح هنالك وعي لدى كل الناس، لأن البعض يقولون إنه ليس هنالك امكانيات، وإن هنالك أحزاباً سياسية تضع برامج للتحرير، منها ما له طابع الحل السياسي، ومنها ما لديه توجه نضالي، ولكننا نضع خطة استراتيجية تقضي بأن حقنا لن يموت. وإذا لم نحصل على هذا الحق في هذه الأيام، فسوف نحصل عليه بعد مئة عام، لأن الأمور سوف تتغير. ولديّ تفاصيل كثيرة عن الاندفاع الوطني في تكساس وكاليفورنيا، ولكن ليس لديّ نفس التفاصيل عن جميع أرجاء اميركا. وبدأنا نشعر في أميركا بأن النشاط حقيقي. والشئ الأهم من كل النشاطات التي نقوم بها أنها الناشطين

ليسوا بخائفين، فهناك مئات المنظمات الفلسطينية في أميركا وكلها منظمات شريفة، ومن لديه مال يتبرع به. وما يخيف الفلسطينيين في أميركا هو فقدان التواصل فيما بينهم، فالكل يعلم خلال لحظات ماذا يجري في أميركا. وإذا تعرّض أي فلسطيني الى أية نكسة، فكل المنظمات الفلسطينية تعرف بهذا الخبر. ونحن نعتقد أن هذا التواصل من خلال الإنترنت يجب ان يكون مستمراً، ليس فقط في أميركا ولكن في كل العالم حتى، نعمل جميعاً مع بعضنا ونهبط مرة واحدة. ويأتي أحياناً محامون وغيرهم ويسألوننا أسئلة قانونية حول الموضوع، وعلى هذا الأساس بدأو بتفهم الوضع، ما يعني أنه على المدى البعيد هنالك امكانية، إذا حصل تواصل بين ناشطي العودة في كل أنحاء العالم، أن يحصل في فلسطين كما حصل في جنوب أفريقيا، فهذا جزء هام من النضال الفلسطيني، لأن حق العودة هو حق قانوني وحق إنساني وحق وطني، وليس حقاً سياسياً فحسب. وأشار الاستاذ خليل بعد ذلك، الى أهمية تعاون الجميع، حيث يعتقد أنه لا يوجد أي فلسطيني حتى داخل السلطة ضد فكرة حق اللاجئين في العودة، وأن هذا الحق محفوظ ويجب أن نركز عليه ونستمر في ترسيخه في عقول أطفالنا. وأن الرسالة التي يودّ إيصالها، بأن الموجودين في أميركا أغنياء، كما إن هنالك تنوعاً في الفكر السياسي والأحزاب السياسية، من اليسار واليمين، وهناك شيوعيون وحركات إسلامية وبعض الطوائف المسيحية، بل يوجد هنالك أيضاً شيعة، أي إن كل التيارات والمذاهب موجودة. غير أنهم متفقون بأن حق العودة يجمع هذا التنوع، ويتطلعون سوياً لتحقيق نفسها الأهداف. وبالتالي يجب على الجميع أن يفكروا في نقطة واحدة يعملون لتحقيقها كهدف واحد، وهي حق العودة، وعليهم أن يضعوا خطة مدروسة للبقاء سوياً كما ينبغي أن لا ينسوا أن تجمعهم لا يشكل ربع حجمهم لأن حجمهم أكبر بكثير، والأشياء التي تجمعهم يتمسكون بها، والأشياء التي تفرقهم يبتعدون عنها. هذه القاعدة التي يعملون بها في أميركا. وأضاف بأنه يجب أن يكون هناك تواصل، والآن هم يلمسون وجود هذا التواصل بين بعضهم في الولايات المتحدة، ويجب أن يستمر هذا التواصل شهرياً على الأقل، ليس فقط مع الداخل ولكن أيضاً مع السويد والنرويج ومع اليونان. وأن تواصلهم مع الداخل دائم وموجود، وأن لديهم مشروعاً لكيفية التعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وحقوق الأطفال، ولديهم مؤسسة تركز على هذا الموضوع، وهي تابعة للجنة العودة في كاليفورنيا. وختم قائلاً إن ائتلاف حق العودة في أميركا أجبر رئيس مكتب الأونروا في الأمم المتحدة، اعلى التراجع عن تصريحه الذي أنكر فيه حق اللاجئين في العودة، واعتبار هذا الحق غير قابل للتطبيق.

ثم قام الاستاذ عايد أحمد، ممثل لجنة الدفاع عن حقوق العودة في السويد بتوجيه سؤالين: الأول يتعلق بائتلاف العودة في الولايات المتحدة الأميركية، وهل يضم كل القطاعات وكل الاتجاهات السياسية. حيث إن الوضع في أوروبا مختلف لأن حماس لديها ائتلاف خاص بها. فهل هذا ينطبق على الولايات المتحدة الاميركية؟ وهل القوى الدينية، أو حماس ان صح التعبير، لديها عمل خاص بها؟؟ والسؤال الثاني: يتعلق بعضوية الائتلاف في أميركا، وهل لديهم أشخاص عرب أو اميركين غير فلسطينيين كأعضاء في الائتلاف؟؟

تقارير اللجان والبلدان

وبعد ذلك، بدأت مناقشة تقارير اللجان والبلدان، حيث أعطي الكلام للأستاذ جمال شاتي، مندوب مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات اللاجئين/ الضفة الغربية، قال: إنه باستثناء التقرير التي قدمته الأخت رفعة، ليس هنالك من تقارير أنشطة بشكل واضح، فكل التقارير كانت عامة، ونحن في الائتلاف أقمنا سلسلة أنشطة هذه السنة، من بينها إحياء ذكرى النكبة.

أما السيدة ماري شوفاتي ممثلة الكومفدرالية الأوروبية لحق العودة في اليونان فقالت: إذا كنتم تذكرون، فإن آخر اجتماع للائتلاف كان في أثينا، حيث تم انتخاب لجنة حق العودة في اليونان لمنصب المنسق العام للكونفدرالية الأوروبية للجان حق العودة في أوروبا، وللأسف، فأنا لم نضع برنامج عمل مشترك، ولم نقم بأي عمل مشترك للجان أوروبا، فالتواصل شبه معدوم ويقتصر على المحاولات الفردية لإرسال أخبار وإيميلات من هنا وهناك. وعندما استضافت لجنة حق العودة في أثينا، الكونفدرالية في آذار مارس ٢٠١٠، جاء إخوة من لجان أوروبا وتم توزيع التوصيات التي خرجنا بها، وبرنامج العمل الذي اتفقنا عليه. بيد أنني أسجل هنا نقداً باسم لجنة أثينا للجان الباقية لغياب التواصل، لدرجة أنني عندما أرسل رسالة بالبريد الإلكتروني في ما يتعلق بالحجوزات، أو الإقامة في الفنادق للتخصير للمؤتمر في أثينا، فإنني أتلقى رداً بصعوبة بالغة، ردّ يتيم فربما أرسل عشر رسائل حتى يأتي منهم رد يتيم. وإذا كنت أتفهم ظرف كل لجنة، ولكننا إذا ما قررنا العمل بشكل مشترك في لجان أوروبا، فينبغي توفير استمرارية التواصل على الأقل. وفي المقابل يأتيني الكثير من الرسائل المفيدة جداً من أعضاء اللجان في الدول الثانية للاطلاع عليها، وأنا متأكدة أيضاً أنهم يتلقون ذات الرسائل، حتى ولو على صعيد الخبر السياسي أو الخبر التنظيمي لأي عمل. وللأسف، فإنهم في الكونفدرالية حتى على

هذا الصعيد لا يتفعلون، باستثناء الأخ سليم نزال الذي نتبادل وإياه الرسائل على صعيد الأخبار السياسية والتنظيمية. على أية حال، سوف أعطي لمحة عامة عن نشاط لجنة أثينا، فلجنة أثينا تكونت من فرد واحد في البداية هي نورما رشماوي، والآن لدينا ٣٠ منتسباً وكلهم يونانيون، وليس هنالك أي عربي بينهم. وللأسف، فإن الجالية الفلسطينية في أثينا تعتبر من أغنى الجاليات في أوروبا، وعندما أقول أغنى فأنا أقصد ثروات بالملايين وليس بالآلاف الدولارات. وذلك نتيجة لوجود شركات، منها شركة السي بي، وشركة التأمين العربية، والبنك العربي، وكل أصحاب وموظفي هذه الشركات في أثينا هم فلسطينيون. ومعظم الذين أتكلم عنهم هم لاجئي ٤٨. والذي يواجها في أثينا أنه رغم وجود جالية فلسطينية كبيرة، فإن الانقسام في الوضع السياسي والاجتماعي الفلسطيني ينعكس سلباً على حراكنا. ولجنة أثينا مكونة من ثلاثة أعضاء، وهم يتحملون عبء كل العمل، فإثنان من الأعضاء الثلاثة موجودان أيضاً في الهيئة الإدارية للجالية الفلسطينية، ويتركز نشاطنا على التواصل مع الأحزاب من تحالف اليسار في أثينا. والسبب أننا كنا في السابق نعتمد على حزب "الباسوك". ولكن حصلت تحولات سياسية خطيرة في أثينا على الصعيد الثقافي في المدارس، والتغلغل الإسرائيلي امتد على صعيد السياحة في اليونان. وهذه التغييرات حدت من حلفائنا، ولم يعد هنالك إقبال كبير من الجمهور اليوناني للمشاركة في أنشطتنا كما كان في السابق. ونشاطنا الآن يركز على نقطتين، احدهما حملة دعم المقاطعة التي ننشط فيها بشكل جيد، كالاعتصام بالقرب من مقهى ستار بكس وبيتزا هت، وتوزيع منشورات عن لجنة حق العودة وعن حملة المقاطعة. وكان هنالك معرض لشركة على صلة بالبيئة، واشتركت شركات إسرائيلية فيها، وذهبنا إلى هنالك من الساعة ٧ صباحاً حتى الثانية عشرة ليلاً، ومنعنا جسدياً دخول المواطنين اليونانيين إلى المعرض. وقد جرى ذلك بمشاركة جمعيات يونانية أخرى، وقد تم ذلك طبعاً بمساعدة أصدقائنا اليونانيين.

وبالنسبة إلى النشاط الثاني، فقد كان لنا نشاط مميز مع حملة سفينة غزة ضمن أسطول الحرية، ودعم الذين كانوا على متن سفينة مرمرة واعترضتهم إسرائيل. وقد ساهمنا بجمع التبرعات، وكنا ممثلين في اللجنة التنسيقية مع اليونانيين. وأقمنا أسبقيات شعرية، شاركت فيها إحدى الأخوات، حيث تُرجمت القصيدة إلى اليونانية فوراً، وجرى هذا النشاط في عدة مدن يونانية. كما استضفنا حفلة موسيقية شارك فيها مغني الراب المعروف لو بيل، وأيضاً شادية منصور. وقد وفرنا الدعم المالي من لجنتنا. كما شاركنا في مباريات كرة

القدم، التي شارك فيها فريق معرف من لاعبي كرة القدم المتقاعدين والمؤيدين للقضية الفلسطينية. وقد وفرنا ضمن الفاعليات طاولة عرض فيها الأكل الفلسطيني، وذلك بتمويل من لجنة حق العودة في أثينا. وهناك نشاطات كثيرة واردة في التقرير سوف أقدمها لكم لاحقاً. إن الذي يهمنا كجنة حق العودة في أثينا هو معالجة موضوع محاربتنا من قبل الجالية الفلسطينية، وأيضاً من السفارة الفلسطينية، فهم يمنعوننا من نشر الرسائل الإلكترونية من خلال موقع الجالية الفلسطينية، علماً بأن لدينا عضوين إداريين في لجنة الجالية الفلسطينية. وبالنسبة إلى المقاطعة فقد استضفنا الأخ كمال جمعة، الذي جاء وتكلم عن المقاطعة في مهرجان يُدعى ضد الحصار العنصري. ويجري النشاط في نهاية شهر تموز يوليو من كل عام. كما استضفنا أيضاً الأخ محمد جردات للإعلان عن سفينة ممرمة لرفع الحصار عن غزة، وجرى التعريف بالحملة بحضور جمهور يوناني. والآن في شهر آذار مارس وضمن حملة الأسير الفلسطيني، سندعو أسيراً من قطاع غزة اسمه معاذ أبو القمصان. وسيحضر في الفترة بين ٢ الى ١١ آذار /مارس، وكل يوم سوف يقوم بنشاط، ولقد تم ترتيب جملة نشاطات، تبدأ في أثينا في ٤ آذار/ مارس، وفي سانرو يوم ٦ وفي ترا يوم ٧، وخلقيدا يوم ٨. ولجنتنا هي التي ستستضيفه من الناحية المادية، وبالتعاون مع إخواننا اليونانيين. هذه هي بعض النشاطات التي نقوم بها، ويوجد غيرها الكثير التي لا أذكرها في هذه اللحظة.

بدوره السيد وليد عطاالله من لجنة حق العودة في فرنسا قال: نحن لجنة صغيرة ونعمل دائماً بالتعاون مع اتحاد الطلبة ومع الجالية الفلسطينية في فرنسا. وقد اقتصر نشاط اللجنة على فاعليتين، هما عبارة عن ندوتين مع "شبكة اليهود ضد الصهيونية". وقد شاركنا معهم في مدينتي باريس وليون في ما يتعلق بموضوع النكبة وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين. غير ذلك، كان هنالك إعادة ترتيب لوضع الجالية الفلسطينية بالتعاون مع الاتحاد ومع الجالية. وهناك صعوبات من جهة السفارة، فثمة محاولة للسيطرة من قبل السفارة على الجالية وفرض موقف السلطة على الساحة؟ ولدينا جمعية عمومية في ١٢ من الشهر المقبل على مستوى باريس وفرنسا. وقد حاولنا منع تمثيل الجالية الفلسطينية من قبل أشخاص غير منتخبين، وجرى تعيينهم من السفارة الفلسطينية لتمثيل الجالية في فرنسا في مؤتمر المغتربين الذي يعقد حالياً في نفس التاريخ نفسه في مصر، ونحن كجالية وباسم لجنة حق العودة رفضنا بشكل قاطع أن نشارك بهذا المؤتمر الذي يعقد تحت عنوان المغتربين، والذي تساهم فيه دائرة شؤون المغتربين في السلطة، ونحن نحاول إعادة

ترتيب وضع الجالية بشكل قانوني، على ان يكون الأشخاص الذين يمثلوننا منتخبين من قبل أبناء الجالية.

جمال شاتي عقّب على حديث السيد وليد بالاستفسار، عما إذا كان لاجتماع ائتلاف العودة في باريس السنة الماضية تأثير إيجابي على اللاجئين هناك.

أجاب السيد وليد عطاالله قائلاً: نعم، لقد كان للاجتماع تأثير إيجابي، وإنه يشكل مرحلة جديدة، لأن المؤتمر حصل بمشاركة الجميع من ضمن الجالية ومن خارجها. كما إن حملة المقاطعة في فرنسا اصبحت قوية كثيراً، وهناك لوبي صهيوني في فرنسا، وهو ليس أقل ضرراً من اللوبي الصهيوني في هولندا. وهناك محاولات لمحاكمة من يقوم بحملة المقاطعة ضد اسرائيل، مع أننا كنا على أمل ان لا يكون هنالك موقف عدائي اتجاه هذه الحملة من الطرف الفلسطيني. وللأسف، فإن آخر زيارة لأبو مازن إلى فرنسا فإن المسائل الدبلوماسية واللقاء مع زعماء الجالية اليهودية، أعطيت أولوية على طلب اللقاء مع حركة التضامن ومع الجالية الفلسطينية، حيث لم يعقد أي لقاء مع الطرفين. وكما أشار الدكتور عايد، فإن ذلك يعطي صورة تشوّش على عملنا وعلى الموقف الفلسطيني بشكل عام.

الأستاذ جمال شاتي عاد وعقّب على هذه المعلومات، لافتاً النظر إلى الضرورة أن يرسل الائتلاف نقداً إلى ابو مازن، في ما يتعلق بملاحظات الجاليات الفلسطينية في أوروبا على آلية عمل السفارات بخصوص الجوانب التي ذكرت.

الأخت ليلي العلي ممثلة النجدة الشعبية في هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في لبنان، قالت: بالنسبة إلى الهيئة التنسيق العاملة ضمن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هنالك ثلاثة محاور رئيسية، وهي مرتبطة ومترابطة مع موضوع حق العودة لتأكيد وحدة القضية.

المحور الأول: إن جميع النشاطات المرتبطة بشكل مباشر بموضوع حق العودة، وعلى امتداد العام الماضي جرت ليس فقط على يد هيئة التنسيق، ولكن أيضاً من قبل غالبية المؤسسات العاملة في المجتمع الفلسطيني، وأيضاً من قبل فصائل وأحزاب وغير ذلك، وأخذت الأنشطة أشكالاً متعددة، مثل الاعتصامات والكرنفالات ومسيرات الأطفال. وقد جرت أحيانا بعض النشاطات بمشاركة لبنانية. وعادةً تجري النشاطات بكثافة في ذكرى النكبة ويوم الأرض، الذي يحمل مواضيع كبيرة ونشاطات متعددة، مرتبطة بحق العودة. وقد جرى العام الماضي الاحتفال به على مستوى واسع، عبر إقامة الكرنفالات

والمعارض وأنشطة ثقافية متنوعة، بما فيها الاحتفالات الفنية في هذا السياق يجب أن نقول إنه يوجد هيئات فرعية أو متخصصة انشئت من خلال هيئة التنسيق ومؤسسات أخرى، مثل لجنة التراث التي تضم عدداً واسعاً من المؤسسات العاملة على موضوع التراث الفلسطيني، ولديها برنامج تحييه من أجل التشديد على الموضوع الثقافي والوطني الفلسطيني. وهذه السنة نقلت لجنة إحياء التراث نشاطاتها إلى الوسط اللبناني، ليس فقط في بيروت، ولكن في المدن الأخرى، على سبيل المثال، في قلعة صور والشمال وطرابلس وأيضاً في قاعة البيال.

المحور الثاني له علاقة بالحقوق الإنسانية والاجتماعية والمدنية للفلسطينيين في لبنان، ولا أريد أن أعيد ما ذكره زملائي سابقاً. إن أحد الفعاليات الرئيسية التي قمنا بها في العام الماضي، هو حملة الدفاع عما أسميناه الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، التي شارك فيها أكثر من ٥٢ مؤسسة لبنانية وفلسطينية، وتقديراتنا تقول إن ٧٠٠٠ شخص قد شارك في المسيرة المرتبطة بهذه الحملة، كما إنه جرت مشاركة من قبل أجنبي، وليس فقط عرباً، إضافة إلى العديد من منظمات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان. كما يجب أن نشير إلى وجود عدد من الأعضاء الناشطين والفاعلين في هيئة التنسيق في ما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان، ففي ورقة هيئة التنسيق التي يجب أن تقدم إلى مجلس النواب اللبناني، رفعت مجموعة من التوصيات الحاضنة لأهم القضايا التي ترتبط بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان.

أما المحور الثالث والرئيسي فله علاقة بالتضامن مع أهلنا في فلسطين حول أحداث معينة، والنشاطات في هذا المجال شددت على موضوع وحدة الشعب والقضية. وقد أقيم العديد من الأنشطة والاعتصامات وأخرها تمثل في التضامن مع الطفل الفلسطيني. إضافة إلى ما سبق، أحب أن أشير إلى نقطة أخيرة في لبنان، حيث عمدنا منذ فترة إلى استخدام الآليات الدولية الممكنة من أجل التقدم بقضية الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان. لذا نعمل على اعداد تقارير نرود بها منظمات حقوق الإنسان. وقد جهّزنا تقريراً يتعلق بالتمييز ضد المرأة، وآخر عن حقوق الإنسان قدم في جنيف، وتقرير ثالث عن وضع الطفل، وتقارير أخرى لقضايا مشابهة.

بدورها السيدة وفاء اليسير ممثلة جمعية المساعدات الشعبية النرويجية قالت: إن الفترة الماضية شهدت أشياءً ملفتة وإيجابية جداً، تمثلت في تعاون كل فئات المجتمع المدني والهيئات والأحزاب وأيضاً فئات من المجتمع اللبناني. وكان هنالك أيضاً غليان في

المجتمع الفلسطيني، ونشاط غير عادي من أجل مسيرة الحقوق. وقد نُظِّمَت حملات كبيرة، كما عقدت ندوات عديدة، وأجريت دراسات علمية فيها معطيات ومعلومات وأرقام صدرت عن هيئة التنسيق، أو من قبل أعضاء في هيئة التنسيق، أو من اللجان المتخصصة. فقد كان هنالك نشاط علمي بحثي تنسيقي غير عادي. والحقيقة أن هذا الشيء كان ملفتاً للنظر، وهنالك أيضاً موضوع آخر يجب أن نتكلم عنه، لما له من أثر على المستقبل، ألا وهو التعليم عن الحقوق للشباب. فهذه المهمة يجب إتمامها للأطفال وللشباب، وهنالك طبعاً الكثير من المسائل المتعلقة بالتعليم عن الحقوق. كما إن مناهج التدريب المهني سوف تتضمن المواد الأساسية المرتبطة بالحقوق، وسوف يتم إدراج أسئلة عنها في الامتحانات، وخاصة حول موضوع حق العودة. كما إن هنالك تعاوناً مع عائدون يتعلق بإصدار نشرات حول هذا الموضوع، لكي يمتلك الشباب المعرفة من خلال هذه الإصدارات، وبالتالي أن يمتلكوا المعرفة عن حقوقهم حسب القانون الدولي، وعن كل الآليات الدولية ذات الصلة. إن هذه الأشياء مهمة لكي نؤمن المسيرة في المستقبل. وفي ما يتعلق بنشاطات احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية، كان هنالك برنامج لسنة شاركت فيه جميع الجمعيات والمؤسسات النشطة في المجتمع الفلسطيني في المخيمات، وأقاموا فعاليات مهمة جداً، تمثل آخرها بعرض الأفلام الفلسطينية، وكانت شديدة الأهمية، والآن سوف يعلن عن مسابقة ثقافية حول نفسها الموضوع. والحقيقة أن السنة الفائتة شهدت نشاطات شهرية وغير عادية. ونستطيع القول إن المجتمع الفلسطيني كان في حالة نشاط دائم واستثنائي خلال السنة الماضية. وهذا النشاط سيستمر خلال السنة والنصف القادمتين. والمؤسف أننا لا نستطيع تعداد جميع النشاطات، لأننا كان ينبغي أن نعدّ تقريراً يغطي جميع الأنشطة والدراسات والندوات والمؤتمرات الصحافية. ونحن نأمل أن ينعم الفلسطينيون ببعض الحقوق التي تريخ الناس وتحافظ على كرامتهم إلى حين العودة، لكي يستمروا في المطالبة بحقوقهم في العودة. ونحن رفعنا شعاراً في المسيرة يقول: نريد العيش بكرامة لأنه ينبغي أن يتوفر للناس حد أدنى من الحقوق، كأن يعملوا ويستطيعوا العيش بكرامة إلى حين تحقيق العودة بإذن الله.

السيدة ليلي العلي عقبَت قائلة: يجب أن نشير إلى أنه منذ افتتاح الممثلية الفلسطينية لم ينجز أي نشاط بدعوة منها، باستثناء هذا العام، فقد نظم معرض من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، حيث دعيت إليه المؤسسات الأهلية للمشاركة. ورغم بعض الملاحظات، فإن المبادرة كانت إيجابية، ومن المفترض أن تقوم مؤسسات المجتمع الأهلي

بالضغط على السفارة من أجل استكمال هذا التنسيق، وبالتحديد في ما يتعلق بأنشطة تعني الجميع، مثل ذكرى النكبة، ودعم حق العودة.

أما الأستاذ قاسم عينا فأضاف قائلاً: إن هيئة التنسيق شاركت من خلال الشبكة العربية في المنتدى التربوي العالمي في فلسطين، والذي جرى تنظيمه في الإسكوا. ثم خلص الى أن دور هيئة التنسيق كان هاماً وفعالاً في انجاح هذا المؤتمر والذي حضره عدد كبير من المختصين.

بدوره السيد وليد عطاالله قال: باختصار، دعونا ننطلق من اللاتحة الداخلية التي تحتوي على الأهداف ولكن تخلو من آلية العمل لتحقيق هذه الأهداف. وكل عام نناقش كيفية العمل لتحقيق بعض الأهداف، وهناك من يريد أن يكون هو المنسق الذي يجهز نشاطاً جماعياً باسم الائتلاف، كالمهرجانات وغير ذلك. ومن جانب آخر، فإن الأستاذ محمد جرادات يطرح وجهة النظر الأخرى القائلة بأن عمل الائتلاف هو عمل أعضاء الائتلاف، ودور المنسق يقتصر على تحضير اللقاء السنوي وبعض الأمور. ولذا يجب أن نجد حلاً لهذا الموضوع، وكيفية إنجاز العمل المشترك وتحديد النشاطات الجماعية وآلية المشاركة فيها، ووضع موازنة كهذه النشاطات. في المقابل يمكن أن نبقى كما نحن، أي كل لجنة تقوم بعملها على انفراد، مع التذكير بأن شروط العضوية أدت إلى وقوع مشاكل في الفترة السابقة. كما إن الطرف الذي ينبغي أن يقوم بتغطية نفقات المشاركة في اللقاء التنسيقي أو اللقاء السنوي لم تكن واضحة. وأعتقد أنه يجب أن ننتخب مجموعة أشخاص يقومون بإعداد اقتراحات حول الموضوع، ولكن قبل ذلك، ينبغي أن نتفق على نقطة أساسية تتعلق بمن هو الذي يجب أن يقوم بتحضير نشاط أو نشاطات مشتركة، أهو الائتلاف أم المنسق؟ وأما بالنسبة إلى الاقتراح بتسجيل الكونفدرالية الأوروبية أو المجلس الأوروبي، فقد حصلت على ملف يتعلق بتسجيل مؤسسات أوروبية لدى المجلس الأوروبي من أجل الضغط أو تأسيس لوبي فلسطيني في المجموعة الأوروبية. وأعتقد أننا لم نستطع تلبية شروط العضوية، ولهذا يمكن أن نكتفي بشيء بسيط، كبداية للجان الموجودة في أوروبا. ففي إحدى المرات ذهبنا إلى بروكسل والتقينا مع مسؤول في دائرة الشؤون الخارجية، وتكلمنا معه على موضوع الانتخابات التشريعية في سنة ٢٠٠٦، ولم نواجه صعوبة في اللقاء مع المسؤولين بالمجلس الأوروبي، وبالتالي ليس هنالك داعٍ للتسجيل أو ما شابه، فليس التسجيل هو الذي يعطينا قوة الضغط.

أما الأخت ماري شوقاتي فقالت: ما سوف أتكلم به سوف يصدم البعض. فأنا أرى أن هذا خامس مؤتمر أحضره فيه بحضور الأشخاص أنفسهم، ويعاد فيه نفسه الكلام وترفع نفسها

التوصيات، ونعيش العجز نفسه، وليس هنالك من تقدم. وأنا أرى أنه يجب أن نضع يدنا على الجرح، فائتلاف حق العودة ليس منظمة تتكلم بحق العودة فقط، وإنما نحن جزء من الشعب الفلسطيني وما ينعكس على الشعب الفلسطيني حتماً سينعكس علينا. وشتتم أم أبيتتم يوجد هنالك انقسام في الساحة الفلسطينية، سوف ينعكس علينا، وأنا سوف أتكلم عن انعكاس ذلك على لجنة حق العودة في أئينا. وعندما نقرأ للفلسطينيين في أئينا اللائحة الداخلية لائتلاف حق العودة التي تقول بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإننا نواجه أناساً من الصبايا والشباب بعمر العشرينات يقولون: نعم لقد كانت منظمة التحرير تمتلنا في السابق. وهنالك شاب عمره ٢٢ سنة يقول لي: ما هي هذه المنظمة التي تقول إنها منظمة التحرير، والتي أخذت قراراً بدخول المفاوضات مع إسرائيل بغض النظر عن مواقف الفصائل الموجودة في اللجنة التنفيذية. وهنالك أناس لا يعترفون بأن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني شتتم أم أبيتتم. وهذا خامس مؤتمر نخرج فيه بتوصيات لكيفية تحسين صورة منظمة التحرير، فيجب على إخواننا في الداخل أن يضغطوا على أجهزة السلطة، أو على منظمة التحرير، لكي نحسن الصورة، وأنا لا أرى أملاً بهذا الشيء. وطالما نحن نتكلم عن الهيكلية فيجب علينا إيجاد صيغة للهيكلية التنظيمية لائتلاف حق العودة، نحاول من خلالها إيجاد طرق لكي نستطيع أن نتقرب من جماعات فلسطينية أخرى تعمل في مجال العودة.

لقد جلست مع مسؤول حركة حماس في أئينا، وعرضنا الهيكلية التنظيمية لائتلاف حق العودة، فقال لي: كيف تريدون أن أتعامل معك، وأنت تقولين لي بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ونحن لسنا طرفاً في هذه المنظمة؟ فكيف تريدون مني أن أنسق معك. ولقد تكلمنا عن قضية حق العودة، وقال لي: إننا متفقون على هذا الشيء.

وعلى صعيد العلاقة مع اليونانيين، فقد طلبنا من جهة يونانية استضافة وزير الأسرى الفلسطينيين ليتحدث في ندوة. وقد حضر الاجتماع ٦٠ عضواً بينهم ١٠ فلسطينيين والباقي يونانيين. وكدت أطرده من القاعة حيث قال لي اليونانيون، نحن لا نتعامل مع سلطة تتبع شعبها، فكيف لي أن أتعامل مع العنصر الاجنبي والاوروبي؟ وقد أشارت السيدة ماري بأنها لاحظت بأن الأوروبي قطع أشواطاً في تحديد مواقف ضد السلطة. كما أشارت إلى أنهم عندما طرحوا فكرة دعوة أسير فلسطيني على الأوروبيين، قالوا فليأت الأسير من الضفة أو غزة لا فرق، ولكن لا نوافق على دعوة ممثل عن السلطة، أو عن

أي تنظيم سياسي يقيم علاقة مع إسرائيل ضد شعبه. هكذا هم يرون المشهد، فمن منا على صواب؟ وأنا لا أتبنى وجهة نظرهم ولكنني أنقلها، وأعرض الصعوبات التي تواجهنا، وبالتالي من المفروض أن نضع يدنا على الجرح، أكان على الصعيد الفلسطيني أم اليوناني. وأنا كفلسطينية لم أعد أرى بصراحة بأن منظمة التحرير تمثلني، ودعونا نكون جريئين ونعترف بأن معظم الفصائل لم يعد لها دور. ويجب أن نجد صيغة عندما نذهب لنتحدث الى العالم. أنا كنت في مخيم الرشيدية منذ يومين، قالوا لي: ماذا تفعلين هنا في لبنان؟ فقلت لهم إنني آتية لأحضر مؤتمر لإئتلاف حق العودة، فقالوا لي: مرحبا يا إئتلاف حق العودة. وبدأت أوضح لهم طبيعة النشاطات التي نقوم بها في اليونان، وأنه يوجد هنا مؤسسة عائدون في سوريا ولبنان. فقالوا في النهاية: هل أنتم منتمون الى السلطة؟ فهذا الطرف هو المعترف به، ويجب أن نختار مع من نقف. ويجب أن نكون الطرف الذي يدعم الطرف الفلسطيني، ونجذب أولاد المخيمات التي نحن فعلاً نعمل لأجلها. ونحن يجب علينا ألا نقول السلطة وحماس، فالناس لا يستوعبون هذه اللغة. وختمت ماري بالقول: إن لدينا حلاً من اثنين: إما أن نكون مع الشعب ونعمل لمصلحته، أو نكون ضد شعبنا ونحصل على دولة وسجادٍ أحمر. وفي المحصلة أنا متأكدة أننا سوف نخرج بتوصيات ونكررها في المؤتمر القادم اذا لم نضع أصبعنا على الجرح.

السيد حنا خليل طلب الكلام فأنتى على كلام الرفيقة ماري قائلاً: إن الجميع قالوا كلاماً جميلاً جداً وممتازاً، وسوف أتكلم عن تجربتنا. فعندما قررنا التحرك لكي نستقطب الناس في أميركا لاقت الخطوة تجاوباً كبيراً من قبل كل أطراف المجتمع الذي نتعاون معه في الولايات المتحدة الأميركية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن حماس الى بعض رموز السلطة حتى. فالاستقلالية هي عنصر أساسي من عناصر الإبداع، ولا نستطيع أن نقول لفصيل في النرويج يجب عليك اتباع العمل الجماعي مع المؤسسات الأخرى، فهو يتصرف حسب النظام الداخلي وحسب العقيدة وأيضاً الهدف وهو العودة. وعندما تأتي وتقول بأن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد، فهذا معناه أنك تتدخل في السياسة وتحدد من هو الشرعي ومن هو غير الشرعي. وبالتالي يجب عليك أن تبدأ باستثناء أعداد كبيرة من الشعب، ونحن نريد كل الناس، لذلك فإننا نقول: إذا كنت مع منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فأهلاً وسهلاً بك، وإذا كنت مع حماس فأهلاً وسهلاً بك أيضاً. فنحن هدفنا في لجنة العودة أن نسعى إلى خلق ثقافة حق العودة، بغض النظر عن الإمكانيات المتوفرة لدى كل شعبنا بجميع فصائله، وبغض النظر عن الدعم، متوفر أو

غير متوفر. ومن الضروري جداً أن نبقي من دون تمييز، ونحن نتكلم من قلوب محروقة، فلا يوجد مستفيدون بيننا، وكلنا نصرّف وقتنا ونقودنا لتحقيق هذا الهدف الذي جمعنا، وليس هنالك من يأتي ليصّح الوقت، فدعونا نتعامل بقلب مفتوح وبمحبّة، وأن نقبل الرأى الآخر مهما كان. وأنهى السيد خليل حديثه بالقول: إنه شخصياً واجه في أميركا بعض التطرف. وكان بعض المقربين من حماس رافضين أن يكونوا معنا في العمل، ولكن عندما نأتى للشعب جميعاً بهدف واحد وإنساني، فإننا سوف نرى الكثير من الناس التي سوف تدعونا. وإذا ما أصبحنا نحدّد هذا يمثلنا، وذلك لا يمثلنا، واليسار أفضل والمجاهدين قادرين على التحرير، والمفاوضات لا تنتج شيئاً، فهذا سيؤدي بنا إلى الانقسام. ويجب التركيز على برنامج عمل يستقطب كل الناس، ويجب أيضاً العمل على الاستقلالية وعدم التدخل بعمل لجنة حق العودة في أي بلد، لأن هناك اختلافاً بين بلد وآخر، ولكن يجب أن يتم الالتزام بالثوابت العامة المشتركة بما يتعلق بحق العودة.

الاخ عايد أحمد بدوره قال: ما يهمني في هذا الجانب، عدا عن الجانب التقني، هو تغيير الرأى العام الأوروبي لكي يساند حقنا في العودة، والحقيقة أننا لغاية الآن اخفقنا على هذا الصعيد. وأضاف بأنه يوجد هنالك بعض الإنجازات، ولكنها ليست بحجم طموحاتنا وتمنياتنا، وأنه لا يمكن الفصل بين أشكال النضال. فالمقاطعة وموضوع الجدار العنصري وفك الحصار عن غزة وحق العودة هي مسائل مترابطة، وغالباً ما تكون لجان حق العودة موجودة كجزء من جمعيات فلسطينية موزعة في مدن مختلفة. وعلى سبيل المثال، هنالك جمعية اسمها جمعية الشعب الفلسطيني، لديها حوالي ٢٠٠٠ عضو. وأما لجنة حق العودة فهي لجنة منفصلة متخصصة في مجال حق العودة. ولكن لا نستطيع ان نفصل عملنا، فنحن نعمل بشكل مشترك ومن خلال اطار أوسع، وهذا الإطار يسمى تجمّع السلام، ويضم مجموعة من الأحزاب السويدية المختلفة التي تنشط معنا، وهي الجمعيات والتنظيمات السياسية المساندة للقضية الفلسطينية.

وأضاف الدكتور عايد، سوف أمرّ بشكل سريع جداً على كل المناسبات الوطنية الفلسطينية التي نحييها. فقد قمنا بإحياء ذكرى يوم الأرض، في هذا اليوم، تحديداً، يتم التحدث بشكل أساسي عن موضوع حق العودة، وأيضاً في ذكرى النكبة يحصل نفسه الشيء. سوف أذكر في هذا الإطار أيضاً أنه كان هنالك دعوة من الإتحاد العام لطلبة فلسطين في فرنسا، وأظن، إن لم اكن مخطئاً، أنه الفرع الوحيد في العالم الذي ما زال عاملاً، بعد أن تم شطب جميع النقابات الفلسطينية. وأنا أيضاً كنت سعيداً وأنا أسمع الأخ المتحدث باسم

اتحاد الكتاب. وقد كان لدينا دعوة من قبل هذا الاتحاد في باريس. فقد كان هناك ثلاث دعوات، واحدة باسم تجمع الفلسطينيين عرب ٤٨، ودعوة للأب حنا عطاالله، ودعوة لنا، وتحدثنا من خلال هذه الدعوة عن حق العودة في ندوة في مدينة باريس، وحضرها بعض الإخوان من لجان حق العودة، مثل الأخت رانيا ماضي من سويسرا. ونحن في ذكرى النكبة نحرص أن نستضيف أناساً من فلسطين ومن الشتات، وخاصة المطرب الشعبي الفلسطيني الأخ أبو عرب، الذي ندعوه بشكل دوري ونتحدث بهذه المناسبة عن موضوع النكبة.

وهناك طبعاً لدينا محاضرات نقوم من خلالها بتدريس الأجيال الجديدة موضوع النكبة، وأقمنا ندوة لكاتب يهودي اسمه لارش...، وهذا الكاتب كتب كتاباً عن فلسطين، وتعرض لموضوع حق العودة، ورغم أنه يهودي، تعرض لحملة شرسة من الحركة الصهيونية في السويد، وأتهم بمعاداة السامية، وكان هنالك حوار عندما تم بيع الكتاب. كما إن هيئة حماية الاطفال في السويد تتعاون معنا بشكل جيد، وكذلك التحالف من أجل السلام، والذي يضم مجموعة كبيرة من الأحزاب والهيئات السويدية. ونحن نحرص بشكل دائم على زيارة قبر الكونت برنادوت، الذي كتب تقريره الشهير عن فلسطين، والذي قتل بسبب هذا التقرير، ففي ذكرى مقتله كل عام نحرص على زيارة قبره نحن وجمعيات أخرى. هذا مختصر جداً عن النشاطات التي نقوم بها.

وانا أقول دائماً بأننا نكرّر أنفسنا، ونكرّر عملنا ونشاطاتنا، فليس هنالك أعمال نوعية جديدة كي نتمكن من تحريك الرأي العام بشكل أفضل. نقطة بسيطة جداً حتى لا أغفلها، هذا العام كان هناك انتخابات تشريعية في السويد وانتخابات البرلمان السويدي جرت قبل ثلاثة اشهر. وقد حاولنا أن نستغل هذا الظرف بالتعاون مع جهات سياسية مختلفة للتركيز على مجال حق العودة، ولكن أحزاب اليسار لا تتجاوب كما نرغب. والتجاوب يتفاوت من حزب إلى آخر. وتفاعلتنا على وجه الخصوص مع حزب البيئة وحزب اليسار الذي كان يسمى سابقاً الحزب الشيوعي السويدي، وبما فيها مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وهو حزب مجزأً ومقسم الى أكثر من قسم. وجزء منه يسمى باليسار الاشتراكي، وفيه حركة صهيونية نشطة وكذلك كل الأحزاب الدولية. أما التعاطي مع أحزاب اليمين فموضوع غير قابل للنقاش، لأسباب قد تكون ذاتية فلسطينية بحتة، بمعنى أنه هنالك ازدواجية في الخطاب السياسي الفلسطيني، فعندما تسمع الأحزاب الرسمية السويدية وجهة النظر الفلسطينية الرسمية التي تتنافى مع ما نطرحه، يصبح هنالك حالة من الإرباك لدى

هذه الأحزاب، وبالتالي فهي تتعاطى دوماً مع الشأن الرسمي. ونحن كجمعيات أهلية يفترض أن نكون جمعيات أهلية سويدية، وبالتالي يفترض أن يكون بيننا أعضاء وعدد كبير من السويديين والعرب والآخرين في هذه الجمعيات، أو في لجان حق العودة من أجل القيام بالنشاط على الصعيد المحلي. وحينها سيكون صوتهم أقوى بكثير من صوتنا وسيُسمع. فموضوع المقاطعة مثلاً أكثر نشاطاً وحيوية لأنه يضمّ عدداً كبيراً في صفوفه من الناشطين السويديين، لأن موضوع المقاطعة أقلّ حدة، ويجد اذننا صاغية لدى الرأي العام، أو لدى بعض الأحزاب السياسية أكثر من موضوع حق العودة. ويعتقد الكثير من الأحزاب أن موضوع حق العودة يحتوي على الكثير من المؤشرات، تساعد في القضاء على إسرائيل.

وأخذ دوره بالكلام السيد إبراهيم الباز ممثل لجنة حق العودة في هولندا الذي قال: في الحقيقة قبل ما أبدأ بتقرير نشاطات اللجنة في هولندا أريد أن ألفت النظر إلى أن هولندا هي إحدى الدول الأوروبية الأكثر عداءً لقضية فلسطين. وبكل سهولة يمكن القول إن هولندا هي إسرائيل الثانية. ونحن نواجه صعوبات في إقناع الرأي العام الهولندي بحقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام، وحتى عندما نريد ان نتحدث عن حق العودة بشكل أو بآخر، فهذا يعني نهاية دولة إسرائيل. وفي الانتخابات الأخيرة تم تكريس اليسار في هولندا على الإطلاق، واليمين المتطرف ربح كل الانتخابات سواء على صعيد البرلمان، أو على صعيد المجالس البلدية في كل أنحاء هولندا.

إن هذه الانتخابات أدت إلى وصول فلسطيني واحد ليصبح عضواً في البرلمان الهولندي، ولكن هذا لا يغير في الصورة، فهو فلسطيني جيد، ولكن لا أعتقد أنه يمتلك الشجاعة كي يتطرق إلى موضوع فلسطين بشكل كبير، مع العلم أنه كتب كتاباً عن القضية الفلسطينية، وهو من الجيل الثاني للكعبة. ونشاطاتنا تتمحور حول موضوعين، الأول: هو تعميق ثقافة العودة لدى الجالية الفلسطينية بشكل أساسي، والثاني، له صلة بالنشاط السياسي اليومي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل عام والأحداث السياسية التي تمر بها يومياً. فنحن لدينا مناسبتان نضعهما سنوياً، أولاً، يوم الأرض وثانياً، ذكرى اغتصاب فلسطين، ودائماً يكون حق العودة الموضوع الأساسي. إن ذكرى يوم الأرض أصبحت جزءاً أساسياً من النشاطات البلدية في المدينة التي ننظم فيها هذا النشاط، والتي يوجد فيها عدد كبير جداً من الجالية الفلسطينية، وتذكر في كل عام كمناسبة ضمن أجندة البلدية. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، أصبحت البلدية تمويل هذا النشاط تمويلاً كاملاً. وبالإضافة إلى ذلك،

جهزت البلدية كتاباً عن تاريخ الجالية الفلسطينية في هولندا، ومساهمتها في بناء الاقتصاد. وهناك شيء آخر يتعلق بالجيل الثالث الموجودين في المدارس. فقد قمنا بعمل مواضيع حول تاريخ القضية الفلسطينية، وهي أربعة مواضيع حول أوجه القضية الفلسطينية، وعندما تطلب المدارس من الطلاب الفلسطينيين مواضيع إنشاء حول موضوع معين، فإننا نشجع الطلاب أن يكتبوا عن القضية الفلسطينية. ونترك بعض النقاط كأسئلة حتى يبحث الطالب بذاته عن أجوبتها، ونشجع الطالب الفلسطيني على العودة إلى بعض المصادر التي حصلنا عليها لتوفير المعلومات، وهذا في رأيي عمل جداً مهم.

كما إننا لدينا خارج إطار لجنة العودة حملة اسمها حملة زيت الزيتون، وتقوم بها أخت هولندية، حيث تتظم سنوياً زيارة إلى فلسطين لما بين ٤٠ إلى ٥٠ شاباً هولندياً، ليشركوا المزارعين الفلسطينيين بقطف الزيتون. وسوف نقوم بارسال شباب فلسطينيين معها إلى فلسطين لقطف الزيتون. في هذه النقطة بالذات أحب ان ألقت النظر إلى موضوع الجبل الثالث من الشباب في أوروبا، لأنه موضوع مهم جداً، وأرجو أن يعطى اهتماماً معيناً من خلال تنظيم نشاطات كالمخيمات الصيفية، أو أن يكون موضوع دراسة لكيفية التواصل مع هذه الفئة ضمن لجان حق العودة في أمريكا وأوروبا وإلى آخره... فعلياً أن ننظم بعض النشاطات المشتركة، لأنه في الحقيقة يوجد قلق كبير جداً في ما يتعلق بهؤلاء الشباب، وهناك اعداد لا بأس بها لا تعرف عن القضية الفلسطينية أي شيء على الإطلاق. فهذا الموضوع يتطلب اهتماماً كبيراً جداً، وأعتقد أننا لسنا نحن فقط الذين نواجه هذه المشكلة، ولكن هنالك أيضاً في باقي الدول الأوروبية من يواجهون هذه المشكلة نفسها على صعيد تنمية الوعي حول حق العودة. ومن الجانب الآخر، هنالك نشاطات كثيرة جداً سوف لا أذكرها جميعها، ولكن سوف أذكر نشاطين اثنين مهمين: فكل أسبوع لدينا نشاط، وهذه النشاطات تُقام بمبادرة من لجنة العودة وبالتعاون مع لجنة فلسطين في البلدية ولجنة فلسطين الهولندية، وموضوع حق العودة بالنسبة إلى هذه اللجنة موضوع أساسي جداً، وهذه اللجنة تتبنى شعار الدولة الديمقراطية على كل أرض فلسطين، وهي لجنة فلسطينية قديمة جداً منذ عام ٦٠ وتقوم بنشاطات عظيمة جداً. ولدينا أسبوعياً، إما ندوة أو مظاهرة أو إعتصام. وكل أسبوع لدينا احتجاج أمام البلدية بالنسبة إلى حصار على غزة. وهناك نشاطاً آخر منذ ثلاث سنوات نعمل عليه، ألا وهو جمع توقيعات لإجبار البرلمان كي يعقد جلسة ليناقد فيها موضوع الجدار العنصري في فلسطين. فهنالك قانون في هولندا يقضي بأنه في حال وقع أربعون ألف هولندي بالغ فوق ١٨ سنة على موضوع، يكون البرلمان

الهولندي مجبراً على مناقشة هذا الموضوع، ويتخذ الإجراءات المناسبة. حتى الآن جمعنا ٣٠،٠٠٠ توقيع حول هذا الموضوع وباقي لدينا ١٠ آلاف توقيع. ونحاول كثيراً جداً تحفيز الشباب الفلسطيني من الجيل الثالث كي يحملوا الأوراق، ويذهبوا الى الأسواق والبيوت ليتكلموا مع المواطنين لجعلهم يوقعون من أجل مناقشة هذا الموضوع، وهذا يجعل للشباب نوعاً من الارتباط والانتماء إلى القضية الفلسطينية. وهذه الخطوة كانت بمبادرة من لجنة العودة، والآن في هذه اللجنة يوجد تجمع كبير جداً من بينهم يهود. وتعمل اللجنة بشكل مستمر وتعقد اجتماعاتها في المدينة التي فيها مقر لجنة العودة، ولجنة العودة تستقبل بدورها مثل هذه الاجتماعات وتشرف عليها بشكل دائم ومستمر منذ سنة ٢٠٠٩.

وفي المدينة جائزة سنوية تسمى، بجائزة المناضلين، تعطى للذين كانوا يناضلون ضد النازية، وهم المجموعة الوحيدة التي كانت تحمل السلاح وتقاتل النازية في اثناء الحرب العالمية الثانية، أو في فترة الاحتلال النازي لهولندا، ومن ضمن الحاصلين على الجائزة نيلسون منديلا، رئيس ألمانيا، النساء الثكالي كأمهات الاسرى في التشلي. وكنا دائماً وباستمرار، كجالية فلسطينية، نطالبهم ان يعطوا هذه الجائزة لشخصية فلسطينية، ونتيجة لنفوذ اللوبي اليهودي، والناس المعارضين لنا، لم يتم اعطاؤنا هذه الجائزة، ولكن في العام الماضي نجحنا في إعطاء هذه الجائزة لمنظمة الحق الفلسطينية، ورفرف علم فلسطين فوق مبنى البلدية لمدة ٤ أيام. والحقيقة أنه لم يكن بالإمكان أن نحصل على أكثر مما حصلنا عليه، فأول مرة يرفع علم فلسطين على مبنى بلدية. وتتبع أهمية ذلك من حضور الملكة والوزراء هذه المناسبة. وكنا نحاول أن نؤسس لتوأمة بين البلدية وبلدية نابلس، ولكن نجاح اليمين في الانتخابات أدى في جلسته الأولى الى الطعن في القرار، فبعد ما أقسم اليمين جرى تهديد اي شخص يتطرق لموضوع فلسطين.

عايد أحمد أضاف من جانبه قائلاً: بأنهم ساهموا بشراء نصف باخرة بالتعاون مع لجنة اليونان لنصرة الشعب الفلسطيني، كما إن لديهم رابطة نسائية من السويديين، يقوم أعضاؤها بنشاط أسبوعي في الساحة، ويشرحون موضوع الجدار ويطالبون بهدمه.

الأخت روان الباش من عائدون سوريا قالت بدورها: نحن في عائدون سوريا نعمل على ثلاثة برامج، وهي: برنامج الشباب، برنامج الناشئة، وبرنامج التوعية والتعبئة، وأيضاً برنامج التواصل مع الهيئات الأخرى. وفي إطار البرامج الثلاثة تنفذ نشاطاتنا. وخلال السنة الماضية كان هنالك تفعيل من لجنة الشباب لأكثر من نشاط، من بينها ما يتعلق

ببرنامج الناشئة الذي قمنا به مع مركز بديل في إطار التوعية. وضمن برنامج الشباب أقمنا أنشطة في ذكرى دير ياسين وفي ذكرى النكبة. والنقطة الهامة التي ألقت النظر إليها هي أننا نعمل كمجموعة مستقلة بالكامل في إطار العمل الجماهيري.

وعلى صعيد العمل التنظيمي، فإننا نعتبر أنفسنا كنقطة وصل بين الجميع، وحاولنا تحقيق أكثر من هدف، وعندما بدأنا في هذا المجال كنا ٢٠ شخصاً، ثم أصبحنا تقريباً ٤٠ شاباً وصبيّة. وقد أحيينا ذكرى النكبة، حيث طلبنا من الشباب ان يأتوا بقصص عن لجوء عائلاتهم. وكان هنالك جلسة طويلة، تقريباً طوال النهار، وكان كل شاب أو فتاة يتكلم عن قصة اللجوء التي تعكس تهجير عائلته، أو عن المكان الأصلي الذي هجر منه، أو ما يذكره في ذكرى النكبة. وقد كان النشاط جيداً وتفاعلياً كما كان جيداً للشباب، مع العلم أننا في عائدون سوريا نضم شباناً من مختلف المحافظات، من دمشق، وحمص، وحلب... الخ وفي إطار برنامج الشباب نقيم أيضاً مخيماً صيفياً كل عام لمدة أسبوع، وقد شهدت هذه السنة مشاركة لافتة من الضفة الغربية أكثر من أي وقت مضى. فقد كان هنالك أربعون مشاركاً من الضفة الغربية وكانت مشاركة من اتحاد المرأة الأردنية ومشاركة جيدة من لبنان، وطبعاً مشاركة من سوريا. والحدث المهم الذي حصل في المخيم الصيفي هذه السنة، والذي تميزنا به، عن باقي المخيمات الصيفية، هو أننا دعّونا في حفل الافتتاح الفنانة ميس شلش المعروفة باسم صوت العودة، وأحيانا بصوت الانتفاضة، وهي فنانة فلسطينية تعيش في الأردن، ولا أعرف إذا كان الجميع يعرفها. وقد كان الافتتاح عبارة عن مهرجان أقيم في المركز الثقافي في مخيم اليرموك. وكان المفترض أن القاعة تتسع لألف شخص، فيما تجاوز الحضور ٣٠٠٠ شخص، فاضطررنا أن نخرج المشاركين في المخيم لنجلس الضيوف على الكراسي. وتجاوز عدد الواقفين، بكثير، عدد الجالسين على المقاعد. وفعلاً كان هذا الشيء بالنسبة إلينا إنجازاً، لأن الناس بدأت تتفاعل أكثر معنا بطريقة إيجابية، لأن عائدون سوريا هم مجموعة من المستقلين وعلى مسافة بقية التنظيمات الموجودة في الوسط الفلسطيني في سوريا. أما على صعيد التعبئة والتوعية، أو في إطار بناء الجسور مع الهيئات الأخرى، فقد عملنا على توطيد العلاقات ضمن المخيمات الفلسطينية. والتي تساعد في تقديم الخدمات، وكان هنالك تعاون بيننا وبين الأونروا والمؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين في سوريا، والتي هي المسؤولة الأولى عن المخيمات في سوريا. كما أقمنا ندوة بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس الأونروا، وكنا مصرين على أن يكون المشتركون في الندوة من ممثلي المخيمات من جميع التنظيمات

واللجان الفاعلة داخل المخيمات. على الصعيد الآخر طلبنا مشاركة رؤساء الأقسام في المؤسسة العامة للاجئين العرب والأونروا، لذا كانت الندوة مهمة جداً وكان هنالك نتائج إيجابية لمسناها فعلاً. فقد سمعت الأونروا النقاشات التي كان يتم تداولها خلال الندوة بكثير من الحدة، وأيضاً بمضمون نقدي كبير لعمل الأونروا. وكان السيد روجر مدير الأونروا متعاوناً. كما كان هنالك متابعة لكل المواضيع التي طرحت خلال الندوة وما بعد الندوة، لذلك كانت النتائج ايجابية لدرجة أن الأونروا طرحت فكرة تشكيل لجنة متابعة ثلاثية، تتكون من عائدون والأونروا والاهالي، مهمتها متابعة الاعمال داخل المخيمات، والفكرة قيد الدراسة.

وفي إطار التعبئة والتوعية، أقمنا ورشة عمل للجبان العودة في سوريا. وهذا الكلام حصل منذ أسبوعين تقريباً، حين طرحنا في الورشة آليات التعاون بين عائدون ولجان العودة النشطة في سوريا، ولاحظنا أن هنالك تجاوزاً كبيراً، وشعرنا بإمكانية القيام مستقبلاً بعمل مشترك، أو نشاط يجمع لجان العودة داخل سوريا، فليس هنالك حتى الآن إطار تنسيقي جامع. ومن المعروف أن عدد الفلسطينيين في المجتمع السوري كبير جداً. وفي إطار المشاركة مع الهيئات الأخرى كان هناك نشاط يتعلق بتنسيق زيارة الوفد الطبي الذي زارنا من خلال مكتب شؤون اللاجئين. وقد أقيم لهم حفل استقبال حضرته جميع الهيئات والناشطين في المخيمات الفلسطينية. وهذا الحدث كان ذا أهمية كبيرة بسبب حضور شخصيات من حماس وأيضاً من فتح، وكان الجو إيجابياً. وفي إطار أنشطة الناشئة، أقمنا مسابقات بالشراكة مع بديل. والسنة أقمنا نشاطاً للناشئة في مخيم السيدة زينب، وكانت النشاطات عبارة عن رحلات ترفيهية، كما أقمنا مباراة ثقافية بين المخيمات في المنهج الذي تم اعطاؤه في الدورة التي جرى توفير موادها من خلال مركز بديل. وقد شارك ١٢٥ شخصاً في برنامج الناشئة حيث حضر من كل مخيم ٣٠ شخصاً أعمارهم ما بين ١٢ و١٦ سنة. ولكن في العام الحالي، فإن البرنامج سيركز على الأشخاص من عمر ١٦ سنة وما فوق.

الأستاذ محمد عليان من دائرة شؤون اللاجئين/ رام الله، قال: هناك توجه للتركيز على الفلسطينيين الموجودين خارج المخيمات، وخطة اتحاد مراكز الشباب في الداخل هي التوجه والتركيز على هذا الجانب، بحيث يقام نشاط في ذكرى وعد بلفور. وسوف نركز على كل المدن والبلدات القديمة، وأول مركز اسمه مركز شباب العودة أسس في مدينة بيت ساحور، حيث ستجري إعادة تجهيز مبنى قديم لاستخدامه كمقر.

السيد جابر سليمان أخذ دوره في الكلام وقال: أولاً بالنسبة إلى عائدون لبنان وسوريا، نحن نقدم تقريراً مشتركاً حتى للجهات الممولة، ولدينا نشاطات مشتركة، وأيضاً هناك نشاطات خاصة بكل مركز. وفي الحقيقة، فإن أنشطتنا في عائدون تتميز، فطبيعة الأنشطة في سوريا مختلفة عن أنشطتنا في لبنان، وأنشطتنا تنوزع على ثلاثة محاور هي: الندوات، وإنتاج مواد حول ثقافة العودة، ولدينا سلسلتان: سلسلة حقوق اللاجئين، ولدينا سلسلة أوراق عائدون. وأما المحور الثالث فهو الحقوق المدنية في لبنان، ولا نقوم بهذا النشاط وحدنا، بل نتفاعل فيه مع كل الجمعيات الموجودة في الساحة اللبنانية. وعلى المستوى الأول، أي على مستوى الندوات فلدينا نوعين من الندوات، وبسبب محدودية الإمكانيات، فإننا نعمل ندواتنا بالشراكة مع جهات قادرة وقابلة على تمويل أو تقديم شيء، وأريد أن أقول إن الشريك الأكثر دعماً لنا، هو المساعدات الشعبية النرويجية من خلال برنامج حقوق الإنسان. فالمطبوعات الثلاث لدينا ممولة من برنامج حقوق الإنسان في المساعدات الشعبية النرويجية، عدا عن الندوات. وقد فاتني أن أتوه صباحاً بأن المساعدات الشعبية النرويجية بالإضافة إلى بيت أطفال الصمود وأيضاً النجدة الشعبية قدموا دعماً مهماً من أجل تغطية نفقات هذا المؤتمر. وأعود إلى برنامج الندوات التي نقيمها، وهي نوعان: ندوات نظمها مع إحدى الجمعيات، أو ندوات نساهم فيها ونقدم أوراقاً فيها. وعادة نقيم ندواتين أو ثلاثاً أساسية على مواضيع جوهرية كبيرة. فالندوة الأولى التي أقمناها في الذكرى الـ ٦٠ لتأسيس الأونروا، أقمناها بالشراكة مع الأونروا، وكان عنوانها المشاركة الاجتماعية، وبحث هوية اللاجئين في الأونروا، وطبيعة العلاقة التي كانت متوترة على مدار ٦ عقود، وبحث إمكانية مساهمة اللاجئين في برامج الأونروا وتوجهاتها انطلاقاً من التجربة التي تمت في مخيم نهر البارد، والتي ساهمت في وضع مخطط مشترك للبناء. وكنا نطمح أن تعقد ندوة الأونروا على المستوى الإقليمي، أي بمعنى أن تساهم الأونروا في الأردن وسوريا ولبنان في الندوة، ولكن كان هناك إصرار من الجانب الأوروبي على أن تكون الندوة على مستوى لبنان فقط. وقد عقدت الندوة بالشراكة بين عائدون وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية والأونروا. وفي هذه الندوة استطعنا إحضار خبراء تكلموا عن مفهوم الحركة الاجتماعية، لأنه مفهوم يُستخدم كثيراً في التربية البشرية. وفي الجزء الثاني من الندوة عرضنا ثلاث تجارب في المشاركة الاجتماعية، منها تجارب الأونروا وتجارب منظمات دولية أخرى، وتجارب جمعيات محلية. وللأسف لم تتم متابعة هذا الموضوع وإصدار كراس حول هذا العمل. فهذه أول

مرة تعمل فيها الأونروا ندوة من هذا النوع مع جمعية أهلية. أو مع جمعيات أهلية ويفترض أن يكون هنالك لجنة متابعة للقضايا التي طرحت. وأما الندوة الثانية فهي ندوة حول العدالة الانتقالية ومفهوم العدالة الانتقالية. إن مفهوم العدالة الانتقالية ملتبس أحياناً كثيرة، فليس المقصود بها عدالة مؤقتة. وقد أقمنا هذه الندوة بالشراكة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية في جنوب افريقيا، وكان هدف الندوة التي ليس لها صفة جماهيرية، وصممت لرؤساء الجمعيات، أي الصف الأول في الجمعيات، وذلك للبحث في إمكانية استخدام آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها على الواقع الفلسطيني، وتتضمن التعويض وحق العودة وتتضمن محاكمة مجرمي حرب إسرائيليين، وتتضمن احياء الذاكرة، فكانت ندوة تثقيفية بشكل اساسي لقدرات الجمعيات الأهلية.

ومن الأنشطة المهمة التي ساهمت بها عائدون، قيام مجموعة من الشباب الفلسطيني في ذكرى النكبة بتسجيل رقم قياسي في موسوعة غينيس بكتابة القرار ١٩٤ بالحطات أو المناديل. وقد كنا من البداية من الداعمين لهذه المبادرة الناجحة، حيث تم تسجيل الرقم القياسي في موسوعة غينيس بخمسة الى ستة آلاف حطة فلسطينية، وهناك شهادة وزعت على كل اللجان بهذا الخصوص. على مستوى الكتيبات، صدرت ثلاثة عناوين جديدة من بينها: هل حل الدولتين ممكن؟ وهذه الورقة قدمها الدكتور نصير عاروري. وورقة الاخ حازم مجموعم الذي كان يجب أن يحضر اجتماعنا، وهي تحت عنوان لنحاصر حصارنا، وتعلق بحملة المقاطعة الدولية، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات على إسرائيل. إضافة إلى ورقة عائدون، وقد شكلت اساساً للقاء العودة في عام ٢٠٠٠، وهي ورقة قديمة، قدمناها في قبرص ونشرت في التقرير الأول الذي صدر عن ائتلاف حق العودة، تحت عنوان: حق العودة أسس ومقومات، ولدينا الخرائط التي أعدها الدكتور سلمان أبو ستة، والتي يعرفها الجميع، وسوف نوزع لكل منكم نسخة منها.

أما في موضوع الحقوق المدنية، فإن النشاط لم تنفرد به أي جمعية أهلية، لكن الترتيبات تمت من خلال علاقتنا مع لجنة الحوار الفلسطيني اللبناني، حيث جرى أكثر من لقاء بخصوص حق العمل. كما إن جمعية المساعدات الشعبية النروجية هيأت للفصائل والجمعيات من أجل اللقاء الذي تم في البرلمان اللبناني.

وأما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد أعلن خطوة متقدمة عبر طرح موضوع حقوق الفلسطينيين ومناقشته في البرلمان اللبناني، وسوف يناقش الموضوع مرات أخرى بهدف إقرار حقوق الفلسطينيين. كما شاركنا أيضاً بندوة عقدت في الجامعة الأميركية في بيروت

أقامتها الأونروا ومؤسسة عصام فارس، حيث جرت مناقشة ملف المخيمات الفلسطينية وعلاقه الأونروا باللاجئين.

كما إن المشروع الموضوع قيد الدرس هو المقاطعة، فكان نتيجة نقاش معمق مع بديل وهم ممثلو ائتلاف حق العودة في لجنة المقاطعة الدولية. وقد كان الخارج غير ممثل في هذه اللجنة، وبعد حوار بين عائدون وبديل اتفقنا أن نعمل نحن في الخارج على موضوع المقاطعة، وباعتبار أننا كعائدون ليس لدينا إمكانيات مادية لتغطية هذا النشاط، تبرعت المساعدات الشعبية النروجية مشكورة بتغطية نفقات هذا النشاط، الذي كلف به الأخ وسام صليبي. وهنالك الآن تفاعل بيننا وبين اللجنة الوطنية للمقاطعة في فلسطين، وفكرتنا تتطلق من المبادرة لاستنهاض حملة مقاطعة على صعيد لبنان وتتطور لتصبح حملة مقاطعة عربية.

وفي هذا السياق دَعَوْنَا ١٠ جمعيات، خمس جمعيات فلسطينية وخمساً لبنانية، ومن بينهم بيت أطفال الصمود والنجدة، لمناقشة ورقة عمل الجمعيات التي ستطلق الحملة اللبنانية، حيث سيتم الحوار أولاً بالتعاون مع الشبكة وتكلمنا عن هذا الأمر مع الأستاذ زياد عبد الصمد، الذي ساندنا بشكل كبير. وفي الجلسة القادمة المخصصة للمقاطعة ستكون هناك مشاركة لعائدون. وآخر الأنشطة التي قامت بها عائدون تمثّل بالتنسيق مع بديل، لإعداد مواد آخر عدد من مجلة حق العودة، حيث خصص الموضوع الرئيسي للكتابة عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وسوف يتم توزيع العدد على حضراتكم.

بعد ذلك قام الدكتور محمود العلي، بقراءة ورقة عائدون لبنان وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية تحت عنوان: رؤية عائدون وهيئة التنسيق: ائتلاف العودة بين التحديات الصعبة والآفاق الواعدة - (ملحق رقم ٢).

وبعد قراءة الورقة الملحقة بالتقرير جرت مناقشة لما جاء فيها، وقد بدأ السيد دياب ديب، أبو حسام، من مجموعة عائدون / سوريا النقاش بالقول: لقد اتخذت حركة العودة قراراً بإنصاف اللاجئين الفلسطينيين، وتعددت نشاطاتها، ونجحت الى حد كبير في نشر ثقافة العودة، ولعبت دوراً واضحاً في توعية اللاجئين لادراك مضامين حقوقهم من خلال الندوات والمهرجانات والمعارض. وكما أشارت الورقة، فإن الحركة قامت بعد شعور اللاجئين بالخطر على حقوقهم إثر اتفاقية أوسلو وما تلاها، ولكن هذه الحركة وصلت إلى مرحلة المرواحة في المكان، وتكرار نموذج النشاطات، وفي بعض الأحيان اقتنصار نشاطها على المناسبات الوطنية الفلسطينية، وهذه بحاجة الى وقفة ومراجعة. لذا فالنقطة

الأولى يجب أن تتناول كيفية تطوير هذا العمل، وتجديد أساليبنا. أما النقطة الثانية فلها علاقة بطبيعة حركة العودة، حيث نرى أنها ما زالت نخبوية. لذا فإن تأثيرها على اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ما زال محدوداً جداً، لكن ليس لدينا صورة عن الوضع في الداخل. فالمطلوب التحرك باتجاه الفئة المستهدفة ولمصلحة اللاجئين، والمطلوب من لجان العودة الوصول إلى هؤلاء الناس لكي يشكّلوا حركة ضغط فاعلة على المفرطين، أو الذين لديهم نية التفريط. وتساعل أبو حسام إذا ما كانت اللجان النخبوية تستطيع أن تقوم بهذا الدور، أم إنها ستكتفي بالبيانات. والنقطة الثالثة التي أثارها أبو حسام كانت سؤالاً موجهاً إلى إخواننا الموجودين في الداخل، وتحديداً في الضفة الغربية، ويتناول صحة الأخبار القائلة بأنه كلما حصل تصريح مسيء لحقوق اللاجئين يكون هنالك تحرك، ولكن هذا التحرك ليس بالمستوى المطلوب. فعندما نسمع تصريحاً لأحد ما في السلطة، على سبيل المثال وزير إعلام أو رئيس السلطة أو سكرتير اللجنة التنفيذية، يجب ان نقوم بمسيرة باتجاه منزله، ونكتب ضده ونقول له إن هذه الأمور ليست بهذه البساطة، ويجب أن يشعر أن هناك شارعاً فلسطينياً معترضاً وليس هيئات فقط. وأما بالنسبة إلى العمل المشترك، فإن تطويره يتم عبر تأسيس هيئة تنسيق فاعلة لأعضاء الائتلاف.

وختم أبو حسام برفع توصية قد تقيّد في دفع الائتلاف إلى الأمام، مفادها إعادة النظر في اللائحة الداخلية وتثبيتها والتزام الأطراف بها، وأن تكون أكثر تشدداً من خلال الالتزام بالعقد المبرم بين أعضائها.

الأستاذ قاسم عينا قال: أعتقد أن هذه الورقة فيها إضاءات رئيسية، وقلنا في الاجتماع إنه سيكون هنالك نقد للتجربة، وهذا متوقف علينا كائتلاف.

أما الأستاذ عمر عساف ممثل جمعية القرى المهجرة فأبدى الملاحظات التالية: ببساطة ممكن أن تكون الورقة قد عكست الملاحظات التي يمكن أن نتحدث بها أكثر، كما يجوز أن نصل إلى بعض الحلول حسب ما جاء في الورقة. ومن جانب آخر، فإن المطلوب أحياناً التدقيق في بعض الاستنتاجات أو السياق المطروح في الورقة. وبالتالي، فإن الافتراض بان بلورة الحركة الشعبية المتعلقة بحق العودة بدأت مع الائتلاف الذي أسس في سنة ٢٠٠٠ يحمل قليلاً من الواقعية. أما الفقرة الأولى حول مسار أوسلو وتجاهله للاجئين وقضيتهم وارجائها إلى المرحلة النهائية فإنني أوافق عليها. وبالتالي أظن أن المطلوب التدقيق في ما ورد في الفقرة الثانية، في ما يتعلق بوجود حركات شعبية تدافع عن حق العودة قبل تأسيس الائتلاف. وختم بالإشارة إلى ضرورة إضافة كلمة إلى

ديارهم، عندما نتحدث عن حق عودة اللاجئين في الصفحة الأولى. كما طلب الأستاذ عمر توضيحا حول آلية العمل في الائتلاف ودور الأطراف المعنية في الداخل.

السيد نايف جراد بدوره قال: أولاً على مستوى تجربة الائتلاف ومن خلال ما استمعنا إليه من تقارير، فإننا ننفق أن هنالك تجارب إيجابية وهنالك نجاحات هنا أو هنالك، وربما بسبب طريقة التجمع في فلسطين المحتلة فإن إمكانية العمل والنشاط أوسع وأكبر، وطبيعة وجود المؤسسات العاملة في أوساط اللاجئين تساعد على ذلك، إضافة إلى وجود هيئات موحدّة للعمل، مثل اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة، والدفاع عن حق العودة، وربما هذا ما يفقده الخارج والشتات، بمعنى غياب هيئة تنسيق عليا في داخل القطر الواحد، أو على مستوى القارات القادرة على تنسيق أعمال مختلف اللجان أو المنظمات والمؤسسات العامة. ثانياً، أنا تقديري، كما سمعنا في السويد وهولندا وبعض الاماكن، وحتى في أمريكا فانه لا يوجد أنشطة مهمة جدا على صعيد كيفية كسب الرأي العام العالمي أو المحلي لدعم حق العودة. ولكن هنالك صعوبات، ونحن ربما من خلال تجربتنا في بديل، استطعنا تجاوز جزء من هذه الصعوبات، من خلال إدخال حق العودة في إطار حقوق الإنسان، بمعنى التعامل مع حق العودة كحق إنساني، وجزء من منظومة حقوق الإنسان. وقد أصبح بالإمكان أن يجد خطابنا آذاناً صاغية لدى الكثير من المؤسسات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان. وأنا أعتقد أنه مدخل يمكن أن نستفيد منه كل الجاليات.

ولدى كل المؤسسات معطيات تتعلق بكيفية عرض حق العودة بإعتباره جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ويرتبط بحق تقرير المصير وبحقوق الإنسان الجماعية، وأيضاً بالحقوق البسيطة الواردة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. وعلى صعيد تجربة الائتلاف فأنا أرى أن سلبيات حصلت في السنوات العشر الماضية، حيث يوجد لدينا أعضاءً شكلين في الائتلاف، ولدينا أحياناً عضوية يمثلها فرد أو أفراد وليس مؤسسات لها بُعد جماهيري، أو لها فاعلية في البلد الموجودة فيه. وكأن العضوية أصبحت مكسباً من المكاسب. فمنذ المؤتمرات التأسيسية الأولى، كان يجب أن نضع حداً لهذا الأمر، من خلال حصر العضوية بالمؤسسات الفاعلة التي لها بعد جماهيري، ولها وجود ولها أنشطة وبرامج وليس لأفراد. وبدل ذلك فإننا نجد في الائتلاف عضوية لأفراد، لها طابع فخري أو شرفي. وأنا أتفق مع التقريرين حول إشكاليات التنسيق والتواصل ودفع الاشتراكات، وهنالك جملة من المسائل تحتاج الى علاج. وعلى صعيد المفاهيم، في تقديري، أننا حققنا إنجازات في ما يتعلق بتقافة العودة، الشيء الذي أشارت إليه ورقة عائدون، وأنا متفق

معها إلى حدّ ما. غير أنني أرى أنها غير كافية، فحتى الآن يوجد ارتباك في الخطاب الفلسطيني الرسمي في ما يتعلق بمسائل كثيرة تؤدي إلى ارتباك في خطاب العودة. فنحن الموجودون في الائتلاف نؤكد أن العودة هي للديار الأصلية، ولكن هنالك خطاب آخر يقول العودة إلى الوطن. والآن سمعنا أن هنالك مؤتمراً للمغتربين، بينما نحن نتحدث عن لاجئين، وهذا أمر فيه خطورة عند استخدام مثل هذه المفاهيم. لذا يجب أن نربط حق العودة، كحق إنساني، بالكفاح في مواجهة الفصل العنصري والتطهير العرقي، باعتبار أن النكبة هي أكبر تطهير عرقي جرى بحق الفلسطينيين. وعلى صعيد آخر علينا ان نقول للعرب وللأنظمة إننا نتمسك بحق العودة إلى الديار ولكن نريد حقوقنا وكرامتنا، والكرامة الإنسانية هي الكرامة التي لا تمسّ السيادة، مع أنها أحياناً تُفهم كأنها تمسّ سيادة البلد المعني. هناك حقوق مدنية وأيضاً اجتماعية. ويمكن أن نجد دعماً لدى منظمات حقوق الإنسان ولدى الكثيرين في العالم، وهذه مسألة مهمة جداً. كما إن هذا يلامس أيضاً الوضع في لبنان وفي كل تجمعاتنا الكبيرة. وأما في مناطق السلطة، فإن عملنا في المخيمات قد ساهم في رفع المستوى المعيشي فيها. كما إن تنمية المخيمات وإعطاء اللاجئ حقه مثل بقية المواطنين، لا يفتقر من حقه في العودة، فهذه حقوق مدنية وحقوق لها علاقة بالكرامة الإنسانية. وهذا الخطاب ينطبق على كل التجمعات مع خصوصية الوضع في لبنان. وفي تقدير، حتى نأتي في الاجتماع القادم لنحاكم أنفسنا بشكل جيد، علينا ان نضع خطة عمل، فالائتلاف من دون خطة عمل متفق عليها لن يمكننا من تقييم أنفسنا. وهنالك مجموعة واسعة من الأنشطة، سواء في المناسبات الوطنية المختلفة، او في ما يتعلق بمفاصل العمل. ونحن نعاني مسألة تنشئة الشباب والجيل الثالث في أوروبا، وأيضاً في البلدان العربية، وفي الداخل، وبالتالي فإن علينا وضع خطة ومنهج لكيفية قيام الائتلاف بمكوناته بتنظيم نشاط على صعيد الشباب، سواء في تربيتهم او تربية الناشئة، أو تنظيم المعسكرات مثل مخيم عائدون، بمشاركة الجميع من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين. ونحن نطمح في بديل لتوسيع برامج الناشئة، ليشمل هذا النشاط رام الله، وغزة، ولبنان، وسوريا والأردن، أوروبا وأمريكا في نفس الوقت. أما الموضوع الأخير فله صلة بالعلاقة مع الاطراف الاخرى، او القوى الاخرى التي تعمل على حق العودة، فورقة لبنان تدعوا إلى الانفتاح، مع أن هنالك إشكالية كبيرة في التعاون مع الجهات الثانية، مفادها أنهم يطرحون أنفسهم كبديل، وقد جرت محاولات لإشراكهم في المؤتمرات ودعوتهم إلى الاجتماعات، ولكنهم كانوا يرفضون آمليين أن نلتحق بهم ونعمل تحت رأيتهم، وهذا

مرفوض. أنا أرى ضرورة التأكيد على وحدة حركة اللاجئين، ولكن في نفس الوقت التحذير من محاولات التمرس خلف مقولات التبعية التي تهدف لها بعض القوى الفاعلة، أو محاولة خلق بدائل من شأنها ارباك الشعب الفلسطيني والمس باحادية تمثيله، فالخطورة تبع من الانقسام المتعلق بوحدة الكيان الوطني الفلسطيني ووحدة الحقوق والتمثيل الوطني أيضاً، فبالنسبة للإسرائيليين وضعية كهذه تعتبر هدية كبرى، وبالتالي فإن حركة العودة هي حركة توحيدية على الأقل على صعيد المفاهيم، فلنجعل من احق العودة القاسم المشترك لكل الشعب الفلسطيني، وشكراً.

أما الأستاذ قاسم العينا فقال: هنالك مسألتين سأشير إليهما، الأولى متفقين عليها وتتعلق بالانفتاح على الآخرين واعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي لنا. والثانية تتعلق بما جاء في الورقة من حيث ضرورة وضع خطة استراتيجية، وفي ضوء هذه الخطة الاستراتيجية التي يمكننا جميعاً الاسترشاد بها، لصياغة نشاطاتنا وفاعليتنا التي ستتظم في جميع أماكن وجود الشعب الفلسطيني. الأمر الثالث الذي اتمناه هو ان يكون هنالك منهج متكامل للشباب والطلاب على المستوى الابتدائي والتكميلي والثانوي، لتعزيز مفاهيم حق العودة عندهم. وهنالك قسم يتعلق بالجمهير، ويتجاوز نطاق عمل الجمعيات كالطلاب الجامعيين، وهذه الفئة ربما يجب أن نلقى اهتماماً من دائرة شؤون اللاجئين ودائرة الثقافة في المنظمة، التي يجب عليها أن تتحمل مسؤوليتها في توحيد المناهج. وبما أننا معترفون بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد، فعليها أن تتحمل هذه المسؤولية من خلال دوائرها المختصة.

السيد محمد جردات، ممثل مؤسسة بديل تحدث بدوره قائلاً: يوجد مسائل أساسية تجعلنا لا نتجاوز ما أنجزناه على الأقل في الفترة السابقة، فلدينا مفاهيم أصبحت واضحة، أي إن الائتلاف في لائحته الداخلية يعرف عن نفسه كإطار عمل أهلي مؤسسي، بهدف الحفاظ وتعزيز مفهوم وثقافة حق العودة ونحن نبتعد أيضاً عن التمثيل السياسي، وهذه نقطة أساسية ومركزية في الموضوع، إلا أننا مجموعة ضغط شعبية، والممثل الشرعي والوحيد والأوحد للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية، ويجب عليها أن تجدد نفسها ونحن جزء منها. ونحن منظمات ولجان، وكل طرف لديه برنامج الذي قد لا يكون مخصصاً بالكامل للعمل على ثقافة حق العودة، وهناك فروقات في ما يتعلق بثقافة حق العودة التي عملنا عليها من عشر سنوات الى خمس عشرة سنة. والمطلوب أن نقوم بكسر الحواجز ونحدد كيف نعود ومتى، وهذه مسائل جديدة، من المفترض أن نبدأ البحث فيها،

وبالتالي، أقول باستمرار، بأن نشاط الائتلاف يتكون من مجموعة أنشطة مؤسساته أو أعضائه، وليس الأطراف المنفصلة عن الائتلاف، وفي إطار التجربة العملية على مدار ١١ عاماً، فإن المؤسسات الفاعلة والتي هي عضوة، في الائتلاف، لها نشاط على الأرض يتعلق بثقافة حق العودة وتعزيز مفهوم حق العودة، بغض النظر عما إذا كان هذا النشاط مع الشباب، أو مع النساء، أو مع الأطفال أو عبر النشر الإعلامي الإلكتروني إلى آخره...، فكل هذا يصبّ في نهر حق العودة. وعلينا أن نوحّد مفهومنا أو ننفق على أن يكون هنالك نشاط مؤثر للائتلاف، وربما يكون هنالك حاجة أحياناً لأن يكون هناك نشاط أو نشاطان في السنة بإسم الائتلاف. فذكرى النكبة هي موضوع مشترك يهتم الجميع، وينبغي أن يكون هنالك تنسيق عالٍ بين جميع الأطراف بخصوصها. ولقد تحدثنا عن برنامج تربية الناشئة في بديل، فإن هذا الشيء له طابع ميداني جماهيري، وهو عمل منظم ومقسم على أربعة فصول ضمن خطة منهجية تشبه المنهج التدريسي، وتقام الأنشطة فيه على مدار السنة، وبالتالي فإن نتائجه تأتي ضمن رؤية الائتلاف وليس بديل، والمسألة الثانية تتعلق بنتائج عمل بديل في جنيف وفي نيويورك وفي بروكسل، فهي أيضاً نتائج تصبّ ضمن رؤية الائتلاف وليس بديل وحدها. فهذه الأنشطة من المفترض أن تكون جزءاً من برامج الائتلاف وتعبّر عن أنشطته. وعندما نتكلم عن معرض الكتاب في بيروت وجناح عائدون فهذا جزء من الائتلاف، وتقوم بعرض انتاجات من بديل وغير بديل، وبالتالي فإننا أحياناً نخطئ عندما نقول ان الائتلاف لم يعمل. النقطة الأخرى التي يجب أن نطرحها تتعلق باللجان التي لم تسجل في أماكن وجودها، فهي فاقدة لشرعية معينة. وقد كان الوضع مقبولاً لفترة معينة مرتبطة بالبداية بتأسيس هذه اللجان، أي منذ سنة ٢٠٠٠، لأنه لم يكن حينها وجود لبنية واضحة. والتساؤل لماذا بعد عشر سنين هناك لجان لم تسجل بعد؟؟؟ هذا يعني أنها فاقدة لمقوم أساسي هو الجمهور، فالقانون الأوروبي يسمح لكل ٥ أشخاص بتسجيل جمعية. وإذا كان لدينا لجان موجودة في ١٢ دولة أوروبية للعمل ضمن الائتلاف، فإننا أرى اليوم بعد ١١ عاماً أننا تراجعنا إلى ثلاث لجان فقط. إن هذه مشكلة، وأصبح هناك كسل في نظام الائتلاف العملي، ومثال على ذلك ما حصل اليوم، فلم يكن من الضرورة أن تقوم كل مؤسسة بعرض تقريرها، وكان ينبغي أن نستمع إلى تقارير تخص ثلاثة أو أربعة أقاليم، وكل تقرير يحوي ملخصاً لعمل الإقليم، إقليم فلسطين، إقليم الدول المضيفة، إقليم أوروبا أو الغرب. والإشكالية الأكبر في رأيي هي لدى أعضاء الائتلاف، فهناك أناس أبدعت، وهنالك آخرون تراجعوا. وهذه مشكلة برنامجاً، فعندما تأتي لتبني

برنامجاً لأعضاء الائتلاف، ويكون برنامجك طموحاً وفيه تجديد، وإذا كان الاعضاء الشركاء معك غير قادرين على المساهمة بجزء من هذا البرنامج فسيتحول النشاط ليصبح عبئاً على الطرف المبادر. ونحن في بديل، في السنوات الثلاث الأخيرة، لم نعد نستطيع تحمل عبء الائتلاف وحدنا. نحن نركز على المواضيع المتعلقة بالنشاطات التي تتعلق بكل طرف في أي مكان، أي إن هنالك مجالاً ان يكون هناك تنسيق ضمن أطراف الائتلاف في لبنان في قضايا العمل المشترك، ويختلف طابع التنسيق عنه في أمريكا وفي أوروبا. وهكذا نستطيع تجاوز حالة الخلل القائم، فالثقافة التي كرسنا بأن الائتلاف يحل محل أحد الأعضاء، وهذا خطأ يجب ألا نقع فيه. وبالنسبة إلى الإشتراكات، فهناك إهمال واعتماد على هيئة التنسيق، وهناك خياران أمامنا بالنسبة إلى هذا الموضوع، فإما أن نقول أن لا داعي لأخذ الإشتراكات، أو أن هيئة التنسيق أو اتحاد مركز الشباب أو عائدون تقوم بهذا الأمر، ولا نعرف إذا كان هذا الأمر سوف يؤدي إلى إشكاليات داخلية أو مالية، فعندما تسجل أن الائتلاف مكون من ١٠ منظمات والإشتراك السنوي يبلغ \$٣٠٠، فخلال السنوات السبع يكون المبلغ التراكمي \$٢١.٠٠٠، وهذه الأموال يجب أن تمتلئ دخلاً للائتلاف، فالإهمال والتكاليف وعدم الشعور بالمسؤولية تسبب إشكاليات للجهات المسؤولة عن التنسيق.

على صعيد آخر، أنا لا أريد أن أتكلم عن ياسر عبد ربه وعوراته، دعونا نتكلم أولاً عن عورائنا، كي نتمكن من الوقوف على أرجلنا. وإذا استطعنا أن نصلح وضعنا الداخلي فاننا سنصبح أقوى، وبإمكاننا أن نعمل ونحقق إنجازات. وبديل من جهتها تقوم بمتابعة موضوع أساسي يتعلق بمدى تأثير موضوع حق العودة على المنظمات الدولية في البيانات الرسمية أو غير الرسمية، وفي الخطابات العادية. ويجري ذلك من خلال رسم بياني يتوجه صعوداً لآخر السنة والسنتين والثلاث القادمة. وهذا سيعكس مدى إنجاز حركة العودة على الصعيد الاجمالي. أما النقطة الثانية فليس صحيحاً أن هنالك رفض لمصطلح حق العودة، ولكن المسألة الأساسية كيف نقدّم هذا الموضوع. وهنا يمكن القول إن لبنان انفتح في السنتين الأخيرتين على الفلسطينيين في لبنان، وهذا شيء إيجابي، والمفروض أن نعززه ونبني عليه، ونعمل لتكون جزءاً من الماكنة الاجتماعية اللبنانية.

وأما في الغرب، فإن الفلسطيني الذي لا يتكلم اللغة الدانماركية ويذكر حق العودة، يسيء إليّ في عملي، والوضع شبيهه بالنسبة إلى الفلسطيني المقيم في النروج، أو في كندا، أو في غيرها من الدول الغربية. وفي هذه المجتمعات أنا أؤيد النخب، ولست مع المسيرات

والتظاهرات الطويلة. فأنا مع أن يكون هناك لجان لحق العودة من المواطنين الأصليين في البلدان التي يعيش فيها لاجئون فلسطينيون. وقد يمثل ذلك أحد نجاحاتنا، ولذا فأنا أؤيد أن تضاف الى النظام الداخلي في الصيغة الجديدة فقرة تتعلق بالموضوع، لأننا إذا بقينا نغرد وحدنا، لن نجد شريكاً يرقص معنا.

الأستاذ قاسم عينا: أوضّح موضوع التحسن النسبي بالنسبة إلى الاجئين في لبنان قائلاً، بأن التغيير في لبنان فرض عليه نتيجة تفاقم الضغوط من قبل اللبنانيين ومن أجنب. وليس لبنان الذي بادر للانفتاح علينا، وهذا إنجاز لنا.

دكتور عابد أحمد قال بدوره: أنا في الجوهر أتفق مع الكثير من النقاط التي طرحها الزملاء، ولكن هنالك نقاط خلافية حقيقية، فأنا قد أتهم بالأنجاز إلى منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تمثل كل الشعب الفلسطيني أينما وجد، ولكن لا يشرفني أن يكون أمين سرها ياسر عبد ربه. الذي يعتبر أحد أعداء محور لقائنا. وفي الحقيقة أنا ألوم الجانب الفلسطيني في الداخل، وأنتم تحديداً. فإذا كنا نتحدث عن حركة عالمية للدفاع عن حق العودة، وعن ضرورة تغيير الرأي العالمي، فأنا اتساءل: لماذا شخص مثل ياسر عبد ربه تنشط بعد تأسيس الائتلاف، تحديداً؟ وياسر عبد ربه أقام مؤتمر جنيف بعد هذا التأسيس، كما ينشط في أوروبا بشكل هائل جداً، وهو يتلقى الرعاية والدعم والتأييد، ويأخذ ملايين الدولارات من مختلف البلدان، وفوق هذا يأتي الى السويد ويقدم الندوات، ويعتبر نفسه أنه هو الشعب الفلسطيني.

أما على الصعيد موضوع النخبوية، فصحيح أن حركة العودة بدأت بقوة، ربما كحركة جماهيرية هنا وفي الداخل أيضاً، ولكن في أوروبا لا أعتقد أنها ستتحول إلى حركة جماهيرية يوماً ما، فلأوروبا خصوصية تتعلق بالنشاط اليومي. وبلا شك، فإن موضوع فهم الناس خطاب حق العودة كان منسياً تماماً، ولكن الآن، على الصعيد الفلسطيني الكل يؤمن بهذا الحق، وعلى الصعيد الأوروبي هنالك حاجة فعلية لنخبة قادرة على إيصال وجهة نظرنا. وأعتقد أننا أخفقنا، بشكل أو بآخر، على هذا الصعيد. لقد كنا قد تحدثنا سابقاً في مؤتمراتنا حول ضرورة إيجاد عمل عربي رديف. فأين رجال حق العودة العربية على سبيل المثال؟ إذا كنا نعتقد أن فلسطين هي قضية فلسطينية وعربية وقومية وإنسانية، فإننا نكون قد أخفقنا في إيجاد أعمال رديفة على الصعيد العربي. كما إن الجانب المتعلق بالقضية الفلسطينية شديد التعقيد، والمسألة لا تقف عند حق العودة فقط، فعندما تحصل أحداث يومية على مدار السنة، كالحرب على غزة، أو موضوع جدار الفصل العنصري

وموضوع المقاطعة، فالناس تشتغل على هذه المواضيع حسب الأولويات. وليس من الممكن أحياناً التحدث عن موضوع حق العودة، وفي نفسه الوقت هناك حرب طاحنة تشن على شعبنا في مكان ما، بغض النظر عن المكان. وبالنسبة إلى الجانب المتعلق بموضوع الائتلاف، فهناك على سبيل المثال شخصيات ومؤسسات عديدة خرجت من هذا الائتلاف، وليس صحيحاً أن الائتلاف غير متجدد. وهناك بعض المؤسسين والشخصيات التي كانت موجودة في الساحة الأردنية على سبيل المثال، خرجوا لأنهم لم يستطيعوا التوقيع على بياننا، وليس نحن الذين أخرجناهم. ونحن في مرحلة ما تبيننا حل الدولة الواحدة، وليس حل الدولتين، وهذا يعكس خلافاً مع الخطاب الفلسطيني الرسمي. وعندما أتعامل بهذا الخطاب على سبيل المثال مع جهات رسمية أو شعبية في بلد أوروبي ما، ومن ثم يأتي غيري ويتعامل معه بخطاب آخر، فإن هذا يخلق بلبله، وربما لا نجد آذاناً صاغية. لذا علينا أن نطهر البيت الفلسطيني أولاً ثم ننطلق إلى الآخرين.

السيدة ليلي العلي، مديرة جمعية النجدة الاجتماعية، أكدت بأنها لن تكرر الملاحظات التي تكلم بها معظم المتحدثين، ولكنها استخلصت في ضوء النشاطات التي جرت والتقارير التي قدمت، أن الورقة قد تكون بحاجة إلى إعادة تدقيق وإغناء والتركيز على مرحلة زمنية محددة. كما يجب أن تشير المقدمة بوضوح إلى فترة ما بين الاجتماعين، حيث يجب أن تتضمن الإنجازات وتلقي الضوء عليها، وهي عديدة بالمناسبة. كما ينبغي أن يجري تمييز الإنجازات على المستوى الهيكلي وليس فقط على مستوى العضوية. فعلى المستوى الهيكلي في فلسطين وبالصفة بشكل خاص، حصل إنجاز هام يمكن أن يكون مثلاً أو نموذجاً لتشكيل لجنة وطنية موحدة، قائمة على قاعدة تشاركية.

وأضافت السيدة ليلي أنه يجب إلقاء الضوء على الثغرات وليس على قاعدة النقد، وفي هذا الموضوع يجب أن نرى أين تقع الإشكالية الجديدة في عضوية الائتلاف، وكيف يمكن توسيعها. وعلى المستوى الآخر، أين توجد إشكالية في علاقة لجان الائتلاف مع بعضها البعض، أو مع القطر الذي تمثل فيه الفلسطيني منظمة التحرير أو السفارة أو غيرها؟ لأن هذه علاقة متشابكة وليس خطأ أن نبنى على ما تم استعراضه، وحتى نتوسع في التقرير يجب أن نخرج بخلاصة حول خطة العمل، وإلا فلن نتمكن من إنجاز خطة استراتيجية. كما يجب أن نرى أن مجموعة نشاطات الائتلاف، يمكن أن تتعزز وتتقوى إذا ما تم تنسيق وتعاون وتبادل الرسائل والأفكار، على الأقل على المستوى الإلكتروني. وذلك لأن كل عضو من أعضاء الائتلاف قادر أن ينشر وقادر أن يخلق رأياً عاماً بالتحديد في

أوروبا. ولا أعتقد أن هدف الائتلاف يقتصر على خلق وعي في أوساط اللاجئين، أو في أوساط الجيل الثالث. إن هدفنا الرئيس خلق وعي، وتحشيد رأي عام غربي مع حق العودة. لهذا، فإن الأمر ينبغي أن يحتسب ضمن التوصيات في الخلاصة. وهكذا يجب أن يكون هناك خطة عمل لمدة سنة، وتكون فعلاً موضوعية ومتواضعة، وقد تكون صيغتها عبر تشكيل لجنة من ثلاثة أو أربعة أشخاص تقوم بجمع جميع المقترحات التي قدمت ويتم صياغتها في عناوين أو في محاور، وترسل خلال فترة زمنية محددة، ويتم تبادل الآراء والتنسيق حولها من أجل صياغتها في خطة عمل بعد ذلك. وختتمت بالقول إن هناك ملاحظتين إضافيتين ربما أجمع عليهما أغلبية الحضور، تتعلقان بموضوع اللائحة الداخلية وموضوع العضوية. وسوف أقدم اقتراحاً في الموضوعين. أولاً، تشكيل لجنة تعيد التدقيق في موضوع العضوية كما في اللائحة الداخلية. وقد تكون اللجنة نفسها التي ستقوم بالمهمتين، اللجنة الأولى تعيد التدقيق بالعضوية وتقدم للجنة مسودة الى الجميع للتدقيق فيها، وفي سياقها ينبغي أن يكون موضوع العضوية وتحديد شروط العضوية وارداً. ويحدد في ضوء ذلك من هي المؤسسات الفاعلة أو غير الفاعلة، والعضوية العاملة، أو العضوية المراقبة أو العضوية المساندة والمؤازرة.

وبعد ذلك رفعت الجلسة بعدما تم تسجيل جميع الاقتراحات والتوصيات التي طرحت في الاجتماع على مدار اليوم من قبل الحضور لتطوير عمل ورؤية الائتلاف.

اليوم الثاني: مناقشة ورقة المقاطعة وسحب الاستثمارات
وفرض العقوبات على إسرائيل، مرفق رقم ٣ هو ملخص
للورقة التي ما إن تليت حتى بدأت النقاشات حولها كما هو
وارد أدناه.

بدأ الحديث السيد محمد جرادات قائلاً: عندما بدأنا من ٥ أو ٦ سنوات، كان تركيزنا في مجال فلسطين على الصعيد العربي وليس مجال فلسطين على الصعيد العربي الذي هو بحرنا الذي نسبح فيه. وهناك آراء تقليدية تقول بما أنه ليس لدينا علاقة مع إسرائيل، فليس هناك شيء نقاطع مع الإسرائيليين، وكأن الموضوع خالٍ تماماً من علاقة نضالية أساسية.

إن محور حديثنا هو المقاطعة والعالم العربي، ففكرة المقاطعة ليست فهماً نضالياً حديثاً. فالمقاطعة كأداة ممانعة فلسطينية استخدمت منذ الثلاثينيات، وهي سلاح قوي جداً. لقد كان هناك مراجعة لأدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية، ووجدنا ثروة هائلة من التوجيهات بعدم الشراء من المستوطنات ومقاطعة منتوجاتها. وبالتالي، فإن موضوع المقاطعة لا يشكل ابتكاراً جديداً للجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب المستوطنات منها وفرض العقوبات عليها. فهذا الموضوع بشكل بناءً تراكمياً، وقد تم تجديده في الفترة اللاحقة. وقد كانت البداية في مؤتمر ديرين، لمناهضة العنصرية الذي عقد في أفريقيا الجنوبية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠؛ المؤتمر الذي تم من خلاله ادخال مفهوم المنظمات الأهلية، وإقرار المجتمع المدني بأن النظام الإسرائيلي هو نظام فصل عنصري وتمييزي من الدرجة الأولى، ونظام فريد من نوعه، وهو نظام احتلال وإحلال، وليس نظاماً عسكرياً فقط.

واستناداً إلى تجربة جنوب أفريقيا، والتجربة التاريخية المتعلقة بحملة مقاطعة إسرائيل التي تمت وتعززت لاحقاً، كتجارب فردية، فإن المقاطعة لم تكن ناجحة بين ٢٠٠١-٢٠٠٢، وفرض علينا حصار هائل جداً من المنظمات الصهيونية والأوروبية. وبعد قرار محكمة العدل الدولية في تموز/يوليو عام ٢٠٠١، أصبح لدينا قاعدة ارتكاز ننقل منها الى مخاطبة الغرب، وهذه قضية أساسية. ويمكن أن نكون قد وقعنا في خطأ حيث أسسنا قاعدة باتجاه الغرب، فلغتنا توجهت إلى الغرب وليس إلى العرب. نحن كفلسطينيين توجهنا إلى أعلى جهة دولية في ما يتعلق بالجدار. فالجدار والنظام المرتبط به غير شرعيين ويجب إزالتهم. والمطالبة بتعويض المزارعين والمالكين عن الخسائر التي ألمت بهم. وكان رد المجتمع الدولي غير ملائم، فالاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة والمؤسسات الدولية اللذان يقرّان بحقوق الانسان، امتنعوا عن التصويت. ورد فعلنا كمجتمع مدني فلسطيني كان أنه ينبغي فعل شيء باتجاه هذا الموضوع بأداة نضالية تربط بين الفلسطيني والمتضامن على الصعيد الدولي. وقد حاولنا في البداية على مدار ٣ أشهر في عام ٢٠٠٥، توحيد المفهوم الداخلي للمنظمات المجتمعية الفلسطينية كي ننطلق انطلاقة متضامنة مبنية على أساس صوت فلسطيني موحد قدر الإمكان، وأن تكون النظرة جامعة ومتقاربة. وقد بني النداء الفلسطيني على ٣ نقاط مطلبية أساسية تسمى حقوقية، حتى نخرج من الخلافات السياسية. وهذه النقاط المطلبية الثلاث تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني بكل قطاعاته كإنهاء الاحتلال والأنظمة المرتبطة به، ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها حق العودة إلى ديارهم. إن هذه الصيغة لم يكن من السهل الحصول عليها بسبب الخلافات السياسية والإيديولوجية بين القيادات. مع أن هذا هو الحد الأدنى الذي تم إجماع الشعب الفلسطيني عليه. إن الجمعية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وإلغاء المستوطنات وفرض العقوبات عليها، تلاقي إجماعاً وطنياً فلسطينياً من كل إتحادات والمنظمات الأهلية الفعالة فيها، بما فيها القوى الإسلامية، حيث يتم انتخاب سكرتاريا للجمعية كل عام، والسكرتاريا تقوم على أساس تطوعي، حيث لا توجد ميزانية لها.

في ما يتعلق بالغرب، فقد أنجزنا خطة لمدة ثلاث سنوات انطلافاً من عام ٢٠٠٥، حيث ركزت على ١٨ بنداً أساسياً، وفي أقل من ٦ أشهر كان هناك ردود فعل إيجابية وتبنّ لموضوع المقاطعة كأداة. وفيها ٣ أشياء ١. مقاطعة إستثمارات، ٢. سحب مستوطنات، ٣. فرض عقوبات. وكانت الإنجازات في الثلاثة أشهر الأولى مبشرة بالخير، لدرجة أن

سكرتاريا اللجنة الوطنية فوجئت من ردة الفعل الإيجابية. فهناك مؤسسات كبيرة تساند هذه المقاطعة، ولكنها لا ترغب أن تكون في الواجهة. وبعد ذلك حصل تقدم كبير حيث تم طرح مواضيع كثيرة، منها موضوع المقاطعة الثقافية، حيث إن المقاطعة لا تقتصر على المسائل الاستهلاكية فقط، والمقاطعة الفنية. والآن هنالك موضوع المقاطعة الرياضية، والمقاطعة الاقتصادية. إن المنظمات في جنوب أفريقيا كانت دوماً داعمة للفلسطينيين، وقد تقدموا علينا عبر طرح مواقفهم أمام العالم، فكيف يمكن العرب أن يكونوا مساعدين في هذه القضية؟ فشركة فيوليا تربط مكة بالمدينة، وتربط القدس بالمستوطنات، أليس جديراً بالعرب أن يأخذوا موقفاً؟ والآن نحن نقوم بإعادة صياغة مفهوم عمل المقاطعة وارتباطها بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، باختصار، علينا كعرب وفلسطينيين أن نكون مبادرين، حيث إن كل اتحاد عربي له نظير دولي، وكل فنان عربي يعرف فناً أوروبياً. إن مجلة الآداب كانت مبادرة لطرح هذه القضية، وجريدة السفير ستطرح في عدد قادم عن المقاومة المدنية وحركة المقاطعة. إن هذه المبادرات تحيي المقاطعة بمفهومها الشامل.

الأستاذ وسام صليبي عقّب قائلاً: لقد انطلقت المبادرة في لبنان منذ حوال ستة أشهر، من خلال نداء لبناني للمقاطعة، أو نداء فلسطيني - لبناني للمقاطعة، على أسس حقوقية لبنانية. ونعمل على مبادرة تطالب الجمعيات والمؤسسات اللبنانية والجمعيات الفلسطينية العاملة في لبنان بالتنسيق البرنامجي على أسس حقوقية للمقاطعة.

فما هي الأسس الحقوقية التي نستند إليها؟ في مجلس حقوق الإنسان والمحافل الدولية، هناك أبحاث لها علاقة بالحق في المعرفة. وفي حال ارتكاب خروقات فادحة في مجال حقوق الإنسان في أوقات الحروب، صدر قرار عن مجلس حقوق الإنسان في إطار هذا الموضوع، وفي مجال الحق في العدالة. كما أجرينا دراسة صغيرة مع عدد من الجمعيات اللبنانية والفلسطينية لكي نقول لهم إن لدينا حقوقاً ضمن منظومة حقوق الإنسان. إن تاريخ إسرائيل وجرائمها في لبنان خلال ٥٠ سنة يترتب عليها موجبات، وإن خطاب المقاطعة يجب أن يكون مبنياً على أساس حقوق الإنسان والقرارات الدولية. فنحن لدينا حقوق، وإسرائيل ارتكبت جرائم بهذه الحقوق (حق المعرفة، حق العدالة، حق إصلاح الضرر، حق العودة). لماذا نريد مبادرة (مقاطعة) من لبنان؟

أولاً: إن تبني المقاطعة من جمعيات لبنانية على الصعيد الحقوقي تتطلب أسساً لبنانية، وهذا هو المنطق. وضمن إطار الصراع الأوسع إذا خرج نداء من لبنان، وتبنته الجمعيات

اللبنانية مع جمعيات أخرى وممولين لها (فنحن نتبنى موضوع المقاطعة) فيكون الهدف فرض PDS كحالة معمة ومطلب عربي واسع لأن هناك منظمات في أوروبا مثل ال YWCA تقف مع المقاطعة، وليس لديهم الجرأة أن يعلنوا ذلك، فإذا كنا مع المقاطعة، فهذا يعني أننا نساهم بالمناصرة. وهناك مؤسسات تبنت المقاطعة بقرار داخلي وليس لديهم الجرأة لإعلانه. كما إن هناك منظمات تضغط عليها، وقد حملنا النداء منذ شهرين للجمعيات اللبنانية، ويمكن ان تأخذ هذه العملية ٥ أشهر، وبعد هذا النداء سيتم عقد مؤتمر عربي، وهذا الموضوع على طاولة البحث.

وبالنسبة إلى موضوع المقاطعة في العالم العربي، هناك ثلاث دول عربية (الأردن ومصر والمغرب) يوجد فيها مجموعات ناشطة، وأما باقي الدول فلأسف لا يوجد. ونحن نرغب أن تبدأ مبادرة المقاطعة من لبنان. وقد كتبنا في مقالة حول الموضوع أن ٥ % من رأس مال فيوليا تبنتها قطر. وإذا أجرينا بحثاً عن كلمة مقاطعة في غوغل تكون النتيجة "مقاطعة أونتاريو" أو مقاطعة ما في العراق، فهناك نقص حاد في الدول العربية لإنتاج مواد في موضوع المقاطعة، لذلك نحن سوف نبادر إلى حل قريب عبر توفير صفحة إلكترونية بالعربية عن المقاطعة.

الأستاذ سماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب وأحد الرموز المناضلة على الصعيد اللبناني، أوضح بدوره، قال: ليس هناك بضائع من إسرائيل في لبنان، بل هناك شركات تدعم الصهيونية والحركات الإسرائيلية. وفي العام ٢٠٠٢ أسسنا حملة مقاطعة إسرائيل في لبنان، هذا الموقف تم اتخاذه من قبل المستهلكين اللبنانيين والفلسطينيين الموجودين في لبنان. وقد تعمدت هذه الظاهرة في الدول العربية، ونعمل منشورات، ومجلة الآداب تساهم في هذا الموضوع. وقد كنا من المساهمين في إطلاق شعارات BDS* منذ بضع سنوات. وأخشى أن يصبح هناك احتكاك لا ضرورة له على الإطلاق بين أجندة BDS كما أطلقت، وكان جمهورها في الأساس جمهوراً عربياً، على أساس أن المقاطعة جزء من عملية نضالية فلسطينية تحريرية حقوقية ذات أهمية عربية. وليس هناك ضرورة لكي نأتي بأجندة من الغرب لكي تفرض عنوة أو بالإقناع، كما يجب ألا تفرض المقاطعة كبديل عن النضال وعملية التحرير والكفاح المسلح، ولا يوجد ضرورة أن ندخل في مشاحنات حول الموضوع. إن جمهورنا الأساسي يعمل في المقاطعة والشخص الذي يعمل في المقاطعة لا

Boycott, Divestment and Sanctions (*)

يعني أنه ضد الكفاح المسلح أو ضد إزالة إسرائيل. يجب ألا ندخل في هذا الموضوع لأننا سنكون خاسرين. لدينا في لبنان فاسدون، فالمقاطعة بدأت سنة ١٩٥٥ ضد أي تعامل مع إسرائيل، ويجب علينا ألا نتخطى القانون، بل يجب علينا أن نظوره لكي يشمل الناحية الثقافية والأكاديمية. كما لا يمكن لقانون أن يضعنا في حرج أمام المنظمات الغربية التي ترى في هذا القانون معاداة للسامية.

فبالنسبة إلينا إسرائيل هي كيان صهيوني غاصب احتلالي، علينا أن نواجهه بكل الطرق، والمقاطعة ينبغي أن تكون جزءاً من عملية تحريرية وليس بديلاً. في آخر العام الفائت أقمنا بعض الأنشطة تخصص الفنانين الذين كانوا في فلسطين وجاءوا إلى لبنان. وفي المقابل قام جاد المليح الكوميدي المغربي بدعم الصهيونية وشارك في مؤتمر صحافي مع والد جلعاد شاليط وكان متأثراً متضامناً معه، ولم يتضامن مع ١١.٠٠٠ أسير فلسطيني الذين يقبعون في السجون الإسرائيلية. إن تلفزيون المنار تكلم عنه كيهودي، ولكنهم تراجعوا بعد ذلك عن كلامهم. فمن الضروري أن نضع ضمن برنامجنا لهذه السنة مراقبة المهرجانات التي سيتم عقدها في بيت الدين وبعلبك.

وتعني حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

أما محمد جرادات فقال: إن المقاطعة لن تكون بديلاً لأي شكل من أشكال سلاح الفلسطينيين، وأي عمل نضالي فلسطيني مبارك من اللجنة الوطنية للمقاطعة. والمطلوب تعزيز عمل المقاطعة في العالم العربي وهذا ما نسعى له منذ عامين. وقد تكفلت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تعقد مؤتمراً عربياً للمقاطعة. ومنذ ثلاثة أشهر تعهد الائتلاف بمتابعة هذا الموضوع، وجرى كثير من الاتصالات، والائتلاف منظم لهذا المؤتمر بوصفه عضواً في اللجنة الوطنية للمقاطعة. إن المسألة الأساسية والرئيسية أن نبدأ من العالم العربي بأداة مهمة وفعالة، وإن سماح إدريس سيساهم في وضع الأجندة العربية.

الأستاذ جابر سليمان قال بدوره: هنالك مشكلة في عدم النضج الكافي بين أوساط الجمعيات الأهلية حول أهمية النضال والمقاطعة كشكل من أشكال النضال، وهي ليست بديلة عن أي برنامج نضالي، هذه النقطة أصبحت مفهومة بشكل متزايد من خلال القدرة على الحوار. وبالنسبة إلى المقاطعة لدينا مهام محلية وبرنامج محلي مبني على خصوصية كل ساحة عربية. أما في ما يتعلق بمفهوم مقاطعة إسرائيل فليس هنالك تفاصيل عن كيفية المقاطعة، أو عن المقاطعة الثقافية. وهذا جزء من عملنا، وهو تعميم

مفهوم المقاطعة على المجتمع. وبالنسبة إلى البرنامج العربي فيجب أن يكون هناك أجندة دولية تتعلق بمستويين من العمل المحلي والعربي، ويجب ألا يكون هناك خطابان متناقضان، فالخطاب الواحد على المستوى العربي يجب أن يكون محاربة المطبوعين والداعمين للتطبيع. وعلى المستوى الدولي يجب أن نساهم في الحملة الدولية للمقاطعة. كما إن الائتلاف موجود في فلسطين، ولكن يجب أن يكون هناك ائتلاف خارج فلسطين يتكامل عمله من ناحية الأنشطة. إن المشروع الذي تكلمَ عنه سماح يجب أن يكون باسم جمعيات لبنانية وفلسطينية. اللبنانيون لا يتضامنون معنا في هذا الموضوع، بل هم جزء أساسي منه، يجب أن يكون هناك مساهمة حول انتهاكات إسرائيل، كما إن اللبنانيين يجب عليهم ألا يتعاطفوا مع الفلسطينيين، بل عليهم اعتبارهم جزءاً منهم. لقد عقدنا لقاءً صغيراً من أجل فكرة المقاطعة التي بدأت مع ١٠ جمعيات، وينبغي عقد ورشة عمل أوسع عن موضوع المقاطعة بعد اللقاء يدعى إليها ٥٠ أو ١٠٠ جمعية أخرى. وهذه الورشة ستكون بداية لحملة عربية مع منظمات المجتمع الأهلي. كما يجب أن يكون هناك خطوات تمهيدية قبل المباشرة بالعمل، فيجب على ١٠ جمعيات أن تقتنع بالموضوع، ويتم عقد ورشات، وتخرج من خلالها فكرة الحملة العربية. ويجب ألا يكون هناك تناقض بين الأجندة الدولية والأجندة المحلية.

السيد نايف جراد علق قائلاً: المهم هو كيف يمكن أن ندخل قضية اللاجئين وحقوقهم في حملة المقاطعة. تكلمنا عن الجدار وأثار الجدار. وهناك ضرورة لربط مطالبه الدول بمقاطعة اسرائيل بمسؤولية اسرائيل اتجاه قضية اللاجئين التي كانت نتيجة لتهجير قسري. كما إن موضوع التمييز العنصري يرتبط بموضوع عرقي، وله علاقة بمجازر إسرائيل ضد الفلسطينيين، كما حصل مؤخراً في غزة. وبالتالي، فإن مساهمة وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين وموضوع المجازر تخص أيضاً اللاجئين، حيث إن عملية اللجوء تمت على خلفية سلسلة من المجازر.

والمسألة الثانية: هي موضوع المقاطعة، فقد جرت محاولات عديدة جداً، منها حملة تنقيفية تنقلت من بيت إلى بيت للتوعية من أجل مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وكان هناك نجاح كبير، حيث إن هناك مناطق في فلسطين لا تشتري البضائع الإسرائيلية، وقد ساعدنا في هذا النجاح مؤسسات أوروبية، فأكثر آليات عملهم تمت في البيوت والمدارس، وقد تعلمنا منهم السياسات والآليات. وفي أوروبا هناك نجاحات كبيرة في موضوع المقاطعة. نحن بحاجة إلى تشكيل جبهة عالمية فلسطينية عربية دولية من أجل تعزيز مسيرة المقاطعة

وسحب الاستثمارات، وإن هذه المعركة ليست سياسية فقط، بل حضارية واقتصادية. إن المقاطعة شكل من أشكال المقاومة، وقد أن الأوان لكي ننطلق من منطلق أشكال نضالية متكاملة.

الأستاذ قاسم عينا أوضح أن نشاط المقاطعة يجب ان يبدأ من المدارس والجامعات والتجمعات. ففي المرحلة الأولى كان هذا النشاط ناجحاً في الجامعات والمدارس، ولكن الآن أصبح محصوراً في بعض المراكز. وفي لبنان ما زال هذا النشاط له أولوية، ولا يزال ممكناً أن نقوم به بناء على الموقف الذي أشرت إليه، حيث إننا نجهز بروشورات لهذا الغرض. السؤال هو: كيف يمكننا أن نصل إلى الناس وطلاب المدارس؟ فقناني البيبسي والكولا موجودة في مخيم شاتيلا. وفي المقاطعة، فإننا لا نريد أن نقيم أسساً وإطارات جديدة كما يحصل في بعض المؤسسات بفلسطين. أما في لبنان فعلينا أن نفكر: ما هو النشاط المناسب لحل هذه المشكلة؟ ويمكن أن نبدأ باجتماع نركّز فيه جهندا من أجل مناقشة هذا الموضوع.

السيدة وفاء اليسير قالت بدورها: لأن كانت المقاطعة منتشرة بين النخب والمتقنين، وإذا ما وجدت حملة حقيقة لكل شرائح المجتمع، في المدارس، والمؤسسات، والمناطق، وحصل تعاون بين كل الجمعيات مع بعض التخطيط الجيد للحملة، يمكن توفير أدوات علمية للحملة. ويجب أن نضع لها هدفاً وآليات، ثم نبدأ بالحملة بعد الموافقة على تاريخ محدد ونستعمل بوستر وبروشورات، وننشر هدف المقاطعة، فالمقاطعة هي جزء من حياتنا اليومية، وفي المخيمات هناك نقص في الوعي، والناس مع المقاطعة سواء أكانوا لبنانيين أم فلسطينيين، لأن لديهم صيغة نضالية، ولكنهم لا يعلمون أننا نساعدهم. لذلك يجب أن نخطط لحملة التوعية حول المقاطعة، ونبدأ العمل من خلال الجمعيات المنتشرة في المجتمع المدني. فالجمعيات يمكن أن تؤسس لتوعية وحراك اجتماعي، وهي التي تتكلم بلغة المخيمات. وأتمنى أن نعمل كمؤسسات مع بعضنا كما فعلنا في حملة الحقوق الفلسطينية، حيث كان لدينا قدرة على تعبئة المجتمع. والجمعيات داخل فلسطين لديها القدرة على التعبئة، ويمكننا تأسيس صفحة إلكترونية للقيام بحملات تثقيفية، ويمكن أن نشرك الشباب معنا في هذه الحملة، حيث إن لديهم القدرة على ابتكار أفكار جديدة، فثلاثة أرباع الشباب في المخيمات عندهم خبرة في المجال الاجتماعي، وإذا لم نَقم بهذه الخطوات فستبقى المقاطعة ضئيلة. ونحن لدينا القدرة للعمل على هذا الموضوع، ولكن نحن لا نفكر في هذا الأمر. ويجب أن نتوسع أكثر وأن لا تبقى المقاطعة محصورة داخل

الاجتماعات. كما يجب أن نقيم الحملات مع بعضنا كي نبدأ بداية صحيحة في هذا الموضوع.

أسامة الرملي، وهو ضيف من كندا، أوضح أنه مع تراجع برنامج العمل الوطني أصبحت المقاطعة فعلاً مقاوماً، وهذا الفعل يركز على الواقع الفلسطيني والواقع العام، وقد تشكلت جمعيات ومؤسسات مقاطعة، وبفعل معين تأججت مشاعر الناس. ولو كان فعل المقاطعة من قبل لكان استفاد العالم أكثر، فموضوع المقاطعة يجب أن يعرف فلسطينياً وعربياً. وختم الرملي بأن هذا الموضوع بحاجة إلى توضيح أكثر.

أما الدكتور عابد أحمد فقال: إن موضوع المقاطعة موضوع مهم ليس فقط من الناحية الاقتصادية، فالناحية الاقتصادية غير مؤثرة جداً. إن المقاطعة الاقتصادية هي مبلغ زهيد مقابل ما تحصل عليه إسرائيل. هي مسألة إعلامية ثقافية وأكاديمية، وينبغي بذل جهود على الصعيد العربي والخليجي والدول الناشطة في شراء البضائع الإسرائيلية. كما إن هناك جمعيات عديدة في العالم العربي تقوم بعمليات المقاطعة، ولكن يجب توحيد هذا الجهود. ويجب أن يكون هناك عمل منفرد على هذا الصعيد، ويجب أن يكون هناك عملية لتزويد الناس بالمستجدات، فموضوع المقاطعة وحق العودة يتطلبان عملاً متخصصاً.

بدورها الأخت أمينة بكر / ضيفة من إتحاد المرأة الأردني قالت: إن المقاطعة هي جهود جماعية، ففي بريطانيا هناك مقاطعة أكاديمية قاطعت الجامعات العبرية، وأيضاً العمال في السويد قاطعوا البواخر في الموانئ من أجل عدم التطبيع مع إسرائيل. بالنسبة إلى القضايا العقائدية، يمكن أن نتصل بالمحامين العرب والنقابات. ففي الأردن يوجد نشاط مقاطعة من كل الفئات الوطنية في المجتمع. ونحن سائرون بشوط كبير في المقاطعة عبر النقابات والعمال.

الأخ عمر عساف مندوب جمعية القرى المهجرة في فلسطين بدوره قال: إن المقاطعة تقوم على منطلق مواز للعمل من أجل الدفاع عن حق العودة ومقاومة جدار الفصل العنصري. ولا يوجد هناك تطبيع قسري، فيجب أن أقوم بنشاط مع إسرائيليين ولا أستضيفهم، فإذا أصبح هذا النشاط يسمى تطبيعاً فإن دورنا كائتلاف في المقاطعة سيكون موضوع نقاش، ويجب أن نعمم المقاطعة عربياً ومحلياً وعالمياً". ودورنا في المقاطعة مهم، ولكن يجب ألاّ يلهينا عن مهمتنا الأساسية وهي الدفاع عن حق العودة. فالمقاطعة وحق العودة موضوعان لا يبتعدان عن بعضهما، ويجب علينا أن ندعم ونشارك في المقاطعة، ولكن يجب ألاّ تلهينا عن حق العودة. فأولويتي هي مسائل أو قضايا تتعلق بحقوق اللاجئين.

السيد جمال شاتي أقترح بدوره ضرورة العمل على تطوير عمل اللجان والمؤسسات ذات الصلة بموضوع المقاطعة، وتوسيع رقعة المشاركة، ورفع مستوى التنسيق بين المؤسسات، وتوحيد المفاهيم والخطاب للحملة، مع مراعاة واقع كل لجنة، أو مؤسسة، حسب الدولة أو البلد الذي تعيش فيه.

شخص: إن الموضوع معقد لأن له علاقة بالطابع الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي الصهيوني، وطبيعة فهمه لذلك في مستويين:

المستوى الأول: يجب أن نتطلع إلى هذا الكيان كقائد عنصري وليس كقائد مثالي، ونأخذ منه موقفاً مبدئياً بشكل كامل، لأن هناك آراء تقول إن هذا احتلال إسرائيلي وينبغي أن تكون المقاومة جزئية، وهذا يعتمد إما على الدولة أو الشعب. وفي فلسطين هناك إجماع للتعامل مع الاحتلال لأنه لا يوجد استقلال وطني، فالسلطة واقعة تحت تبعية هذا الاحتلال. وعلى المستوى الشعبي يمكن أن يؤثر فيهم، أما على المستوى العربي فلدينا جهتان، هناك دول مطبّعة مع إسرائيل ولها علاقات اقتصادية معها (غاز مع مصر) والناس هناك لهم مواقفهم المغاير لموقف السلطة.

وعلى المستوى الدولي هناك مستويان: فعندما تعامل المجتمع الدولي مع جنوب أفريقيا قالوا عنه: أنه تمييز عنصري، وعندما اقتنعوا بأنه نظام عنصري قاطعوه.

وأما المستوى الشعبي في أوروبا فنوعان: هناك مجتمع يساري مقتنع بأن النظام الصهيوني نظام عنصري، وهناك مستوى يريد مقاطعة المستوطنات فقط. فيجب أن نعمل دراسة على هذا المستوى يجب أن يكون هناك فريق يقوم بدراسة الوضع بدقة، وبالتالي رفع مستوى الوعي الشعبي في المؤسسات، والتأسيس لحملة عربية لكي تساهم في القاطعة.

أما د. سلمان أبو ستة فقال: إن هنالك أهمية كبيرة للمقاطعة الاقتصادية، ففي عام ١٩٩٤ اجتمع ٢٥٠ خبيراً إسرائيلياً ويهودياً غير إسرائيلياً، لكي يخططوا لإسرائيل لعام ٢٠٢٠ وحصلنا على كل الوثائق وقمنا بتسجيلها بالعربية، وهي موجودة في بيت النهضة وتتألف من ١٨ مجلداً ٧ مجلدات منها بالعربية، وهذا الملف مهم جداً وجوهرة موجود في دراسة لمستقبل إسرائيل بمسارات ثلاثة:

١. إسرائيل وحالة السلام
٢. إسرائيل وكيف تكون في مصاف الدول الصناعية الكبرى
٣. إسرائيل واليهود في العالم

والمخلص أنهم قالوا: لماذا نريد السلام ونحن المسيطرون على العالم؟ وإن إسرائيل تريد أن توقع معاهدات سلام مع العالم العربي لسبب وحيد، هو أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الحروب والقتال حيث تتدفق علينا أموال الاستثمار من الغرب لكي نبيع لهم سمعتنا. وهذا الواقع يُظهر أنهم ليسوا خائفين من منافسة العرب لأن ٧٦% من صناعات إسرائيل تتمثل في تقنيات عالية Hi-Tec، وهناك علاقة دائمة وثيقة مع أميركا وأوروبا، لذلك هم يسعون من أجل السلام بهدف زيادة تدفق الاقتصاد إلى إسرائيل. ونصف الشركات في تل أبيب مسجلة في أميركا وتحصل على مزايا خرافية. والضربة القاصمة لإسرائيل، تتمثل في ضربة اقتصادية وقطع العلاقات مع الغرب، فالمشروع الصهيوني مكلف للغرب. والمقاطعة هي عمل قانوني وليس إرهاباً وهو غير مكلف.

وأما السيدة أزهار صالح وهي ضيفة من إتحاد المرأة الأردني فرأت بدورها أن المقاطعة هي محاولة من قبل بعض اللجان، ويجب أن يكون هناك نشاط للطلاب حيث يوجد في الجامعة الأميركية مجموعة طلابية تقوم بحركة المقاطعة. فالطلاب يمكن أن يستتبوا أفكاراً، وهم على اطلاع على التكنولوجيا، وإذا كان هناك أي نشاط في الجامعات فهو دعم للجمعيات. وحول التجربة في فلسطين لقد وضعوا stickers، وهي أوراق لاصقة، على البيوت للإشارة إلى ضرورة مقاطعة المنتجات التي هي من صنع المستوطنات. وكان معهم مسؤول فلسطيني، الذي قال إننا نقاطع منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وليس منتجات إسرائيل لأننا وقّعنا معاهدة سلام معها. إذاً من الناحية العملية فهم لم يقاطعوا منتجات المستوطنات. ما الفرق؟ فإسرائيل واحدة؟ وما هي الوسائل المناسبة لمعالجة هذا الموضوع؟ انا أرى أن أهم نقطة في المقاطعة هي مقاطعة التطبيع مع إسرائيل.

وأما السيد خالد بركات وهو ضيف إعلامي من كندا، فنبه إلى التراجع في النضال من أجل حق العودة، وأن الأولوية الرئيسية في موضوع حق العودة هي الدفاع عن هذا الحق. والمدخل الرئيسي لذلك هي أن تصبح المقاطعة مرتبطة بحق العودة. ففي بعض الأحيان يحصل تضخيم بإنجازات حق العودة. نحن نوجه خطابنا إلى العالم كله وليس إلى الغرب فقط، فمن خلال المقاطعة نريد أن نعزل إسرائيل ثقافياً واجتماعياً، وعندما يقاطع المئات إسرائيل، فإن هذا يؤثر على الإسرائيليين الذي هم بالآلاف في الغرب. إن القنصل الإسرائيلي يخشون المقاطعة، وفي المقابل في الضفة الغربية فإن إسرائيل تحرّم على الفلسطينيين دخول النقابات والكنائس والجامعات، والنشاط في هذا المضمار مهمة جداً، ونحن كاتلاف يجب أن نربط موضوع المقاطعة بموضوع حق العودة.

ناصر شرايعة، بدوره، أوضح قائلًا: إن موضوع تفعيل آلية المقاطعة يرتبط بمدى النجاح الذي تحقق في موضوع المقاطعة في فلسطين على الصعيدين الرسمي والشعبي. ويجب أن يكون هناك تفرغ في العمل بالفعالية أو المشروع، ويكون المشروع مشروعاً وطنياً من خلال المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، أو عبر إيجاد متطوعين للعمل في هذا الميدان، ونجاح هذا الموضوع يتطلب إيجاد تربة خصبة من خلال نقاط بسيطة جداً". وبموضوع المقاطعة يجب أن نبدأ من القاعدة وليس العكس. وهذا يتم من خلال تنمية روح العمل التطوعي، وإيجاد الكادر الشعبي للعمل في هذا المشروع من جيل الشباب، وإيجاد الكادر المقرر لهذا المشروع. كما ينبغي التركيز على عامة الشعب، خصوصاً البسطاء، لأن ليس كل الناس في المخيم لديهم وسائل اتصال إلكترونية تمكنهم من الاطلاع على موضوع المقاطعة، وهنا يأتي دور المثقفين من أجل مخاطبة عقول الناس من خلال الدعايات أو الإعلانات التلفزيونية، وهذا يتطلب توفير بضائع بديلة عن تلك التي تصنع في المستوطنات، حيث يكون هناك إمكانية لاستيراد المنتجات بشكل مباشر.

أما د. سماح ادريس فأوضح بدوره أن المقاطعة ليست شيئاً رمزياً، ولا تتعلق بمبلغ زهيد، كما إنها ليست شيئاً معنوياً، فعندما كانت دول جامعة الدول العربية تقاطع إسرائيل بين ١٩٤٨ و١٩٤٩، كان هناك تأثير كبير على إسرائيل. وفي سنة ١٩٩٣ بدأ فك الحصار عبر اتفاق أوسلو، وهذا التاريخ يجب أن يدرس جيداً، لأنه تاريخ كسر المقاطعة لإسرائيل، فبين سنة ١٩٤٩ و١٩٩٣ خسرت إسرائيل (٩٨ بليون دولار). والمقاطعة تعني عزل إسرائيل، وهذا يعني أنها جزء لا يتجزأ من خطابنا القومي العربي التحريري. وقد نختلف في تركيزنا في هذه الساحة أو تلك. وبالنسبة للدول العربية هناك نقاط محددة ينبغي التركيز عليها:

- في مصر: التركيز يجب أن ينصبّ على الجدار وسفارة إسرائيل.
- في قطر: التركيز على زيارات بيريز وستيفي ليفني وغيرهما من المسؤولين الاسرائيليين.
- في السعودية: التركيز على شركة فيوليا.
- في الأردن: تركيزنا يجب أن ينصبّ على السفارة الإسرائيلية، وعلى التسويق والإنتاجات الصناعية حيث تجبر الأردن على أن يكون جزء منها ذي مكونات إسرائيلية.
- في المغرب: التركيز على المكاتب التمثيلية.

- في سوريا: على الشركات الجديدة التي بدأت تفتح الآن.
 - في فلسطين: على البضائع الإسرائيلية وبضائع المستوطنات.
 - ولكن، ماذا نفعل في البضائع الداعمة لإسرائيل؟
- في أوروبا: هناك خطاب يتعلق ببعض الشركات حيث أن شركة Caterpillar تسمى الآن Cutter Killer
- أما في لبنان: فالتركيز يجب أن يبقى على الشركات الداعمة لإسرائيل، وعلى فنانيين، وهنا دور المثقفين مهم، ويجب أن نبدأ اليوم في لبنان بالتنسيق بين المقاطعين اللبنانيين والمجتمع المدني الفلسطيني والمخيمات، بالتحضير لإقامة مؤتمر لبناني فلسطيني عنوانه مقاطعة إسرائيل. بالنسبة إلى التوثيق، هناك الكثير من الشركات التي قاطعت من دون توثيق. يجب أن نوثق من أجل المقاطعة. كما يجب أن ننطلق في مناسبات عالمية كيوم ١٩ تموز/يوليو، وهو يوم مقاطعة عالمية لشركة كولا وهذا يشمل كل العالم، وسوف نرى في المستقبل كيف نحدد أياماً عربية للمقاطعة.

السيد محمد جرادات قال: في ما يتعلق بقضايا المقاطعة وحق العودة، فإن المقاطعة تعتبر أداة نضالية لتحقيق حق العودة، وهي وسيلة لا تتعارض معه، بل تعززه وتسعى لتحقيقه. وهذا يتطلب قدرات وطاقت. ونحن بالتأكيد ضد الحركة الصهيونية التي تعمل على الاستيطان، وهي حركة إحلالية توسعية على حساب أرضنا. وعلى المقلب الآخر هناك مناضلون يهود ناشطون حول التطهير، العرقي وهو صلب القضية الفلسطينية، حيث إن الحركة الصهيونية قامت بأكبر حملة تطهير عرقي في التاريخ. غير أننا نبحث دائماً عن شيء فيه اختلاف أو خلاف مع السلطة. فباعترادي أن الموقف الذي اتخذته السلطة بمقاطعة المستوطنات هو موقف متقدم، وبالتالي هذا أقصى حدّ يمكن أن تبلغه. إن المحكمة التابعة للاتحاد الأوروبي أخذت قراراً بأن البضائع التي تنتج في المستوطنات غير قانونية لأنها تُنتج في مناطق محتلة، ويجب رفع الحماية الجمركية عنها، وهذا يتعلق بالاتفاقات التفضيلية. وهناك تنسيق جيد ومنطقي في السنوات الأخيرة بين حملة السلطة والحملة الوطنية للمقاطعة، وصدر تعميم من رئاسة اللجنة التنفيذية لكل السفراء الفلسطينيين بأن يتم تسهيل موضوع حملة المقاطعة في العالم (ما يوقف ضده وما يخلط الأمور)، وبالتالي فإن هذا إنجاز، وكل واحد له دور أكان من النخبة، المثقفين، الفنانين، الحراس، وربات المنازل، لأن هذا موضوع نضالي مشترك. إن النخبة هي القائد الفكري

للحركة والشعب هم الأداة النضالية التي تُطبَّق على أرض الواقع. يجب ألا نخلط بين اتحاد نقابات عمال فلسطين، وهو ليس اتحاد عمال فلسطين، الذي هو الاتحاد الرسمي الفلسطيني المعترف به من قبل منظمة التحرير. يجب أن نجمع المواقف المشرقة في موضوع المقاطعة من قبل الدول العربية لتحويلها إلى أدوات عمل.

الأخ وسام صليبي ممثل عائدون في حملة المقاطعة، قال: في ما يتعلق بموضوع النخبوية والشعبوية: إن الفئتين مكملتان لبعضهما، ففي المجتمع الفلسطيني في لبنان، ينبغي أن نبدأ من النخب لكي نصل إلى الشعب، وهناك خطاب توعوي لهم من قبل النخب، كما إن مقاطعة المنتجات مهمة كثيراً. وفي لبنان يوجد واحدة من الشركات بالسويكو تقوم ببناء قسم من الجدار الفاصل في فلسطين. وما عدا البضائع المرتبطة بشركات فيوليا التي لها فرع في لبنان، ليس لدينا بضائع إسرائيلية. وبالتالي، ما هي طبيعة التحرك المطلوب. هل هو تحرك شعبي أم نخبوي؟ ان الشركات التي ليس لها بضائع في لبنان وتتعامل مع إسرائيل يجب أن يؤخذ موقف منها، ويجب أن يكون هناك اعتصام في السويكو ضد شركات كومنكس، وهذا التحرك يجب أن يكون تحركاً شعبياً. وهناك شركات ليس لها بضائع بل استثمارات مهمة، فينبغي العمل التكاملي بين الفئات النخبوية والشعبية لإيجاد آليات عمل مشتركة.

السيد عمر عساف قال بدوره: هنالك اتحادات مرس عليها الضغط لكي تأخذ موقفاً معيناً، سواء على صعيد اليمين أو اليسار، وهناك إجماع صهيوني لدى الأحزاب الصهيونية ضد المقاطعة.

أما السيدة أزهار صالح فقالت: ان المقاطعة جزء لا يتجزأ من حق العودة، ولكننا أغفلنا أمراً مهماً، وهو أخطر علينا من الكيان الصهيوني، وهم الناس الذين يخترقون هذه المقاطعة. فإسمنت الجدار اشتراه أحد قادة السلطة واستورده من الأردن وأعطاه لإسرائيل. عندما أقول للناس قاطعوا، يجب أن يكون عندنا بديل وتشجيع لصناعة البضائع الوطنية.

اليوم الثاني: التحديات التي تواجه قضية اللاجئين وحق العودة والمهام الراهنة والمُلحة المطروحة على حركة حق العودة.

بدأت جلسة اليوم الثاني بتوجيه التحية لروح المناضل عبد الله حوراني وقراءة ورقة الأستاذ عبد الله حوراني التي كان أعدها ليعرضها في اجتماع الائتلاف. الذي كان من رواد العمل الوطني الفلسطيني، وكان من المناضلين الذين أفنوا عمرهم في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ومن ضمنها حقه في العودة غير المشروطة. وفي سياق نضاله هذا أسس هيئة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في غزة، كما سعى إلى توحيد حركة العودة، وفي هذا الإطار كان سيحضر اللقاء العاشر، غير أن المنية وافته قبل عقد الاجتماع.

الأستاذ محمد جرادات بدأ النقاش بالقول: إن المرحوم المناضل عبد الله حوراني كان من الأناس الذين رغم كل المتغيرات قدموا باستمرار لفلسطين، وكتب له أن يكون في مواقع متقدمة في إحدى الدول العربية في مجال الإعلام، وفي الوقت الذي قدر له أن يأخذ موقفاً مميزاً، اثبت أنه كان فلسطينياً، وقبل وفاته بـ ٣ أيام كان يتصل ليطمئن على اللقاء، ودخل المستشفى، ثم توفي.

- أما الدكتور سلمان أبو ستة فقال: إن ورقة أبو منيف: مرت على أحداث ثلاثة:
١. نكبة عام ١٩٤٨: إن أول حركة تتعلق بفلسطين بعد النكبة بدأت مع عقد مؤتمر اللاجئين في غزة عام ١٩٥٠ وانبثقت عنه اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين، وهذه اللجنة هي أول لجنة تذهب إلى الأمم المتحدة تطالب بالعودة إلى الوطن.
 ٢. نكبة ١٩٦٧: أعلنت فشل العرب جميعاً، حيث إن العرب بعد ١٩٤٨ لم يدخلوا أي حرب إلا إذا كانوا مرغمين أو لديهم أهداف خاصة، ولم تدخل أي دولة عربية

معركة من أجل الدفاع عن الفلسطينيين. وعندما بدأت الثورة الفلسطينية بقيادة أبو عمار عام ١٩٦٩ حتى الثمانينات وبداية التسعينات، في هذه المراحل كان الهدف هو تحرير الوطن كله والعودة إلى الوطن. بعد عام ١٩٨٨ حصل هناك انقسام حول مشروع الحلول المرحلية.

٣. اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣: إن نقمة اللاجئين على المسار السياسي بدأت مع اتفاقيات أوسلو، فمن هنا شعرنا أن حقنا في الوطن مهدد، ومن هنا بدأ نشاط حركة حق العودة ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا بالوصول لهذا الحق وممارسته. إن حق العودة هو الحق الذي تتحطم عليه جميع المشاريع، وإن حق العودة ليس له بديل وهو ثابت. وتابع الدكتور أبو ستة بالقول: إن التنوير لموضوع حق العودة لشعبنا وصل إلى حد معقول جداً في المدة الأخيرة، وهو موضوع متنامٍ، ولكن المشكلة إن حق العودة، متنامي زيادة عن اللزوم، لأن هناك جهات تنمو في كل مكان كجمعيات تدافع عن حق العودة. ففي غزة لا يوجد مشكلة في تناول حق العودة لأن هذا ينسجم مع رؤية تيار السلطة التي تحكم هناك. أما في الضفة، فالموضوع قائم ونشط، ولكن نشك في كونه كذلك على المستوى الحكومي. وفي الأردن، يعملون داخل الأحزاب على الموضوع، ولكننا نحتاج إلى عناصر شابة تعمل على حق العودة وتكون موجودة في المخيمات من أجل إيجاد صلة وصل فيما بينهم. إن ٤٠% من اللاجئين موجودون في الأردن، ومن المصلحة الشعبية والوطنية أن نطالب بحق العودة لكي نعود إلى فلسطين. إن المسؤولين في الأردن عند اجتماعنا معهم لا يفهمون الموضوع بهذا الشكل، فالبعض يراه موضوعاً أمنياً والبعض يراه موضوعاً استراتيجياً طويلاً الأمد. أما اللاجئون في سوريا فلهم مطلق الحرية في أن يتحدثوا عن حق العودة، ولو أن هذا محصور في مؤسسات مقبولة. أما في لبنان فالوضع مزعج لأنه يوجد تكاسل كبير من قبل الجمعيات. أما بالنسبة إلى الجاليات الموجودة في أوروبا، أكانت فرنكوفونية، لاتينية، اسكندنافية، أوروبا، سلافية، أو أوروبا الشرقية. فهناك اتجاهات متعددة، فالبعض أقاموا مؤتمرات في برشلونة، وهناك اتجاه إسلامي وهناك اتجاه غير إسلامي، ولكنهم لم ينجحوا في أن يؤسسوا إتجاهاً واحداً. فمؤتمر برشلونة لم يتفق مع مؤتمر برلين... الخ. بالنسبة إلى أمريكا، الوضع أفضل، لأن ائتلاف حق العودة مؤلف من ١١ فرعاً وانضم إليه ٢٥٠ ألف عضو مستمع، بينهم أشخاص غير فلسطينيين، وهذا الأمر متنامٍ، وهناك مؤتمر شعبي للفلسطينيين في تشرين الثاني ٢٠١٠. نحن ١١ مليون فلسطيني، ثلثان منهم لاجئون، وبالتالي فإننا شعب لاجئ، ووزارة

اللاجئين مشلولة اليوم، ومنظمة اللاجئين غير موجودة. فما هو تأثير هذه الحركات كلها على القرارات الدولية بخصوص فلسطين؟. في الأمم المتحدة، الجميع يقول: يوجد وعي شعبي كبير جداً في مجال حق العودة، ولكن لا يوجد لهم أي تمثيل قانوني فعلي ومؤثر على مجرى الأحداث. لماذا لا يوجد لهم تمثيل؟ عندما يوجد خلفيات حزبية في موضوع حق العودة، فكل التفكير والخلفيات تُجبر إلى مصلحة الأحزاب. وعندما ينجح أمر معين تخرج هذه الفئة بإعلام وياقظات، ونقول نحن أنجزنا الشيء الفلاني. لكن يجب أن نقول كفلسطينيين، ليس كفتنة أو حزب، ونحن نعمل كفلسطينيين مستقلين ليس لديهم علم يلوحون فيه إلا علم فلسطين، ولكن نجد صعوبة في هذا المجال، باعتبار أن الناس الأكفاء والمستعدين لكي يتطوعوا قليلو العدد. فإذا أردنا أن نعمل مؤتمراً، فيجب أن نجد أناساً أكفاء مستقلين. والناس ينتمون إلى أحزاب من أجل المال، فالتطوع الجيد ليس موجوداً. وثانياً مشكلة المال. إن الوضع المالي خلق ١٠٠٠ جمعية أهلية تروج للسلام في الضفة الغربية، كما إن عدم فعالية المنظمة، التي لم يعد لها فعالية ولا وجود الآن، إذ أصبحت خاوية، إن عدم فاعليتها يزيد الأمور سوءاً. هذا هو الوضع الحالي. ولكن يلزمنا عمل وليس التتوير في العقل فحسب، بل يجب العمل في مؤسسة، لمتابعة إجراءات لها طابع قانوني، كالمقاطعة. يجب عمل شيء من أجل الديمومة لكي نستفيد ونفيد الأجيال القادمة... والتمثيل القانوني للناس يجب أن يكون من خلال كيان قانوني. والكيان القانوني ينجز من خلال عدة إمكانيات، منها: أن تنتخب منظمة التحرير مجلساً وطنياً جديداً يمثل ١١ مليون شخص، لأن المجلس الحالي ليس كافياً وغير فعال. ويجب أن يكون هناك وجود من أجل الانتخابات في أوروبا، أميركا، والبلاد العربية. ولكننا وجدنا أن هناك صعوبات في تنفيذ هذه القرارات، ونحن الآن أمام طريق مسدود والعمل المشترك معهم لم يصل إلى نتيجة. والحل الآخر يقتضي ضرورة تأسيس تجمع لأصحاب الحق من اللاجئين؟ فلماذا لا تشكل جمعية للاجئين، لأصحاب الحقوق القانونية، ويكون لها صوتها وحدها في المجتمع الدولي. وهذه الأفكار لا تتناقض مع منظمة التحرير. نحن نسعى أن يكون لدينا مجلس وطني جديد، وحتى ذلك الوقت، لا مانع من أن يكون هناك جمعية قانونية للاجئين تتحدث باسمهم لأنهم أصحاب الحق.

الأستاذ قاسم عينا اشارة الى التالي:

١. أعتقد أن الخرائط والأطلس التي تم العمل عليها أصبحت أشياء نادرة، ويجب أن تتوافر لكل بيت فلسطيني.

٢. إن المنظمة هي إنجاز تاريخي وطني ويجب المحافظة عليها كإطار جامع، وبالتالي فإن هذه المنظمة بحاجة إلى أنشطة جديدة لأنها في حالة سبات. وإذا كنا مؤمنين بمبدأ تحرير فلسطين، فيجب أن نعود إلى الميثاق الوطني الفلسطيني الذي عدل، وإن هذا التعديل تم بسبب ظرف طارئ. فأنا، (كلاجي) لا أعتزف بهذه التعديلات، لأنها تزوير لنضال شعبي. ومن الأفضل أن نقوي الجمعيات التي تعمل في مجال حق العودة قبل أن تتحول إلى أحزاب، فالحركة هي حركة نضال دائم، ويجب أن نعطي أولوية للجان حق العودة، ونظهر لشعبنا الذي يعاني كثيراً في المخيمات، بأن هناك أملاً في العودة الى فلسطين.

السيد جابر سليمان، بدوره أوضح: إن فكرة عمل هيئة موحدة تنطق باسم اللاجئين فكرة جيدة، غير أن العائق الوحيد أمام هذه اللجنة أو الهيئة هو الانقسام الفلسطيني، ولا نعرف متى سينتهي. إن الظروف اليوم قد تكون أنضج، والمحاولة التي تمت في عام ١٩٩٦ من إدوارد سعيد وغيره حين قاموا بجولات على كل التجمعات في الشتات، واقترحوا في ذلك الحين أن يتم عقد مؤتمر شعبي، تمت مهاجمتهم بعنف لأن هذا سيصبح بديلاً عن منظمة التحرير. إن مؤتمر بوسطن عام ٢٠٠٠ جاء رداً على هذه الحملة، وقد تم إشراك الأكاديميين والمثقفين واللجان التي بدأت العمل على موضوع حق العودة، كما ولد الائتلاف في أميركا بعد هذه الخطوة، وبعدها تأسست عائدون، وبديل بدأت تتشظ في هذا الميدان. هناك حاجة لهيئة من هذا النوع، ولكننا لسنا مع التسرع أو الاستغلال.

أما السيد حنا خليل، فقال: إن العمل السياسي والوطني والنضالي يمر بمراحل عدة، فعندما ننهى مرحلة، ننقل إلى أخرى، وفي الساحة الفلسطينية، إن الذي يقننا ويقسمنا هو عدم الاستقلالية العقائدية والأيدولوجية. إن سبب نجاح ائتلاف حق العودة في أميركا هو الإجماع على حق العودة. ففي ائتلاف حق العودة يجب أن نوحّد الاسم والشعار، ونتيح للعالم أن يرى هذا الشعار. وفي أميركا أقاموا مؤتمراً ضد حق العودة لأنهم رأوا أن لجان حق العودة لديها الشعار نفسه، ونفس الموقع الإلكتروني نفسه وتعمل تحت الاسم نفسه ومسجلة بالاسم نفسه في الولايات المتحدة الأميركية. ففي الولايات المتحدة الأميركية نحن مستقلون تماماً لا نعمل لدى حزب، ونعمل تحت الورقة والرسالة نفسها. وفي الائتلاف نفسه، يوجد العديد من الجنسيات والأديان والعروق والأفكار، ولكن هدفنا واحد، ونعمل من أجل قضية واحدة، ونجتمع شهرياً وتجمعنا العودة. فلماذا لا نسمي هذه الهيئة باسم واحد؟ ونعمل من أجل هدف واحد، وفي الوقت نفسه تكون الهيئة جامعة لكل تيارات

الشعب الفلسطيني، ونعمل عالمياً كي يصبح لدينا هدف واحد؟ النقطة الأهم هي أن نوحّد الكلمة ونتفق على اتجاه واحد يجمعنا على حق العودة. وهناك اقتراح ثانٍ، هو توحيد الاسم وتوحيد الأقسام، وجميع الأقسام يجب أن تعقد اجتماعاً شهرياً. أما الاقتراح الثالث فهو أن نعقد مؤتمراً يشمل حق العودة تحت مفهوم الدولة الفلسطينية الواحدة، ونعمل على تأسيس مشروع دولة فلسطينية واحدة.

السيدة ريتا حمدان، ممثلة المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية في هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان قالت بدورها: في السبعينيات تم إنجاز فيلم مضمونه أن هناك فلسطينياً دخل الى فلسطين بعمل فدائي من أجل الرجوع إلى فلسطين وتم القبض عليه. وكانت محاميته يهودية، وخلال المحكمة قدم صوراً لبيته وأرضه وقريته، وتم اكتشاف اسمه، وذهب اليهود إلى بيته واكتشفوا أن البيت له ولا تزال صور عائلته في المنزل معلقة على الحائط. وبالتالي قام الفلسطيني برفع قضية في المحكمة من أجل أن يسترجع منزله. فالقاضي قال للمحامية: أنا أعلم أن القضية التي تدافعين عنها محقة ١٠٠%، ووراء هذه القضية مليون فلسطيني، وإذا وافقت إنا على هذه القضية وأقررت بحقه فهذا يعني بأنني وافقت على حق مليون واحد سيأتون من أجل المطالبة بهذا الحق. وكان هذا الفيلم مؤثر جداً.

وتابعت السيدة ريتا بالقول: إن قضية حق العودة ليست سهلة، وإذا أردنا أن نعمل في هذه القضية في أوروبا، فإلى أي محكمة يجب أن نتجه؟ بالنسبة إلى إسرائيل إن الاعتراف بحق الفلسطينيين يعني نفيها، وهذا يتطلب آلية، وهذا غير سهل. أما في ما يتعلق بموضوع المستقلين، فهنا يوجد نوع من الاستقلال السياسي، وكلنا مسيسون ولكنني أشدد أن العمل يجب ألا يكون لمصلحة فئة حزبية معينة أو بأمر من حزب معين. بالنسبة إلى منظمة التحرير أنا أوافق على تشكيل الهيئة الموازية، ولكن المشكلة تكمن في آلية التطبيق.

أما الأستاذ أبو حسام دياب ديب فقال: إن عملية تنظيم الهيئة يجب أن تكون في إطار منظمة التحرير بغض النظر عما تشكو منه منظمة التحرير من ضعف وعيوب وأخطاء، ويجب أن نعمل على تفعيل المنظمة.

وبدورها قالت الأخت ليلي العلي: إن هناك خلافاً حول بعض القضايا التي أشار إليها الدكتور سلمان. وإحدى القضايا المهمة في نظرنا، هي خلق وعي شعبي شبابي لموضوع حق العودة في الأوساط التي يعمل فيها الائتلاف، ويجب أن نتعاون مع جميع الأوساط من أجل تغيير الوضع القائم، لأن هناك تراجعاً في ثقافة الشباب حول هذا الموضوع وضحالة

في المعلومات المتوفرة لدى الطلاب والشباب. إن موضوع الوعي الشعبي مهم، وهي نقطة رئيسية على جدول الأعمال. وليس هناك دقة في القول إنه لا توجد مشكلة في موضوع حق العودة بغزة، فهناك أناس يُمنعون من التعبير عن آرائهم. ومن بين نقاط الخلاف على موضوع حق العودة، الانطلاق من القرار ١٩٤ كمرجعية أم لا. وهناك موضوع خلافي حول آليات تطبيق حق العودة. وتوجد مشكلات جدية في الدول العربية في ما يتعلق بموضوع حق العودة وكيفية التعاطي معه. ففي الأردن توجد مشكلة جدية، فتوقيع اتفاق وادي عربة أدى إلى نشوء مشكلة جدية وفعلية تتعلق بإسقاط حق العودة بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين هناك. وبالنسبة إلينا فإن منظمة التحرير انجاز وطني باعتبارها كياناً ممثلاً للشعب الفلسطيني، لكنه يتطلب تعديلاً وتطويراً. ولكن نشوء أي هيئة أو نظام يكون بديلاً عن منظمة التحرير، أو ليس له علاقة بها، يعمق الانقسام السياسي في الوسط الفلسطيني. أما في أوروبا وفي الغرب، فيوجد تحدٍ كبير وصعوبة تتعلق بجلب الفلسطينيين للمشاركة في أنشطة لجان الائتلاف، فما بالنا بالنسبة إلى الأجانب. فما زال هناك شوط كبير للعمل مع الفلسطينيين والأجانب الموجودين في الغرب، لأن تحقيق إنجاز، بحاجة إلى تغيير في موازين القوى.

الأخ خالد بركات عقّب قائلاً: إن هناك إجماعاً على الساحة الفلسطينية بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وحتى أن القوى الغير منضوية تحت اسم منظمة التحرير عندما حاولت أن تتخطى منظمة التحرير تراجعت. هذا الأمر يؤكد مجموعة من القضايا، من بينها إننا نقبل بمنظمة التحرير كممثل شرعي، ولكننا لا نرضى بواقع المنظمة. فالمطلوب تغيير واقع المنظمة وتصحيح مسيرتها، فهناك أناس نتحدث باسم منظمة التحرير وليس لها علاقة بالفصائل. فالمطلوب تشكيل كتلة تغيير ضاغطة من أجل استعادة منظمة التحرير على أساس الميثاق الوطني الفلسطيني، وهذا موقف يشمل اللاجئين وغير اللاجئين. ويجب المحافظة على هذا الموقف. ونحن كمنظمات وقوى شعبية نسعى إلى تأليف إطار تنسيقي لكل الجهود التي تصبّ في إطار حق العودة، من خلال المحافظة على رسالتين رئيسيتين: الأولى، أن نحسم هذا الأمر عبر تشكيل إطار يكون المشاركون فيه من الوطن والشتات. أما الثانية فهي، المبادرة بعقد مؤتمر يطرح فيه هذا الموضوع على كل القوى الفلسطينية بأحزابها ومنظماتها المدنية.

إحدى أعضاء وفد الأردن أوضحت بأن التمثيل الرسمي للاجئين في الأردن يكون من خلال مدير عام دائرة الشؤون اللاجئين في الأردن. أما في سوريا فالتمثيل من قبل

المؤسسة العامة للاجئين العرب. وإن هذه الهيئات تمثل الحكومات وليس اللاجئين الفلسطينيين، وفي المقابل، يوجد منظمات كثيرة ليس لها تمثيل رسمي ولكنها تعبر عن آراء اللاجئين. السؤال: كيف يمكن الفصل بين التمثيل الرسمي والتمثيل الشعبي؟

أما السيد نايف جراد من مركز بديل - بيت لحم فقال: لفهم التحديات التي تواجهها قضية حق العودة واللاجئين، يجب أن ننطلق من مستجدات الصراع العربي الذي أظهر تحديات لقضية حق العودة. ونحن نشهد المزيد من التنكر للحقوق الفلسطينية، وهذا يدل على اعتراف بالدولة الإسرائيلية، ما يشجع إسرائيل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل تعزيز التهويد، وهذا الموضوع خطير جداً. فيجب أن نطرح حلولاً لرفض التهويد. أما المسألة الثانية فهي التحديات التي يواجهها شعبنا في أراضي ١٩٤٨، حيث يجب استعادة هذا الجزء العزيز من شعبنا في إطار الحركة الشعبية الفلسطينية. إن هناك خطورة في مرجعيات التفاوض في ما يتعلق في الحديث عن حلول متعلقة بالقضية الفلسطينية، فيقال حل عادل ومنفّق عليه، كما يمكن طرح موضوع الاستفتاء على شعبنا. إننا نرفض التفاوض والاستفتاء على الحقوق، والدولة ليست هي التعبير عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. والتحدي الآخر هو قرارات الحماية الدولية المؤقتة وغير المؤقتة. وعندما نتحدث عن رفع المستوى المعيشي هنالك خلط بسيط بين رفع مستوى المعيشي والحقوق المدنية. والمطلوب حماية دولية مؤقتة للاجئين تقوم على أساس معايير القانون الدولي، وأن نناضل من أجل أن يبقى دور الأونروا. إن خطابنا حول حق العودة غير موحد، ولا يوجد لدينا مفهوم مشترك لحق العودة. هل نبقي في إطار حق العودة، ونردد عبارة الدفاع عن حق العودة، أم نلجأ إلى خطوة أخرى نطالب بها بالعودة؟ وكيف نطرح حق العودة كموضوع قابل للتطبيق ونتخذ خطوات وإجراءات من أجل التنفيذ؟ وكيف تكون حملات الائتلاف دائمة وليست موسمية؟ كما يجب أن نحرص على وحدة الائتلاف، وأن نبني قدرات الجيل الشاب. إن المهم هو في ضمان استمرارية حركة حق العودة. أما في مسألة التمثيل فيجب أن نحافظ على وحدة الفلسطينيين، ويجب إعادة بناء المنظمة على أسس انتخابية وأن نستمر بتشكيل قوة ضغط كائتلاف.

الأستاذ محمد عليان من دائرة شؤون اللاجئين/ رام الله قال: يجب أن نشدد على واجبنا الوطني عبر التمثيل من قبل منظمة التحرير، ونحن نطالب بإصلاحات ويجب أن نكون داخل هذه الأطر لكي نصلح، وقد واجهنا مشاكل في غزة في عقد نشاطات من أجل تثبيت مواقفنا. أما فلسطينيو ١٩٤٨ فهم جزء أساسي من القضية.

الأخ عايد أحمد بدوره قال: إن وسائل الإعلام تسلط الضوء أكثر على لجان محددة، ويبقى السؤال: كيف نفعّل منظمة التحرير الفلسطينية؟ وفي الوقت الراهن لا يوجد بدائل عن منظمة التحرير، إن المجتمع الدولي ليس عادلاً ولا حقوقياً ولا يحمي الضعيف، وإسرائيل لن تقدم لنا شيئاً.

الأخ وليد عطا الله قال: إن المخطط الصهيوني الآن يعمل على تهجير الفلسطينيين بشكل واضح. أما في موضوع منظمة التحرير فنحن نجمع على ضرورة أن يكون هناك إصلاح. في مؤتمر برشلونة عام ٢٠٠٧، كان هنالك إجماع حول مطلب إجراء انتخابات لاختيار ممثلين للشعب الفلسطيني في المجلس الوطني، فكان الرد أن هذه الانتخابات لن تشمل فلسطيني الأردن. ولكن نحن نريد أن تكون كل الجاليات الفلسطينية ممثلة في المجلس الوطني. كما إن هناك تراجعاً عند مرجعية التفاوض كذلك في المطالب. وفي الواقع، فإن المنظمة والسلطة أدوات تعمل إلى جانب إسرائيل ولحماية الدولة الإسرائيلية. أما نحن كائتلاف، فعلينا مسؤولية التنسيق مع المؤسسات واللجان التي تعمل على حق العودة.

والدكتور رجا ديب منسق عائدون سوريا بدوره قال: إن التحدي هو في التنسيق ما بيننا كائتلاف، ونحن كفلسطينيين، نحاول بحث هذا التحدي دوماً. أما التحدي الثاني فيتعلق بآليات العمل والعناوين الكبيرة المعنية فيها. إن هدف الائتلاف هو الدفاع عن حق العودة، فليس المطلوب منا أن نناقش كيفية تعديل عمل المنظمة، فهذا الشأن كل الشعب الفلسطيني معني به.

أما الأخت ماري شوفاني فبيّنت أن التحديات التي تواجه عملنا كلجان في الخارج، وخصوصاً في اليونان، هي عدم الاكتراث بموضوع حق العودة لدى شريحة طبقية فلسطينية معينة، فعندما نعقد نشاطاً لا يكون هناك تفاعل من قبلهم. أيضاً هناك مصاعب نواجهها أمام الجمهور اليوناني هو عدم تفهّمهم بأننا كلجان حق العودة نعمل في هذا المجال، ولا يكون هناك تنسيق مع لجان حق العودة في أوروبا، مع أن هذه اللجان تعمل على موضوع واحد. فاقترحي في هذا الموضوع، أن يتم عقد اجتماع تنسيقي أولي، بين لجان حق العودة التابعة للائتلاف، ولجان حق عودة تعمل خارج الائتلاف. فينبغي الاتصال بها وعمل اجتماع تأسيسي من أجل أن نخرج بورقة عمل موحدة.

الأخ ركان محمود، ممثل موقع فلسطين في الذاكرة في الأردن، أوضح بدوره: ان الشعب الفلسطيني في الأردن هو أكبر تجمّع في الشتات. وفي الأردن فإن تمثيل الشعب

الفلسطيني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية معدوم، لكن في سوريا ولبنان الفلسطيني ما زال فلسطينياً، ولكن حقوقه المدنية معدومة في لبنان، أما في سوريا فحقوقه مصانته، أما الهوية السياسية في الأردن فمعدومة، ونحن نحمل هوية أردنية ولا يوجد أي مرجعية للشعب الفلسطيني. لذلك يوجد أهمية كبيرة لوجود مرجعية للشعب الفلسطيني، ولا توجد نية لتفعيل أي مرجعية للاجئين الفلسطينيين في الأردن.

وعبر الأخ عمر عساف عن رفضه مناقشة موضوع التمثيل لأن المجتمعون أتوا من أجل موضوع حق العودة، كما إن ورقة عبد الله حوراني يجب اعتمادها، والتحدي الذي تواجهه قضية اللاجئين ليس في التمثيل، فأين قضية اللاجئين أثناء المفاوضات في القمة العربية؟ وهذا هو التحدي للانتلاف. وفي رأيه فإنه يجب إيجاد حل متفق عليه لمسألة اللاجئين والجدار، فهناك أيضاً الفيتو الذي يصب دائماً مع إسرائيل ويصوت ضد حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

ثم قال السيد عمر: إن التحدي الثاني هو موقف بعض الأشخاص المحسوبين على القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. فالتحدي هو مفاوضات على أساس خارطة الطريق. والتحدي الثالث هو اتخاذ بعض الأشخاص المسؤولين المحسوبين على القيادة مواقف تنتقص من حق العودة. وهذه التحديات يجب أن توضع على أجندتنا.

أما السيد جمال شاتي فقال إنه يجب أن نكون منسجمين مع ذاتنا داخل الائتلاف، والائتلاف لا يسعى إلى التمثيل السياسي، فمنظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، ونحن عندما التزمنا بالعمل معاً ضمن ائتلاف يعمل في موضوع حق العودة، قام كل منا بخفض منسوبه التنظيمي لصالح المصلحة العامة.

السيدة أمينة بكر قالت من ناحيتها: أن التمثيل لمنظمة التحرير ليس هو موضوعنا، ولكن منظمة التحرير متفقة على حق العودة، ونريد تشريعاً جديداً للمجلس الوطني، ولا بديل عن حق العودة.

وأما الأخت روان الباش فأشارت الى: أنه لا أحد يسمع بائتلاف حق العودة الفلسطيني في سوريا، فإذا قلت الائتلاف في سوريا، فالناس يسألون عن طبيعة وماهية الائتلاف؟ وماذا يفعل؟ وبالتالي يجب أن يكون هناك ولو نشاط جماهيري واحد باسم الائتلاف من أجل التعريف بالائتلاف الفلسطيني.

د. سلمان أبو ستة عاد وأوضح بأن: منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عن طريق مجلس وطني منتخب. وإن هذا هو الإنجاز الوحيد الذي

خرجنا به، فالإنجازات العسكرية والسياسية محدودة، والإنجاز الوحيد الحقيقي أنه لدينا أيضاً ١١٠ سفارات ووجود في منظمات الأونيسكو، وهذا هو الإنجاز الموجود وهو متأخر ٩٣ سنة، لأن هذه الدولة كان من المفترض أن تقام عام ١٩١٧، ولا أحد ذكر بضرورة وجود بديل عن منظمة التحرير، ولا يمكن أن أذكر هذه الكلمة. فلدينا نشاط يتعلق بحق العودة وهو نشاط يقوم به الائتلاف الذي يدعو إلى العودة، وأؤكد أن كل الدلائل تشير إلى أن نشاطنا هذا لا قيمة له فعلاً، إلا إذا كان له تمثيل قوي أمام الجهات المختلفة، وهذا التمثيل لا يتعارض إطلاقاً مع منظمة التحرير. ونحن في منظمة التحرير نمثل الشعب الفلسطيني وحقوقه وحق العودة، ولكن أين موقفنا أمام هذه التقارير التي تنتشر علينا كل يوم بشأن التوطين؟ أين رداً على هذه المواقف؟ هناك مواقف لا نقبل بها. وهناك ضرورة لتمثيل مجموعة من الشعب الفلسطيني؛ فلسطينيو ١٩٤٨ ليسوا ممثلين. ويجب على الدول المضيفة للفلسطينيين أن تنجز عقد مواطنة مع اللاجئين، يتضمن أن يدفع اللاجئين الضرائب وأن يعمل بقوانين هذه الدولة، وبالتالي تقوم الدولة المضيفة بتوفير الحماية له. وهكذا، فإن التمثيل السياسي يحمي حقوق المواطن، والتمثيل الشعبي يتيح للاجئين التعبير عن قضاياهم. والمطلوب موقف في هذا الخصوص كوثائق مكتوبة تعبر عن رؤية الائتلاف كمجموعة واحدة.

الجلسة الأخيرة: وضع خطة عمل للائتلاف والتوصيات

السيد حنا خليل بدأ بالقول: من التوصيات التي أراها ضرورية لرفع مستوى الائتلاف، توحيد الاسم وتوحيد الشعار وتوحيد الموقع الإلكتروني للائتلاف، وتأسيس لجنة تنسيق في جميع أنحاء العالم، وهذه اللجنة تتابع وتناقش وتجتمع دورياً، على الأقل مرة واحدة كل شهرين، وزيادة مستوى التنسيق لدى الائتلاف. وبالنسبة إلى النظام الداخلي يكون هنالك تنسيق بين كل لجنة من اللجان، وينبغي تفعيل لقاء المنسقين، ورفع مستوى التشبيك، وانتخاب عضوو من كل منطقة يكون منسقاً على مستوى العالم.

الأستاذ قاسم عينا بدوره قال: علينا أن نعمل أجندة بتواريخ محددة، ونعمل نشاطاً موحداً في كل مناسبة، ووسائل تنفيذ النشاط تختلف من بلد إلى بلد.

أما الأخت ليلى العلي فقالت: إنه يجب أن يكون هناك رزنامة وطنية تتضمن المناسبات المتعلقة باللجئين وعمل نشاط موحد في كل المناطق، والأهم في موضوع النشاط بأن نفكر في مؤتمر دولي حول حق العودة بغضّ النظر عن مكانه، ويكون في يوم وطني له علاقة باللجئين. أما على المستوى الداخلي فهناك موضوع توسيع العضوية، ويجب أن نحدد أسسها وفي أية دول، كما يجب أن ننفق على اجتماع الائتلاف القادم.

الأخ نايف جراد أوضح بأنه يجب تحويل التوصيات إلى قرارات. أما عمر عساف فقال: من الضروري توحيد الاسم والشعار للائتلاف وتثبيته. ولديّ سلسلة من الاقتراحات:

1. الشعار: لا بديل عن العودة إلى الديار.
2. الخطة: عقد اجتماع في الفترة القادمة القريبة بين منسقيات لجان حق العودة.
3. توسيع العضوية في لجان الائتلاف، والاقتراح لأعضاء الائتلاف بتشكيل لجنة وطنية للدفاع عن حق العودة في فلسطين.

كما أقترح وفق الحديث عن اللائحة الداخلية، أن يصار إلى تكليف الهيئة القادمة إنجاز الخطة خلال ٦ أشهر. وأقترح أن يكون هناك حضور إعلامي للمناسبة الوطنية للائتلاف، والتصدي لمحاولات المساس بحق العودة. والتنسيق بين لجان حق العودة بمواجهة أي خطوة تمسّ بحق العودة. وأقترح أيضاً تعزيز التواصل بين اللجان.

أبو حسام ديب من ناحيته قال: أوافق على جميع المقترحات، وأضيف في ما يخص مسألة اللائحة الداخلية، ضرورة وجود صفحة تبيين هوية الائتلاف بعبارات واضحة، وتكون هذه الصفحة ملخصاً عن الائتلاف. وتعبّر المقدمة عن هوية الائتلاف. وهذه التوصية لها علاقة بإعادة التعريف بالائتلاف. إضافة الى ذلك شطب الاشتراكات المتركمة على الأعضاء، والبدء بوضع اشتراكات رمزية. إضافة الى ما سبق، العمل على توسيع الائتلاف بهيئات جديدة. وكذلك اجاز دراسة حول النشاطات التي يمكن أن يقوم بها الائتلاف، وكذلك مساهمة أعضاء الائتلاف بالنشر على الموقع الإلكتروني، وتغذية الموقع بالمقالات.

وأما الأستاذ رجا ديب فقال بدوره: يجب أن يكون هنالك نشاط دائم باسم الائتلاف، إضافة إلى قيام كل لجنة بمجموعة من الأنشطة، ومن الضروري أن يكون هناك نشاط في ذكرى قرار ١٩٤، وعقد مؤتمر دولي بهذه المناسبة حول موضوع حق العودة. وكذلك إقامة مخيم سنوي للشباب، ويكون هذا النشاط تحت اسم الائتلاف، وأن يكون هناك نشاط جدي. ولدي اقتراحات عامة على النحو التالي:

١. حذف كل ما يحول الائتلاف إلى حزب من اللائحة.

وإننا مع:

- شطب الاشتراك السنوي من اللائحة
 - المالية تكون من خلال تبرعات من الهيئات
 - متابعة قضايا اللاجئين والقرارات الصادرة بحق اللاجئين.
٢. إصدار نشرة فصلية عن أنشطة الائتلاف، ممكن أن تكون على الموقع الإلكتروني.
٣. وبالنسبة إلى مخيمنا الصيفي، سوف نضع رسالة في أول المخيم تتضمن النشاطات التي سوف تمارس. واقترح، في كل سنة، أن يصوّت على رسالة توجه إلى الائتلاف تعبّر عن أنشطة لجان الائتلاف الفاعلة وتمثل شعار المخيم لتلك السنة. هذه السنة، مثلاً، سنركز على الذاكرة الشفوية، وسيكون نشاطنا عنها مع كل اللجان، وفي نهاية العام يقدم تقرير من اللجان حول النشاط الذي أنجز تحت هذا الشعار.

٤. يجب أن يتم تفريغ فرد من أفراد اللجنة كي يكون سكرتير الائتلاف، ومهمته تكون متابعة كل الرسائل والمراسلات والصحف الصادرة، ويكون قريباً من المراسلين، ويكون عمله الإبلاغ عن التطورات.

٥. إصدار بيانات باسم الائتلاف في الوقت المناسب لحصول حدث من الأحداث المتعلقة بقضايا اللاجئين.

٦. إشراك شباب أو شبابين من كل هيئة في لقاء الائتلاف، لكي يعرف الشباب ماذا يدور في اجتماع الائتلاف ويمكنهم أن يتعلموا من هكذا اجتماع.

أما الأخ حازم جمجوم فعبر عن موافقته على زيادة التنسيق في المناسبات الوطنية كيوم النكبة، وكذلك على سعيد المخيم الشعبي وتجهيز برنامج عمل للسنة القادمة يكون فيه نشاطات مشتركة، ويضم كل الهيئات. غير أنه ضد الاقتراح بأن يكون للجميع شعار واسم موحد، فكل طرف لديه مؤسسات ولديه عمل طويل في مجال حق العودة، منها إصدار المطبوعات أو المنشورات تحت اسم المؤسسة التي تصدرها والإشارة بأنها عضو في الائتلاف.

كما وافق الأخ جمجوم على اقتراح ليلى العلي بتعزيز دور الشباب، وشدد على زيادة دور المرأة والشباب في الائتلاف، والعمل على تمكين الشباب في الاجتماعات القادمة، وتنوعيتهم على حق العودة. كما شدد على وجوب تجديد الموقع الإلكتروني بالتنسيق بين أطراف الائتلاف كي يصبح جزءاً من عملنا، ما يستدعي وجود آلية واضحة لتجديد الصفحة الإلكترونية.

أما السيد وسام صليبي فرفع توصية تقضي بأن كل هيئة أو عضو يجب أن يبعث في كل شهر صفحة واحدة باللغة العربية عن الأنشطة التي قام بها ضمن موضوع حق العودة، من أجل أن تُنشر على الصفحة الإلكترونية، وهذه ستكون إحدى آليات العمل.

والأخت ماري شوفاتي رأت بدورها ضرورة دعوة ممثل عن شبكة الشباب الفلسطيني في اجتماع الائتلاف القادم، وضم عنصر الشباب إلى اجتماعات الائتلاف، وذلك قبل طرح مؤتمر دولي لحق العودة، كما يجب أن ننسق على مستوى ائتلاف حق العودة، ونعمل لبداية اجتماع تنسيقي مع مندوبي لجان حق العودة، ونخرج بصيغة عمل مشتركة.

الأستاذ إبراهيم الباز من جهته أكد أهمية عمل نشاط مشترك في الساعة نفسها واليوم، في يوم النكبة، والتنسيق بعمل إعلامي، كما أكد وجوب التعاون مع الشباب وزرع الثقة بهم في موضوع حق العودة.

وليد عطا الله أقترح أن يتم في كل سنة دعوة هيئات فلسطينية جديدة من أجل تعريفهم على ائتلاف حق العودة وعمله. مثلاً: ندعو شبكة الشباب الفلسطيني ومؤسسات فلسطينية أخرى من أجل التعرف على أنشطة الائتلاف، ومن أجل إقناعها بالمشاركة في الأنشطة، وتوسيع التعاون على الأرض.

الأستاذ قاسم عينا تساعل قائلاً: من أين نأتي بتمويل لمؤتمر دولي؟ أولاً يجب أن نعزز علاقتنا مع بعضنا.

أما الأخ أبو حسام ديب فعقب قائلاً: إن المؤتمر الدولي مكلف جداً، وهل مؤتمر كهذا سيخرج بشيء؟ فدايماً نعقد مؤتمرات، وتقديري أن هذا المؤتمر لن يخرج بنتيجة كبيرة، وفي المقابل يجب أن نعمل بشكل أكبر على تطوير علاقاتنا مع بعضنا.

السيد عمر عساف بدوره قال: أنا مع عقد مؤتمر دولي، وسيكون له أهمية أمام التحديات التي نواجهها اليوم، وهناك ضرورة لإسماع صوت اللاجئين بشكل أكبر. والنقطة الثانية، يجب عقد مؤتمرات في فترات معينة وفي أماكن عدة في لبنان، الأردن، والداخل. ووظيفة هذه المؤتمرات والقرارات الصادرة عنها هي إسماع صوت اللاجئين.

السيدة ليلى العلي من جهتها قالت بضرورة تشييد الرأي العام الغربي والرأي العربي وخصوصاً فلسطيني الجيل الثالث والذين على علاقة قريبة بالفلسطينيين، وأنه يجب التعاطي معهم من دون تقديم أي تنازلات، وأن أحد الإشكاليات في عقد مؤتمر دولي يتمثل في تحضير أجندة تجمع بين عرب وأجانب، وتعمل حشداً دولياً ورأياً عاماً وتستقطب الجيل الثالث. وهذه تتطلب تحضيرات مسبقة. كما إن فكرة تفعيل دائرة شؤون اللاجئين ممكنة. والواقع أن الإمكانيات لا تسمح لنا بأن نقيم مؤتمراً دولياً، إلا إذا سعت إحدى الجمعيات أو المؤسسات لتجهيز مشروع يتعلق بتمويل خارجي. كما إنه لا يوجد خلاف على تحضير رزنامة وطنية من أجل وضع جدول بالنشاطات والمناسبات الوطنية، كيوم النكبة، وعد بلفور، يوم الأرض، يوم التضامن مع اللاجئ، يوم اللاجئ، صدور قرار ١٩٤. ويمكن أن نعمل رزنامة وطنية أوسع. يمكن أن يسمى مخيم عائدون الصيفي، مخيم الائتلاف وإقليم فلسطين متفق عليه. أما في موضوع توسيع الائتلاف، فهذا من خلال تحديد الأطر، ويكون هناك استمارة عضوية. وآلية التوسيع: تكون بأن تنتسب شبكة الشباب الفلسطيني مثلاً إلى إقليم فلسطين، وإقليم فلسطين يرفع هذه التوصية إلى الإقليم العام، وهذه الآلية لا يوجد خلاف عليها. فممكن تعميم استمارة عضوية لتوسيع الائتلاف ويمكن أي طرف أن يقدم طلباً للمنسقية من أجل الانضمام إلى الائتلاف، وذلك بتقديم

طلب عضوية. وأخيراً هناك موضوع للبحث: هل نرفض الجمعيات التي تريد الانضمام إلى الائتلاف بسبب أن لديها خلفيات حزبية سياسية؟
السيد أبو حسام ديب لخص رأيه بالقول:

- إن شروط الانتساب موجودة في النظام الداخلي وينصّ على جمعيات مستقلة.
 - لديّ توصية بتغيير اللائحة باعتبار أن نظام اللائحة صارم بالنسبة إلى العضوية. وثناء دراسة استمارة العضوية يتمّ التثبيت ما إذا كانت العضوية تطابق المعايير.
 - لا يوجد خلاف في موضوع إصدار نشرة إلكترونية فصلية عن أنشطة الائتلاف تكون بإشراف المنسق.
 - ضرورة الاتصال والتشبيك مع اللجنة التنفيذية العليا من خلال شبكة عربية أوسع.
 - بحث اقتراح عقد اجتماع تنسيقي بين جميع اللجان العاملة في موضوع حق العودة بغض النظر عن الجهة السياسية وراء هذا.
 - إيلاء اهتمام كافي للحضور الإعلامي من خلال المنسق العام عبر إصدار مواقف باسم الائتلاف في أية مناسبة ذات صلة باللاجئين أو أي قرارات بخصوص اللاجئين.
 - تعزيز التواصل الإلكتروني بين لجان الائتلاف.
 - عقد مؤتمر عامّ للاجئين خلال ستة أشهر بمشاركة لجان الائتلاف المختلفة في الداخل والشتات.
 - التصديّ لأيّ من محاولات المساس بحق العودة من خلال فعاليات جماهيرية.
 - الحرص على توسيع دور ومشاركة المرأة في اللجان، وهذا يرجع إلى كل لجنة.
- بعد ذلك توقف النقاش ورفعت الجلسة لمناقشة لبيان الختامي.

مناقشة البيان الختامي

بدأ الأستاذ نايف جراد بالقول: إن الوضع الفلسطيني متأزم بسبب الانقسام، فاقترحي ضرورة مناقشة الوضع الفلسطيني، في ما يتعلق بحق العودة وتنسيق الموقف استناداً إلى أنه حق دولي تاريخي وليس الاستناد إلى أنه حق القانوني فقط، بل إنه حق شرعي. وفي ما يتعلق بحق تقرير المصير علينا أن نصدر نصاً يقضي بأن حق العودة جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير. كما إن حق العودة لا يمكن أن نضعه قيد الاستفتاء. ويجب توسيع خطاب حق العودة ليشمل أبعاداً ثقافية تربوية إنسانية، بما يتضمن رؤية إستراتيجية قائمة على الحقوق وقرار العودة ١٩٤٠. نشير إلى ضرورة تفعيل آليات إلزامية الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان المتعلقة بقضية اللاجئين. تأكيد الوحدة وعدم الانقسام. أن نرقى بالبيان إلى مستوى الإعلام، ويجب أن يصل إلى الإعلام، كما يجب أن يكون هناك صياغة جيدة للبيان، وإن مبادئ الإعلام تتطلب دراسة دقيقة.

وعلينا التمييز بين التقرير الصحافي والبيان، فإن البيان ليس تقريراً صحافياً. كما يجب إعطاء الطاولات المستديرة أهمية أكثر، وأن تشكل صلب الاجتماعات. ويجب تأكيد بنود البيان عبر استبدال مبدأ الإجماع. بالنسبة إلى الانقسام، من الضروري أن يكون هناك دعوة إلى إنهاء الانقسام والتمسك بوحدة اللاجئين الفلسطينيين، كما يجب تبويب البيان والقرارات والتوصيات. وعلينا التأكيد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد، ولكن من الضروري أن نذكر بأنها بحاجة إلى إصلاحات. وفي المحصلة لخص الموقف بما يلي:

- إن البيان يجب أن يقسم بحيث يعبر عن مسار اللقاء بشكل واقعي، مثلاً الجلسة الأولى، الجلسة الثانية... الجانب السياسي والجانب الداخلي.
- إن بعض القرارات الواردة في البيان تحتاج إلى تكثيف، وبعض الجوانب الأخرى فيها نقص.

- من المفيد توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني.
- حول منظمة التحرير، يجب أن نحرص على تعزيز التمثيل.
- موضوع الوضع الراهن، الانقسام يجب أن نحله. ومنذ ٥ سنوات حتى اليوم، تجري المفاوضات على أساس خارطة الطريق. إن مقررات قمة بيروت لا تلبي حاجات وحقوق اللاجئين ولا تلزم بتنفيذ القرار ١٩٤.
- لا نقبل بأي تسويات تنتقص من حق العودة، ولا يلبي حق العودة. كما إن أية تسوية لا تحمل في ثناياها حق اللاجئين ولا تتطابق مع القرار ١٩٤ يجب أن ترفض.
- الفقرة الأولى في الصفحة الأولى، زيادة كلمة دولة فلسطين مستقلة، وتلغى كلمة على أساس.
- إعادة إصلاح منظمة التحرير.
- اعتبار ائتلاف حق العودة جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية
- اقتراح دعوة الدولة اللبنانية إلى منح كامل الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان
- الإشارة إلى خطورة المفاوضات، وتوضيح المواقف أكثر، وليس بالضرورة أن نذكر خارطة الطريق.
- إن حق تقرير المصير مبدأ إلزامي في القانون الدولي ولا يعني أبداً الدولة، وحق العودة شرط مسبق.
- لا يمكن جزء من الشعب أن يقرر حق تقرير المصير، والعودة إلى جزء من أرض فلسطين يعتبر حقاً منقوصاً. وفي المحصلة وافق المجتمعون على النقاط التالية:
- تشكيل لجنة صياغة من نايف جراد، أبو حسام، تيسير، وعمر، واعتماد بعض النصوص في الصياغة من المقدمة التي أقيمت في هذا المؤتمر. - التأكيد بأن حق العودة حق فردي وجماعي. - واستمرار تكليف بديل بالتنسيق، وبقاء إقليم لبنان منسقاً لهذه السنة.

ملحق ١: كلمة منسق إئتلاف حق العودة الفلسطيني ومنسق مركز حقوق اللاجئين /عائدون جابر سليمان

معالي وزير الإعلام اللبناني، د.طارق متري،
الضيوف الأعداء،
الجمهور الكريم،

باسم الائتلاف الفلسطيني لحق العودة أحييكم تحية فلسطين من النهر إلى البحر، ومن رفح إلى صفد والعقبة تحية العودة المعطرة بعبير زهر البرتقال والليمون واللوز والصنوبر وبرقوق نيسان، وأشكر حضوركم هذا الحفل الافتتاحي لأعمال اللقاء العاشر لائتلاف حق العودة الفلسطيني الذي يلتئم شمله لأول مرة، منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٠ في دولة عربية مضيئة للاجئين، وبين أهلنا في المخيمات الفلسطينية. ينعقد هذا اللقاء في لبنان العربي المقاوم الذي احتضن القضية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة من أدق مراحل نضالها على طريق التحرير والعودة والذي تحمّل، ولا يزال يتحمل تضحيات جساماً على هذا الطريق.

ينعقد هذا اللقاء في ظل وضع فلسطيني مأزوم، وفي مرحلة حساسة وصلت فيها المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع حكومة العدو الصهيوني إلى طريق مسدود، مع تواطؤ إدارة أوباما وتساقطها مع شروط حكومة نتانياهو، وخاصة في ما يتعلق بالإستييطان والقدس ويهودية الدولة، وإستمرار فرض الحصار على قطاع غزة، وتواصل السياسات الإسرائيلية الكولونيالية التي تخلق كل ساعة وقائع جديدة تكرر الإحتلال وتجعل من وعود الإدارات الأميركية المتعاقبة، من جورج بوش الابن إلى أوباما، وعوداً خلابة، لا تستند إلى إرادة سياسية فعلية للضغط على إسرائيل من أجل الالتزام بقواعد القانون

الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الضمانات التي وعدت الإدارة الأميركية بتقديمها إلى إسرائيل مقابل وقف جزئي ومؤقت للاستيطان لأخطر بكثير جداً من الاستيطان نفسه لأنها تتم على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وغير القابلة للتصرف، كما أنها تخالف قواعد القانون الدولي.

في ظل هذه المناخات التي تشي بطي ملف اللاجئين وقضية العودة، فإن ائتلاف حق العودة يؤكد بشكل جلي وواضح، أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل جوهر القضية الفلسطينية، بمعنى أنه لا حل لهذه القضية إلا باعتراف المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة والقوى الاستعمارية الغربية التي دعمت إنشاء إسرائيل، بالمسؤولية عن النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وعن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وعليه، فإن أي حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، وفي الأصل منها قضية اللاجئين، ينبغي أن يعالج جذور المشكلة منذ عام ١٩٤٨، لا أن يتعامل مع نتائجها وتداعياتها فحسب، ممثلة باحتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

واستناداً إلى هذا الفهم نود أن نؤكد الثوابت والأسس الوطنية التالية:

- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم الأصلية التي طردوا منها عام ١٩٤٨ حق ثابت غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم.
- حق العودة نابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تزول بالاحتلال أو استبدال السيادة. وقد كفله القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي طليعتها القرار ١٩٤ الذي أعادت الأمم المتحدة تأكيده أكثر من ١٣٥ مرة منذ صدوره حتى اليوم.
- ويتضمن القرار ١٩٤ حسب تفسير العديد من القانونيين ثلاثة حقوق متكاملة لا ينفصل أحدها عن الآخرين وهي (العودة، التعويض واستعادة الممتلكات). إن طرح التعويض بدلاً من العودة يشكّل تشويهاً لمضمون حق العودة ولمعنى القرار ١٩٤، ويستهدف تمرير مشاريع التوطين والتهجير أو الدمج والإذابة، كما يرمي إلى إغلاق ملف اللاجئين وطي صفحة العودة إلى الأبد.
- يرتبط حق العودة ارتباطاً وثيقاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهو يعتبر قاعدة إلزامية في القانون الدولي. وحق العودة شرط مسبق لحق تقرير المصير، إذ لا يمكن لشعب من اللاجئين أن يقرر مصيره ما لم يعد إلى أرض وطنه، حيث يتميز وضع الشعب الفلسطيني من وجهة نظر القانون الدولي بوجود فجوة بين تشنته

الجغرافي ووحدته القانونية. وهذه الفجوة لا يمكن زوالها إلا بتحقيق وحدة الأرض والشعب من خلال تطبيق حق العودة كحق وطني غير قابل للتصرف.

● الرفض القاطع لفكرة يهودية الدولة لما تعنيه من طّي ملف عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم الأصلية، ومن تهجير لمن بقي من أهلنا في فلسطين منذ العام ١٩٤٨. وفي المقابل نعلن التمسك بخيار العودة خياراً نهائياً لا بديل عنه.

● حركة العودة وائتلاف حق العودة الفلسطيني كرافد من روافده حركة شعبية تعكس مصالح اللاجئين وتعبر عن حقوقهم، وبالأخص حق العودة، من دون الدخول في معترك التمثيل السياسي. إن (م.ت.ف.) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي تستمد شرعيتها من المجلس الوطني الفلسطيني بعد إعادة انتخابه ديمقراطياً، مع التشديد على إعادة هيكلة (م.ت.ف.) على أسس ديمقراطية والحفاظ على برنامجها الوطني المتمسك بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وعليه، فإن حركة العودة ليست بديلاً عن الحركة الوطنية الفلسطينية في تحمل عبء القضية الفلسطينية وليست بديلاً عن برامج فصائل العمل الوطني الفلسطيني.

● يتبنى ائتلاف حق العودة مقاربة حقوقية شاملة تربط بين حق العودة وحقوق الإنسان الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة من أجل منحهم حماية مؤقتة فعالة تكفل لهم حياة كريمة إلى حين أن تتم عودتهم. وهنا يؤكد الائتلاف ضرورة إرتباط الخطاب العربي الرسمي وخطاب النخب العربية بشأن رفض التوطين بمسألة الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، وخاصة في لبنان، حتى لا يصبح هذا الخطاب معادلاً موضوعياً للتهجير.

وهنا يجدر أن نتوقف قليلاً عند واقع حقوق الفلسطينيين في لبنان وهاجس التوطين المرتبط في أذهان العديد من اللبنانيين بمنح تلك الحقوق: نقول لإخوتنا اللبنانيين إن الفلسطينيين في لبنان يرفضون التوطين ولا يرضون عن فلسطين وطناً بديلاً.

فنحن لا نريد أن نصبح لبنانيين أو سوريين أو غير ذلك، بل على العكس نريد من كل العرب، وفي طليعتهم إخوتنا اللبنانيون أن يكونوا فلسطينيين، بمعنى أن يكونوا سنداً وظهرًا لنا في نضالنا من أجل العودة وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة. وإلى حين يتحقق ذلك نريد أن نعيش بكرامة في هذا البلد المضيف... نريد حقوقاً تمنحنا بيتاً يؤوينا ومشفى يعالجنا ومدرسة وجامعة يتعلم فيها أولادنا. ونريد أمناً وأماناً يجعل من

المخيم الفلسطيني فضاء مفتوحاً على جواره اللبناني. نريد كل ذلك في إطار الإحترام الكامل لاستقلال لبنان وسيادته وحق الدولة اللبنانية في بسط أمنها على كافة الأراضي اللبنانية كافة. نريد ذلك في إطار تبني الدولة اللبنانية مقاربة حقوقية شاملة مبنية على حقوق الإنسان بدلاً من المقاربة الإنسانية/أو الإنسانية.

وفي هذا السياق، فإننا نتمسك بوضعنا القانوني كلاجئين وبالحفاظ على هوية المخيمات باعتبارها رصيماً مهماً لنا في معركة العودة، كما نتمسك بدور الأونروا باعتبارها تجسيدا عملياً لمسؤولية المجتمع الدولي عن خلق مشكلة اللاجئين، وبالتالي مسؤوليته عن حلها.

أيها اللبنانيون... تعالوا لنناضل سوياً ومعاً ويدا بيد من أجل رفض التوطين وإجهاض أية محاولات من قبل المجتمع الدولي لفرضة علينا وعليكم. تعالوا لنجعل من حق العودة ورفض التوطين ثابتة وطنية لبنانية/فلسطينية. تعالوا لنعزز الحوار المشترك وخاصة عبر لجنة الحوار اللبناني/الفلسطيني. تعالوا لننقّي الذاكرة الجماعية للشعبين اللبناني والفلسطيني من إرث الماضي المثقل بالمخاوف والهواجس والصور النمطية والأخطاء المتبادلة من خلال تعزيز مبادرات الحوار والتفاهم والمصالحة على المستويين الرسمي والشعبي على حدّ سواء.

أما على المستوى الدولي، فإننا في ائتلاف حق العودة الفلسطيني نمّد أيدينا إلى منظمات المجتمع الأهلي اللبناني من أجل تعزيز حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني وفك الحصار عن أهلنا في قطاع غزة. ولنعمل معاً من أجل تعزيز حملة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات على إسرائيل، دعماً لحقنا في العودة وتقرير المصير، وذلك في سياق إبراز العنصرية الصهيونية ضد الشعبين الفلسطيني، واللبناني وسياسة التطهير العرقي التي تمارس ضد شعبنا منذ العام ١٩٤٨، والتي تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وبحيث يتم إبراز القوة الأخلاقية لحق العودة وشرعيته القانونية وفق مبادئ القانون الدولي.

وإننا لعائدون

منسق ائتلاف حق العودة الفلسطيني

ومنسق مركز حقوق اللاجئين/عائدون

جابر سليمان

ملحق ٢: رؤية عائدون وهيئة التنسيق: ائتلاف العودة بين التحديات الصعبة والآفاق الواعدة

أفكار أولية

لقد شكل مسار التسوية السياسية حسب اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ منعطفاً خطيراً في ما يتعلق بقضية فلسطين عموماً وقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم على وجه الخصوص، حيث إن الاتفاق المذكور تجاهل قضية اللاجئين الفلسطينيين وأحالتها إلى ما سمي بمفاوضات الحل النهائي.

إن التأسيس الفعلي لإطار شعبي يتمسك بحقوق اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها جوهر الصراع مع الكيان الصهيوني لم يبدأ بالتبلور إلا في عام ٢٠٠٠ (اللقاء التأسيسي للائتلاف في قبرص)، حين تشكلت صيغة تنظيمية أولية ضمت أشخاصاً وجمعيات من داخل الوطن المحتل ومن مواقع اللجوء والشتات عملت على بلورة رؤية موحدة لكيفية إطلاق خطاب العودة الفلسطيني ضمن صيرورة النضال الوطني العام. وقد عرف هذا الإطار باسم "ائتلاف حق العودة الفلسطيني"، كما استمر العمل من قبل الأطراف المعنية والمؤسسة لهذا الإطار في اللقاءات التالية للائتلاف باتجاه بلورة صيغة تنظيمية تكون قادرة على نشر خطاب العودة وتوضيح مضامينه على المستويات كافة، أكانت فلسطينية أم عربية أم دولية. وقد ترافق ذلك مع حرص لا لبس فيه على عدم تقديم الخطاب المتعلق بفهم اسس ومقومات العودة بوجهين مختلفين، واحد للغرب وآخر للعرب والفلسطينيين. كما كان هنالك حرص أكيد على بلورة مضامين الرؤية المحددة بحيث تكون موضوع إجماع مختلف تلاوين وفصائل العمل الوطني الفلسطيني. وتم الاتفاق على السعي الجاد لتوسيع الائتلاف وتطوير صيغ العمل المشتركة بين أطرافه ما يؤدي الى جعله لولب

حركة جماهيرية في الداخل الفلسطيني والشتات، تكون قادره على حماية حقوق الفلسطينيين الثابتة، وهي حق عودة اللاجئين الى ديارهم، والحق في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويمكن القول، باعتزاز، إن خطاب العودة بمفهومه ومضامينه المتعلقة بمسارات الصراع الفلسطيني مع الصهيونية، وآلية فهم قضية اللاجئين تحوّل تدريجياً ليمسي جوهرًا أساسياً من مضامين الخطاب السياسي للفصائل الفلسطينية بمختلف تلوينها. بيد أنه من المؤسف أن ائتلاف العودة الذي نجح في خلق ذلك الفعل المفاهيمي، لم تتمكن الأطراف المكونه له، رغم الجهود التي بذلتها طوال السنوات الماضية؛ لم تتمكن من توسع اطار عملها وجذب مزيد من الهيئات لنشر خطاب العودة والدفاع عن هذا الحق، عبر آليات ضاغطة ترغم إياً من الذين يفكرون بالقفز عن هذا الحق والتراجع عن نياتهم وأوامهم. إن سعي أطراف الائتلاف لتوسيع إطار عملها والسعي لإيجاد صيغ تنظيمية راقية تساهم في تطوير الجهد المشترك بما يتلاءم مع المخاطر التي تواجهها حقوق اللاجئين، لم تؤدّ الى نتائج جوهرية. كما إن الظروف التي حكمت بنية وطبيعة عمل أطراف الائتلاف تباينت، لدرجة أن سياق العمل المشترك من جهة، وصيغ العمل المحلي لكل طرف من جهة أخرى، باتت من الضعف لدرجة انعسكت سلباً على الائتلاف، بحيث بدا وكأنه غير فاعل في ما يتعلق بصيغ العمل الجماعية، في مواجهة المخاطر الجدية التي تواجهها القضية الفلسطينية، وفي القلب منها حق العودة الى الديار الأصلية، مع العلم أن الجهود الفردية لبعض أعضاء الائتلاف أظهرت فاعلية في رفع مضامين الدفاع عن حق العودة، عبر الأبحاث والدراسات التي تناولت قضايا اللاجئين أو من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل وخلافه من الأنشطة.

وفي المقابل، فإن بعض الأطراف الفلسطينية خارج الائتلاف، استفادت من ضعف البنى التنظيمية والهيكلية الركيكة لأطراف الائتلاف، ما دفعها إلى القيام بأنشطة حسب الرؤية الخاصة بها والتي كان لها صيغ وأطر فصائلية في أغلب الأحيان. لم تتوافق هذه الصيغ في الغالب مع اتجاهات العمل المشترك، بل شكلت مدخلا لمزيد من الانقسام لأن بعض الأطراف التي تعمل في سياق الدفاع عن حقوق اللاجئين لا تلتزم ولا توافق على صيغ العمل الجماعي، إلا إذا كان هذا العمل تحت رايته وجناحها. وفي المقابل فإن ائتلاف حق العودة، رغم ضعف بنيته التنظيمية، سعى ويسعى لتأكيد استقلاليته لاقتناع الأطراف المنضوية تحت لوائه، بأن موضوع عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية لا يشكّل أحد

المفاصل الأساسية للصراع مع الصهيونية على الصعيدين البنيوي والأيدولوجي وحسب، بل إنه، فوق هذا، يشكل محور إجماع شعبي فلسطيني في شتى أصقاع العالم. وانطلاقاً مما سبق، فإن كلاً من مجموعة عائدون وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان اللذين يشكلان عصب الائتلاف في لبنان، وفي سياق التحضيرات التي يقومون بها للاجتماع العاشر الذي سيعقد في بيروت، أجريا مراجعة شاملة لمسار الائتلاف ونشاطاته بهدف بلورة اقتراحات وصيغ لتطوير عمله، تساهم في بلورة بنية وهيكلية تساعد في جعله منبراً، فاعلاً، له دور وازن في الدفاع عن حقوق اللاجئين؛ في هذا السياق قام الطرفان بعقد أكثر من اجتماع لمراجعة عمل الائتلاف وتقديم اقتراحات بهدف تطوير النضال المشترك لصون وضمان حماية حقوق اللاجئين في العودة إلى الديار، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، آخذين بعين الاعتبار أن اللاجئين هم الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني الذي سعى المشروع الصهيوني إلى تبييد وحدته الكيانية وانهاؤه وتشثيته. وقد ناقش المجتمعون أبرز الثغرات التي تعيق تطوير عمل الائتلاف، كما إن الإخوة في مجموعة عائدون سوريا ساهموا في صياغة جملة من المسائل المتعلقة بالإشكاليات التي تواجه الائتلاف، وقدموا مجموعة اقتراحات بتطوير عمله، ويمكن بلورة النقاط المعيقة لتطوير عمل الائتلاف التي تلمسها أطراف هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان وعائدون سوريا ولبنان بما يلي:

١. طبيعة الوضع التنظيمي للائتلاف والأحكام الناظمة لعلاقاته الداخلية (اللائحة الداخلية) وبخاصة موضوع تشكيل اللجان الفرعية في الأقاليم، الاشتراكات، العضوية، التوسع، موضوع مشاركة الشخصيات، تقييم النشاط، الأنشطة المشتركة، التواصل. ويمكن تفصيل هذه النقطة بما يلي:

- غياب دور فاعل للمنسق وخاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة
 - ضعف التزام أطراف الائتلاف لجهة التجاوب مع الرسائل الواردة من المنسق، والمشاركة في النشاطات المشتركة المقترحة، ودفع الاشتراكات.
 - تعطيل فعالية اللائحة الداخلية.
 - غياب دور منسقية المناطق.
٢. علاقة الإئتلاف ببقية العاملين في حركة العودة وهيئاتها، أكان داخل نطاق الائتلاف، كالانقطاع الذي حصل مع اعضاء الائتلاف في امريكا وكندا، أو مع أطراف خارجه

(مؤتمر حق العودة، مركز العودة الفلسطيني، الخ...). وفي سياق ذلك ينبغي معالجة النقاط التالية:

- عدم وجود برنامج عمل مشترك يحدد النشاطات والتحركات التي يجب أن تكون تحت راية الائتلاف وبإشرافه، وإذا أقرت بعض النشاطات المشتركة في اللقاء السنوي فمتابعتها من قبل المنسق تكاد يكون معدومة.
- عدم توسيع إطار الائتلاف بضم هيئات جديدة له، فالمشاركون بالائتلاف هم أنفسهم تقريباً الذين أسسوه، وفي هذا السياق فإننا نقدم الاقتراحات التالية في محاولة لسد تلك الثغرات وتطوير عمل الائتلاف:

١. ضرورة تنظيم ورشة عمل خاصة لوضع خطة عمل استراتيجية لتطوير عمل الائتلاف. وعلى هذا الصعيد ينبغي العمل من قبل أطراف الائتلاف على إنجاز ما يلي:

- إعادة بحث ونقاش اللائحة الداخلة وتعديلها بما يتناسب مع التحديات التي يتطلبها تطوير بنية الائتلاف.
- تفعيل دور المنسق في متابعة عمليات التنسيق بين أطراف الائتلاف.
- إعادة إحياء منسقيات المناطق، والتشديد على ضرورة عقد لقاءاتها مرة واحدة سنوياً على أقل تقدير.
- تنفيذ الالتزامات المالية المترتبة على كل هيئة من هيئات الائتلاف.

٢. ضرورة تقوية وتعزيز التنسيق بين أعضاء الائتلاف في الشتات وأعضائه في انحاء فلسطين كافة، خاصة في ظل التشريعات العنصرية الإسرائيلية. إضافة إلى ترتيب العمل المشترك، بحيث يتم الاتفاق على النشاطات المشتركة والتعهد بالالتزام بالمشاركة بتنفيذها: القيام بثلاثة أنشطة على الأقل، كبرنامج نشاطات ذكرى النكبة، برنامج المقاطعة، المشاركة في المخيم الصيفي لعائدون الذي يقام سنوياً في سوريا، الاعتصام بمناسبة اصدار القرار ١٩٤... الخ

٣. التركيز على دور الائتلاف في أوروبا، والإسراع بتسجيل كوفندرية حق العودة في أوروبا بشكل قانوني بما يفعله دورها، ويمكنها من ممارسة الضغط على الحكومات الأوروبية من أجل الالتزام بالمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومن ضمنها حق العودة.

٤. توسيع عضوية الائتلاف من خلال الانفتاح على الآخرين، ومناقشة جدية
وهادئة لمدى إمكانية دخول هيئات جديدة إلى عضوية الائتلاف، واتخاذ
توجّه واضح اتجاه هذه المشكلة
هذه مجرد أفكار أولية تشكّل مدخلاً لمناقشة جادة لتطوير آليات عمل الائتلاف لما فيه
مصلحة اللاجئين وقضيتهم.
مركز حقوق اللاجئين/ عائدون & هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية الفلسطينية

بيروت، كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٠

ملحق ٣: عن أسس جديدة ونهج جديد للمقاطعة في لبنان

وسام الصليبي، مركز حقوق اللاجئين، عائدون
مسودة أولى

المقاطعة مطلب لبناني - فلسطيني من أجل العدالة

في لبنان انطلق العمل منذ حوالِ ستة أشهر ببناء من الجمعيات اللبنانية وتلك العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان لمقاطعة إسرائيل على أسس حقوقية. يشكل ارتكاب إسرائيل جرائم دولية ضد اللبنانيين والفلسطينيين على الأراضي اللبنانية، لأكثر من ستين عاماً، أساساً لتحرك مطلبية تنضم من خلاله مؤسسات المجتمع المدني، وتنضم صوتها، إلى الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

الاعتراف بالحق في العدالة واحترامه واجب على إسرائيل، ويجب أن يترجم من خلال ملاحقة ومحاسبة الأفراد الإسرائيليين المتهمين بانتهاك قانون النزاعات المسلحة وبارتكاب جرائم حرب. كما يجب تفعيل قرار مجلس حقوق الإنسان ١١١٩ عن الحق في معرفة الحقيقة الصادر في العام ٢٠٠٩، تمهيداً للحق في العدالة، وذلك من خلال تسليط إسرائيل الضوء على جرائمها خلال عدوانها المتكرر على لبنان وقتل المدنيين منذ ١٩٤٨. يجب فتح الأرشيف العسكري وتوثيق تسلسل الأوامر للعمليات التي أسفرت عن مجزرة حولا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ وعن قتل ألفي مدني لبناني في العام ١٩٧٨ (عملية الليطاني) وقتل عشرين ألف مدني لبناني وفلسطيني في العام ١٩٨٢ ومجزرة صبرا وشاتيلا في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٢ وقتل المئات من المدنيين في العام ١٩٩٣ و١٩٩٦، وكذلك قتل المئات من المدنيين في تموز/يوليو وآب اغسطس ٢٠٠٦.

كما لنا الحق أن نطالب بالاعتراف باحترام الحق في التعويض وفي استرداد الأراضي اللبنانية المحتلة في منطقة مزارع شبعا وتلال كفارشوبا. وبتسليم السلطات اللبنانية خرائط الألغام والقصف بالقنابل العنقودية خلال حرب ٢٠٠٦ على لبنان.

كما لنا أن نطالب باحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو مكرس في منظومة حقوق الإنسان ومنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

التحديات والرؤية

تبنّي خطاب حقوقي في لبنان هو أمر منطقي، ولكن ليس بالأمر السهل. ففي بلد لا يعترف بوجود إسرائيل من ناحية، وقد تضخمت فيه مؤخرًا سياسة العصبية الطائفية وغير المنطقية من ناحية أخرى، يشكل الخطاب القانوني تحدياً للقيادات المجتمعية والمدنية.

ويشكّل دخول مؤسسات المجتمع المدني في لبنان على الخط، والسير على خطى المؤسسات في فلسطين المحتلة، خطوة هامة. فقد اقتضت حركة المقاطعة في لبنان في السنوات الأخيرة على عدد من الأكاديميين والناشطين من دون طابع مؤسساتي، مما حدّ من تأثيرها وديمومتها.

نسعى أن يكون الانضمام اللبناني لحركة المقاطعة العالمية لإسرائيل دفعة للحركة نحو عمل أكثر فعالية، وأيضاً أن يشكل حافزاً لمنظمات غير حكومية دولية ولجامعات ولاتحادات الطلبة ولاتحادات العمال لتبني مقاطعة إسرائيل. فللمؤسسات في لبنان شبكاتها وعلاقاتها الدولية، ويجب استثمار هذه العلاقات لعزل إسرائيل دولياً وتحقيق المطالب اللبنانية، علماً أن بعض هذه المؤسسات مؤيد لحركة المقاطعة، لكن يتردد في أن يأخذ موقفاً علنياً في هذا الموضوع.

كما نسعى أن يكون الانضمام اللبناني إلى حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل خطوة دافعة إلى المقاطعة في العالم العربي. ففي موضوع المقاطعة في العالم العربي، يشكل برأينا غياب الديمقراطية ومجتمع مدني سليم يعمل بحرية وقادر على تبني هذه المقاطعة عائقاً يمنع توسع دائرة المقاطعة، بالرغم من مبادرات عديدة في مصر والأردن والمغرب والبحرين وقطر. وقد لاحظنا نقصاً حاداً في إنتاج المقالات والمنشورات في موضوع المقاطعة في الدول العربية. وحجم الانتصارات والنجاحات في العالم أجمع، في موضوع المقاطعة، غير متوفرة باللغة العربية.

ملحق ٤: وحدة الحركة الشعبية طريقنا لحماية حق العودة

بُذلت خلال السنوات الأخيرة جهود كبيرة وكثيرة للدفاع عن حق اللاجئين في العودة. تناولت هذه الجهود شرح قضية اللاجئين ومكانتها كموضوع أساسي في قضية فلسطين ونكبتها وتوعية جماهير شعبنا الفلسطيني عموماً، واللاجئين خصوصاً بالمخاطر المحدقة بقضية اللاجئين وضرورة التنبه والتصدي لها، وكانت هذه الجهود من السعة بحيث شملت ساحة الوطن بمناطقه الثلاث الضفة والقطاع وداخل الخط الأخضر. كما امتدت إلى أماكن التجمعات الفلسطينية خارج حدود الوطن، سواء في الأرض العربية، أو في مناطق الشتات البعيدة. هذا فضلاً عن بعض التحركات في المنتديات الدولية. ومن الإنصاف القول إن هذه الجهود قد نجحت إلى حد كبير في إبراز:

١. أهمية قضية اللاجئين ومكانتها.
٢. كشف المخاطر المحدقة بها.
٣. حفز الجماهير الفلسطينية للدفاع عن حق العودة.
٤. تنبيه القيادة الفلسطينية، والمفاوض الفلسطيني بشكل خاص، إلى أن حق العودة خط أحمر لا يمكن تجاوزه.
٥. كما نجحت هذه الجهود في تثبيت مفهوم حق العودة بأنه يعني عودة اللاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨. وقطع الطريق على محاولات تحوير مفهوم حق العودة وتزييفه ليعني العودة إلى مناطق السلطة الوطنية.
٦. كما نجحت في تثبيت حق اللاجئين في التعويض المادي والمعنوي كحق أساسي إلى جانب حق العودة وليس بديلاً له. والاستناد إلى القرار ١٩٤ كمستند شرعي دولي يوفر الغطاء الدولي للنضال في سبيل العودة. لكن هذه النتائج الإيجابية الهامة، يجب

- ألا تحجب عنا بعض النواقص التي لا بد من استكمالها حتى تأخذ هذه الحركة بعدها الحقيقي. وتتمثل أبرز هذه النواقص في ما يلي:
٧. غلب على هذه الحركة الطابع العفوي غير المنظم، وأنها جاءت بمبادرات فردية من لجان أو قوى أو شخصيات من دون أن يربط بينها رابط.
٨. إن ساحة العمل الواحدة ضمت أحياناً العديد من اللجان أو الهيئات التي تقوم بالمهمة نفسها.
٩. إن بعض الساحات، وبخاصة خارج الوطن، لم تقم فيها أية لجان، بما فيها بلدان عربية، وبخاصة في دول الخليج العربي التي يوجد فيها مئات الألوف من اللاجئين، وبالتالي تغيب عنهم وعن أطفالهم أية أنشطة سياسية أو ثقافية تركز على حق العودة.
١٠. غياب المخطط الشامل والموحد، الذي ينظم هذه الجهود سياسياً، وإعلامياً، وثقافياً، وتربوياً، واجتماعياً، واقتصادياً.
١١. لم تتجه هذه الجهود نحو توعية الجماهير العربية على مكانة حق العودة في النضال الفلسطيني، نظراً لأهمية الدور العربي، وضرورة قيام حركة عربية شعبية مساندة لهذا الحق.
١٢. لم تلحظ هذه الحركة التراجع في التأييد الدولي - على مستوى الأحزاب والمنظمات غير الحكومية ولجان التضامن - للقضية الفلسطينية عموماً، وحق العودة خصوصاً، في أعقاب اتفاقات أوسلو نتيجة الصورة التي سوّق بها الإعلام الغربي هذه الاتفاقات، بأنها حلت القضية الفلسطينية. وبالتالي لم تبدل جهود فلسطينية وعربية كافية لاستعادة هذه المواقع. وانحصر الجهد الفلسطيني على الصعيد الدولي في الاتصالات الرسمية، وأهمل كلياً قوى ومؤسسات الرأي العام الدولي. وبرغم النجاحات التي أشرنا إليها، والصمود الذي تحقق في تأكيد حق العودة وتثبيتته، إلا أن مخاطر كبيرة زالت تهدد هذه القضية، خاصة مع تنامي التيارات والأفكار اليمينية العنصرية في المجتمع الإسرائيلي، وتصاعد التطرف، وتوحد الموقف الإسرائيلي، يمينه ويساره، على رفض حق العودة. والتركيز على يهودية الدولة الإسرائيلية، مما يحول ليس فقط دون عودة اللاجئين، بل يعطي مؤشرات لمخطط إسرائيلي بتهجير جماعي لعرب ١٩٤٨ الذين زالوا صامدين في أرضهم، والذين يزيد عددهم على مليون وربع فلسطيني.

ومن ناحية أخرى، تتزايد المخاطر على حق العودة في الموقف السياسي الرسمي الفلسطيني والعربي، وفي تحركات وأنشطة تقوم بها أوساط فلسطينية، بالتعاون مع قوى إسرائيلية، للقضاء على حق العودة. ومن بين هذه المخاطر في الجانب الفلسطيني والعربي ما يلي:

١. غياب قضية حق العودة، ومفاهيمها ومضمونها عن مناهج الدراسة الفلسطينية على كل المستويات الابتدائية والإعدادية والثانوية وحتى الجامعية.
٢. كذلك عدم الاهتمام الكافي بحق العودة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي ولدى أجهزة الإعلام الفلسطينية والعربية، مقابل تركيزها على قضية الدولة الفلسطينية في إطار حل الدولتين، وقضية القدس، والاستيطان، مما يخلق مفاهيم مغلوبة وكأن هذه القضايا هي فقط عنوان القضية الفلسطينية، بينما تشكل قضية اللاجئين وعودتهم الجوهر الأساسي للقضية، إذ من مخيماتهم في الشتات انطلقت الثورة الفلسطينية، وكانت هي الحاضنة لفصائلها، وكان حق العودة هو الحافز الأساسي للنضال من أجل استعادة الأرض المحتلة، وعودة أصحابها إليها. كما لعبت مخيمات الداخل، في قطاع غزة والضفة الغربية، دوراً أساسياً في الانتفاضتين الأولى والثانية، وكان حق العودة حافزاً مهماً في صلابة نضال أبناء هذه المخيمات وبطولاتهم وتضحياتهم، وحتى إن منظمة التحرير التي أخذت ثقة شعبها كمثل شرعي وحيد له، قامت على أساس استعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة، وكان حق العودة هو، أول هذه الحقوق، إذ لم تكن الضفة الغربية ولا قطاع غزة محتلين. عندما أسست المنظمة في ١٩٦٤/٥/٢٨، ولم يكن موضوع الدولة الفلسطينية وارداً في ميثاقها القومي، بل كان تحرير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، وعودة اللاجئين، هو برنامجها السياسي والنضالي.
٣. ونظراً لأن قضية اللاجئين، وعودتهم، هي جوهر القضية الفلسطينية، ونظراً للدور الهام الذي لعبته وتلعبه مخيمات اللاجئين في الداخل والخارج في التمسك بهذه الحقوق، والنضال من أجلها، فإن قوات الاحتلال الصهيوني ركزت في اعتداءاتها واجتياحاتها على هذه المخيمات لتدميرها، كما جرى في مخيمي صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، وكما جرى في مخيمات الضفة والقطاع خلال سنوات الانتفاضة.
٤. ولم يتوقف تراجع الخطاب الرسمي الفلسطيني، والأجهزة الإعلامية في الحديث عن حق العودة عند عدم التركيز عليه فقط، والاهتمام بجوانب القضية الفلسطينية

الأخرى، بل غابت عن هذا الخطاب كلمة الحق (حق العودة) واستبدلت بكلمة الحل لقضية اللاجئين، وأي حل؟ حل متفق عليه مع الجانب الإسرائيلي وفق ما جاء في مبادرة السلام العربية التي أطلقها النظام الرسمي العربي في قمته عام ٢٠٠٢، ولم يكن الهدف الأساسي من إطلاق هذه المبادرة استعادة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ كما يجري تسويق هذه المبادرة، وإنما أطلقت لتحسين صورة أصحابها لدى الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، التي اتهم عدد من مواطني الدولة العربية صاحبة المبادرة بالاشتراك في ١١ أحداث أيلول. ومن المعلوم أن فكرة المبادرة، وهدفها الأساسي جاء من صحافي أمريكي صهيوني يدعى توماس فريدمان. والدليل على أن هدف المبادرة كان كسب الرضا الأمريكي ورعايته لأصحابها، هو أن هذه المبادرة التي مضى على إطلاقها حتى الآن ثماني سنوات، لم يتخذ مطلقها القادة العرب خطوة واحدة، أو إجراء عملياً للضغط على الجانب الأمريكي أو الإسرائيلي لاستعادة الحقوق العربية المغتصبة التي جرى الادعاء بأنها هي الهدف من وراء إطلاق هذه المبادرة.

٥. كما بلغ الاستخفاف بحق العودة، والتأمر عليه، حد انطلاق مبادرات من قيادات فلسطينية في اللجنة التنفيذية للمنظمة بالاشتراك مع أطراف فلسطينية تشوّه مفاهيم حق العودة، وتحولها إلى قضايا توطينية وتهجيرية في الخارج من جهة، أو عودة لاجئي الخارج إلى مناطق السلطة الفلسطينية بدل العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم الأصلية، وتجاهل حق لاجئي الداخل في العودة. وهي ما سميت مبادرة أو اتفاقية جنيف التي وقّعها ياسر عبد ربه مع يوسي بيلين. وترافقت معها أيضاً مبادرة سري نسبية مع عامي أيلون.

٦. ونشأت أو أنشئت مؤسسات ومراكز إعلامية فلسطينية، مرتبطة بأطراف إسرائيلية وأمريكية من بين مهماتها الرئيسية الانتقاص من حق العودة عبر استفتاءات كاذبة ومشوّهة تشير إلى عدم تمسك أغلبية اللاجئين بحق العودة.

٧. ونشطت جهات أخرى، مرتبطة بهذه الأطراف المتواطئة على حق العودة، في العمل بين أوساط اللاجئين في الخارج، والداخل أيضاً، على تشجيع اللاجئين للقبول بمبدأ التعويض بدلاً عن العودة، وإغرائهم بمبالغ كبيرة، مستغلين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية الصعبة من جهة، ومحاولة إقناعهم بصعوبة تحقيق حق العودة في ظل حالة الضعف الفلسطيني والعربي، وتعنت وعنصرية الطرف الإسرائيلي.

٨. إن من بين الأهداف الرئيسي لتواصل الاعتداءات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وفرض الحصار الخانق على قطاع غزة إشغالهم بهمومهم اليومية الأمنية والمعيشية لإبعاد تفكيرهم واهتمامهم عن حقوقهم السياسية وثوابتهم الوطنية، والنضال في سبيلها، وفي مقدمتها حق العودة.

٩. وجاء الانقسام الفلسطيني ليزيد من هموم الشعب الفلسطيني ومشاكله، وليفتح أبواب الصراع الداخلي، مما يؤثر سلباً على نضالنا ودفاعنا عن حقوقنا الوطنية الثابتة، ومن بينها، بالطبع، جوهر القضية الفلسطينية، حق العودة.

كل هذه المخاطر - التي بدأت آثارها ونتائجها السلبية تقترب كثيراً من إلغاء حق العودة نتيجة المفاوضات التي جرت، والتي يجري الإعداد لاستمرارها، والتي تركز على قضايا الدولة والاستيطان والقدس، ولا يحظى حق العودة بالحد الأدنى من التمسك به - توجب على قوى الشعب الفلسطيني كلها حشد جهودها للدفاع عن حق العودة، وحمايته، وتقع مسؤولية تنظيم الجهود، بالدرجة الأولى، على عاتق المؤسسات والهيئات واللجان والشخصيات الناشطة في مجال الدفاع عن حق العودة. وأول الخطوات التي يجب اتخاذها يتعلق بالجانب التنظيمي، وهو خلق إطار موحد أو تنسيقي بين كل أطراف الحركة الشعبية الناشطة في مجال حق العودة، على مستوى كل ساحة، وبين كل الساحات. فالوضع القائم حالياً في كل ساحة من الساحات هو وجود عدة لجان أو هيئات، جانب منها مستقل، والآخر ينتمي إلى فصائل وأحزاب سياسية، ولكن لا وجود لأي عمل تنسيقي بينها في مجال تحركها وأنشطتها، إذ يتحكم في تصرفات بعضها انتمائها إلى أطراف سياسية مختلفة أو متصارعة، مع أن حق العودة هو العنوان الأساسي للوحدة الوطنية إذ يعلن الجميع تمسكهم به، وهو ما يسهل تشكيل إطار تنسيقي بين كل الأطراف في كل ساحة. وفي حال النجاح في تشكيل الأطر التنسيقية المحلية، يتم تشكيل إطار تنسيقي شامل يجمع بين ممثلي الأطر المحلية في ساحات الوطن الداخلية، وفي البلدان العربية، ومناطق الشتات الدولية. وبذلك نقضي على التشتت الذي يضعف جهودنا لحماية حق العودة، ونضع أساساً لحركة شعبية فاعلة، ومنظمة ومؤهلة لحماية حق العودة. وحين ننجح في خلق هذا الإطار الموحد لا يتوقف جهدنا فقط عند الخطاب السياسي والثقافي الذي نعتمد عليه في نشر ثقافة العودة لتوعية الجماهير، حولها. وإنما ننقل إلى مرحلة عملية، وفق برنامج عملي نضعه لتحديد موقفنا من القضايا التالية، وطبيعة الأنشطة النضالية الجماهيرية التي نعتمدها لمواجهة التحديات.

١. موقفنا الجماعي من قضية المفاوضات الجارية، والحلول المطروحة لحق العودة. ولا نكتفي فقط بإعلان هذا الموقف عبر بيانات سياسية، أو حتى بإبلاغها للجهات التفاوضية الفلسطينية، وإنما تبني خطتنا على أساس عمل جماهيري لمنع أي تنازل عن حق العودة، أو التفريط به.
٢. كيف نرد على الخطاب السياسي الرسمي الذي يركز بالدرجة الأولى على مشروع الدولة الفلسطينية مع قلة اهتمام بحق العودة، مما يوحي بمؤشرات حول مقايضة قد تتم بين مشروع الدولة وحق العودة؟
٣. يعلن الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني، أن أي حل سياسي يتم التوصل إليه مع حكومة الاحتلال الصهيوني على قضايا الصراع، ومن بينها حق العودة، سيعرض على استفتاء شعبي، مما يضع حق العودة أسيراً بين قضايا الحل الأخرى كالدولة والاستيطان والقدس. وهو أمر يهمل حق العودة وقد يضيّعه. ولذلك لابد أولاً: من رفض مبدأ الاستفتاء على حق العودة، وإيلاج ذلك للجهة التي تخطط لهذا الحل. وثانياً: القيام بحملة توعية شعبية وتحرك جماهيري لرفض هذا الحل وإسقاطه.
٤. وضع خطة لتحرك سياسي على الصعيدين العربي والدولي لمواجهة التعنت الإسرائيلي الرافض لحق العودة، والرد على مشروع الدولة اليهودية الذي يهدف إلى استبعاد حق العودة نهائياً، وتثبيت ذلك على المستوى الدولي إذا ما تم إقرار هذا المشروع والاعتراف به دولياً.
٥. من بين الأسباب التي تنتزع بها إسرائيل لرفض حق العودة الوضع الديموغرافي. إذ في حال عودة؟ اللاجئين، فإن اليهود سيفقدون الأغلبية داخل أراضي فلسطين الطبيعية، وداخل الأراضي الفلسطينية المقامة عليها دولة إسرائيل، وهذا ما ينهي وجود الدولة اليهودية أو وجود دولة إسرائيلية لليهود. فهل لدينا ما نرد به على هذا الموقف الإسرائيلي؟ هل يمكن أن يكون لدينا مشروع سياسي يعالج هذه الذرائع الإسرائيلية، إذا كان نضالنا لعودة اللاجئين يقوم على عودة اللاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم داخل الدولة الإسرائيلية؟ هذه قضية يجب أن نجد لها حلاً، وإذا توصلنا إلى مفاهيم لمعالجة هذا الموضوع نعمل على نشر هذه المفاهيم.
٦. في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي قدمت منظمة التحرير الفلسطينية اقتراحاً للجنة العربية لاتخاذ قرار بعودة اليهود الذين قدموا إلى فلسطين من الدول العربية وشكّلوا جزءاً كبيراً من مواطني الدولة الإسرائيلية، ولم يتخذ قرار عربي

بذلك. فهل يعتبر هذا الاقتراح أحد الحلول التي يمكن أن تطرح للرد على الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين. خاصة وأن إسرائيل تستغلّ هذه القضية فتطالب بتعويضات لهؤلاء اليهود من الدول العربية عن أملاكهم التي تركوها لتردّ بذلك على مطالبة الفلسطينيين - بالإضافة إلى حقهم في العودة - بتعويضهم عما نهبته إسرائيل من أملاكهم خلال السنوات الاثنتين والستين التي مرت حتى الآن على نكبتهم عام ١٩٤٨. كما تستغلها للإدعاء بأن إسرائيل هي دولة لليهود، وأن الدول العربية هي أراضٍ للعرب، وبإمكان العرب الفلسطينيين أن يستوطنوها ويعيشوا فيها. فهل نرد على ذلك ببحث فكرة المطالبة بعودة اليهود إلى البلدان العربية التي انطلقوا منها لاحتلال فلسطين؟.

٧. بما أن فلسطين لن تتحرر من الاحتلال إلا إذا تحررت الأمة العربية من واقعها المتدني، واستعادت قوتها، ومواقفها القومية، وغيّرت من سياساتها الخاضعة للهيمنة الأمريكية، والخانعة للتهديدات الإسرائيلية، فإن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم يجب أن يحظى بنفهم شعبي عربي، وتبنٍّ له، والعمل على تحقيقه. وهذا الموضوع لم تبذل الحركة الشعبية الفلسطينية الناشطة للدفاع عن حق العودة جهوداً باتجاهه. ولذلك لابد من العمل على تشكيل لجنة عربية شعبية من الشخصيات والقوى السياسية والنقابات المهنية والجماهيرية، تنتبئ عنها لجان قطرية في كل بلد عربي لنشر ثقافة حق اللاجئين في العودة لدى الأوساط الشعبية العربية والأجيال الشابة، والدفاع عن حق العودة كقضية عربية وليست فلسطينية فقط.

٨. كذلك، فإن من مهمات الإطار التنسيقي الشامل - إذا تم تشكيله - العمل على تشكيل لجان جديدة، أو تفعيل لجان قائمة، على المستوى الدولي، لمساندة حق العودة لدى مؤسسات الرأي العام الدولي.

٩. هذا فضلاً عن مهمات إعلامية وثقافية، كإعداد دراسات وإحصائيات ونشريات صحافية وإذاعية وتلفازية تتناول قضية اللاجئين بأبعادها السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، للمساهمة في تعزيز التوعية الفلسطينية والعربية والدولية بقضية اللاجئين.

إن هذه الفكرة، أو الرؤية، حول أهمية وضرورة توحيد أنشطة الدفاع عن حق العودة، وحمائته، وإيجاد أطر تجمع بين كل القوى والمؤسسات العاملة في هذا المجال... راودتني منذ عام ٢٠٠١، وبدأت العمل عليها عبر رسالة وجهتها بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣ للعديد من

الشخصيات والهيئات واللجان المهتمة بقضية اللاجئين. وأعدت توجيهها إلى قطاع أوسع من المهتمين بالموضوع بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٢، وتواصلت عبر السنوات الماضية مع العديد من الإخوة المعنيين بالموضوع حول هذه الفكرة. وها أنا أتوجه مجدداً لكل الهيئات والتجمعات والشخصيات العاملة في هذا الميدان، واضعاً بين أيديهم هذه الاجتهادات للاطلاع عليها وإغنائها بأفكارهم. وفي حال لقيت الفكرة قبولهم يمكن عقد لقاء يضم عدداً من الإخوة، من داخل الوطن وخارجه، لبحث الموضوع، والاتفاق على آلية تنفيذه.

بقلم: عبد الله الحوراني

ملحق ٥: البيان الختامي الصادر عن اللقاء العاشر للائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة

تحت شعار "حقنا في العودة إلى ديارنا حق ثابت غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم"، عقد الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة لقاءه العاشر في بيروت بين الخامس والحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ في مخيمي شاتيلا ومار الياس، حيث استضافه كل من مركز حقوق اللاجئين/ عائدون وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وبمشاركة عدد من المراقبين والخبراء الضيوف المهتمين بقضية اللاجئين وحقهم في العودة.

افتتح اللقاء الرسمي في قصر اليونسكو يوم الاثنين ٦/١٢/٢٠١٠ برعاية وزير الإعلام اللبناني طارق متري وبحضور ممثلي سفارة فلسطين والفصائل الفلسطينية وعدد من الأحزاب اللبنانية. وألقى الدكتور طارق متري كلمة أكد فيها مساندة لبنان حكومة وشعباً لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفي حقهم بحياة كريمة إلى حين عودتهم.

من جانبه أكد جابر سليمان في كلمة باسم الائتلاف تمسك اللاجئين بحقهم في العودة، مستعرضاً مسيرة الائتلاف خلال العام الماضي، والتحديات التي تواجه قضية اللاجئين، معتبراً أن منح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوق الإنسان الأساسية، لا يتعارض مع حقهم في العودة. فيما قدم الدكتور سلمان أبو ستة مداخلة تاريخية حول الاستيطان الإحلالي الصهيوني وقضم الأراضي الفلسطينية.

وقد توقف الائتلاف أمام غياب المرحوم عبدالله حوراني الذي وافته المنية في عمّان، ووجه المجتمعون تحية إجلال وإكبار لروح الطاهرة، وثنوا دوره التاريخي في الدفاع عن القضية الوطنية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي مقدمتها حق العودة. كما وجّه

الائتلاف رسالة تضامن ومساندة للمناضل الأسير أمير مخول المعتقل في سجون الاحتلال مثمناً دوره، وسمود أهلنا في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ في وجه مخططات وإجراءات وممارسات النظام الصهيوني العنصري المتمثلة بسياسة التهويد والتطهير العرقي.

وفي إطار اللقاء السنوي للائتلاف النقي المشاركون مع عدد من ممثلي الكتل النيابية اللبنانية بالإضافة إلى رئيسة لجنة الحوار اللبناني/اللسطيني، وناقشوا معهم ضرورة ضمان الحقوق المدنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، في سبيل تعزيز صمودهم والعمل من أجل عودتهم إلى ديارهم التي هُجروا منها. وأكد الائتلاف في لقاءاته هذه على احترام سيادة لبنان واستقراره وأمنه، وضرورة رفع المعاناة عن أهلنا في المخيمات، مؤكداً رفضهم الحازم للتوطين.

وإكراماً لأرواح شهداء شعبنا قام أعضاء الائتلاف بزيارة مقبرة الشهداء في شاتيليا ووضعوا إكليلاً من الزهور على ضريح شهداء المجزرة.

وعقد الائتلاف جلساته الداخلية على مدى يومين (٦ - ٧/١٢/٢٠١٠)، عرضت خلالها تقارير منسقي لجان العودة في مختلف الأقاليم، وجرى نقاشها بعمق. كما توقف المشاركون عند الثغرات والمعوقات التي تواجه عمل الائتلاف، وناقشوا اللائحة الداخلية بهدف تطويرها بما يتناسب مع توجهاته في المرحلة المقبلة.

من جهة أخرى، بحث اللقاء موضوع حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حيث تدارس الائتلاف آليات تعزيز وتوسيع المقاطعة في فلسطين وفي الوطن العربي والعالم، باعتبار حملة المقاطعة أداة نضالية تخدم كفاح شعبنا من أجل حقوقه المشروعة.

أما نقاشات الطاولة المستديرة فتناولت الوضع الفلسطيني المأزوم جراء السياسات العدوانية الصهيونية ضد أرضنا وشعبنا، وانسداد أفق المفاوضات المتعثرة منذ سنوات بسبب التعتن الإسرائيلي والدعم الأمريكي للموقف الصهيوني، في ظل استمرار الانقسام الذي تشهده الساحة الفلسطينية. وأكد اللقاء ضرورة التصدي لسياسة التهجير القسري ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس بأحيائها ومقدساتها، واستمرار الحصار على قطاع غزة، وممارسة الضغط والابتزاز للاعتراف بيهودية الدولة، معتبراً أن هذه السياسة تسعى إلى طمس الحقوق الوطنية الفلسطينية وتكريس الاحتلال ونظام الفصل العنصري.

وفي ضوء المداولات والنقاشات التي اتسمت بروح المسؤولية العالية، خلص المشاركون إلى ما يلي:

أولاً: على الصعيد السياسي:

١. حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره واستعادة ممتلكاته التي طرد منها عام ١٩٤٨ والتعويض عن خسائره المادية والمعنوية؛ حق تاريخي وقانوني يستند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فضلاً عن استناده إلى قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها لقرار ١٩٤٤.
٢. التمسك بوحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب في فلسطين الانتدابية والمنافي، والرفض القاطع لكل محاولات تجزئة هذه القضية أو حل قضية اللاجئين في هذا البلد أو ذاك تحت أية ذريعة أو ظرف.
٣. ضرورة توحيد خطاب العودة والارتقاء بمستواه ليكون خطاباً توحيدياً قادراً على تجنيد طاقات الشعب الفلسطيني بكل هيئاته، وتوسيع هذا الخطاب ليشمل الأبعاد الثقافية والتربوية المتعلقة بمناحي حياة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.
٤. رفض أية تسوية للصراع العربي الفلسطيني - الصهيوني لا تستند إلى قاعدة الحقوق الوطنية والقانون الدولي، والتأكيد أن مرجعيات التسوية الجارية كخطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية لا تلبين الحد الأدنى من حقوق شعبنا، وتكرسان الصلف الصهيوني في طمس الحقوق الوطنية، وخصوصاً حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.
٥. دعوة كل الأطراف الفلسطينية على اختلاف انتماءاتها للعمل الجاد والفوري لاستكمال المصالحة الفلسطينية لاستعادة الوحدة الوطنية، وضرورة إنهاء حالة الانقسام لتعزيز صمود شعبنا في التصدي للسياسة العدوانية الصهيونية، وصولاً إلى نيل حقوقه الوطنية المشروعة.
٦. العودة إلى الديار الأصلية حق ثابت لا يسقط بالتقادم ولا تجوز فيه الإنابة أو التفويض ولا استفتاء عليه، باعتبار أنه حق فردي وجماعي غير قابل للتصرف ولا يمكن مقايضته بأي حق آخر، وإن إنهاء الصراع غير ممكن من دون حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً على أساس تنفيذ قرار ١٩٤٤.

ثانياً: على الصعيد الداخلي وخطة عمل الائتلاف:

- الحفاظ على الطابع الشعبي لحركة العودة بوصفها حركة جماهيرية ضاغطة تمثل مصالح اللاجئين وتعبّر عن حقوقهم، وبالأخص حق العودة إلى الديار الأصلية، بعيداً عن الدخول في معترك التمثيل السياسي، وذلك انطلاقاً من الحرص على تعزيز تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني باعتبارها كيانه الوطني الجامع، وأن حركة العودة هي جزء أصيل من حركته الوطنية التحررية.
- تصليب البنى التنظيمية لمجموعات العودة في كل ساحة من ساحات العمل وتوسيع المشاركة الشعبية في نشاطاتها، وخاصة من قبل الشباب، وإطلاق الحوار وتبادل الأفكار والمعلومات فيما بينها بهدف تطوير وبلورة صيغة تنظيمية جامعة لعملها تكون قادرة على مجابهة التحديات التي تواجهها قضية العودة.
- بذل مزيد من الجهود المنظمة لطرح المشاكل التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في بعض الدول العربية المضيفة، وخاصة في لبنان، من أجل منحهم حماية مؤقتة فعالة تؤمن حقوقهم الأساسية تعزيزاً لصمودهم إلى حين عودتهم إلى ديارهم، مما يتطلب موقفاً عملياً يرفض التوطين، والتهجير، ويوفر سبل الحياة الكريمة للاجئين.
- بذل مزيد من الجهود لتعريف المجتمع الدولي بثغرات الحماية الدولية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون وبالإمكانات الكامنة لمعالجتها، مما يتطلب من الهيئات الدولية ذات الشأن وخاصة الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحمّل مسؤولياتها ورفع مستوى عنايتها بهموم اللاجئين ورعاية قضاياهم، وضرورة تفعيل دور لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين (UNCCP).
- تعزيز دور الائتلاف في الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، في إطار المساهمة الفعالة في بناء شبكة تضامن دولية صلبة من أجل إحكام العزلة على دولة الكيان الصهيوني، وتفعيل آليات الإلزام الدولي المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية.

- التشديد على ضرورة تحمّل مؤسسات م. ت. ف. وهيئاتها المسؤولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم، مما يستدعي تفعيل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية والارتقاء بعملها بما يتناسب والتحديات التي تواجهها قضية اللاجئين.
 - دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لأخذ دورها الفعّال في متابعة طرح تقرير القاضي جولدستون في هيئات الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق بينها وبين المنظمات الأهلية الفلسطينية والدولية ذات الصلة، لضمان تقديم مجرمي الحرب الصهاينة للمحاكمة على جرائم التي ارتكبوها بحق شعبنا الفلسطيني.
 - تعزيز دور المرأة والأطر النسوية العاملة في أوساط اللاجئين بما يساهم في تطوير أداء الائتلاف في الدفاع عن حقوق اللاجئين.
- وفي الختام، إذ يحيي الائتلاف جماهير شعبنا الفلسطيني في جميع أماكن لجوئه ووجوده ليؤكد أن قضية العودة هي هوية نضالية ووطنية جامعة لكل أبناء شعبنا الفلسطيني على اختلاف أطرافه وانتماءاته، مما يتطلب منا جميعاً تحمّل مسؤولياتنا الوطنية، كلّ من موقعه، تجاه وحدة شعبنا باعتبارها سلاحنا الأقوى والأَمْضى والأَبقى لمواجهة التحديات واستعادة حقوقنا الوطنية وفي مقدمتها حق العودة.

بيروت في ١١-١٢-٢٠١٠

ملحق ٦: المشاركون في اللقاء العاشر للائتلاف العالمي لحق العودة الفلسطيني

الاعضاء:

١. مركز حقوق اللاجئين/ عائدون- لبنان
٢. هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية / لبنان (بيت أطفال الصمود، جمعية المساعدات الشعبية النرويجية، جمعية النجدة، جمعية المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية)
٣. بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين- فلسطين
٤. اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية - مخيمات فلسطين- فلسطين
٥. اتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة الغربية- فلسطين
٦. لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومركز يافا الثقافي- فلسطين
٧. المكتب التنفيذي للاجئين -الضفة الغربية - فلسطين
٨. تجمع أهالي المدن والقرى المهجرة والمدمرة- رام الله - فلسطين
٩. الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة - أوروبا
١٠. تحالف حق العودة إلى فلسطين- الولايات المتحدة الأمريكية
١١. مجموعة عائدون- سوريا

الضيوف:

١. اتحاد المرأة الأردنية- الأردن
٢. مؤتمر حق العودة- لندن
٣. دائرة شؤون اللاجئين/ م. ت. ف. - فلسطين
٤. موقع فلسطين في الذاكرة:الأردن/أمريكا

الاجتماع العاشر لاتلاف حق العودة الفلسطيني - لاتحة بأسماء المُشاركين

1	نايف حوال	فلسطين	مركز بديل بيت لحم	00961-3-856507	njarrad@mail.com
2	جمال شاتي	فلسطين	إتحاد مراكز الشباب الإجتماعية مخيمات اللاجئين/ الضفة الغربية	00961-3-062978	jciamal@hotmail.com
3	ناصر شرايعة	فلسطين	المكتب التنفيذي للاجئين	00972-599653888	Nsharaya@yahoo.com
4	عمر عصفاف	فلسطين	جمعية القرى المهجرة	00972-599255574	onassaf@yahoo.com
5	تيسير نصر الله	فلسطين	لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين مركز يافا الثقافي	00306-932191932	tayseernasrallah@hotmail.com
6	رفعة أبو الريش	فلسطين	إتحاد المراكز التسوية / الضفة الغربية	0064-18402927	Refa_Mustafa2000@yahoo.com
7	ماري شوقاتي	اليونان	لجنة حق العودة - اليونان	00333-611679102	marieraya@gmail.com
8	عايد أحمد	السويد	لجنة الدفاع عن حقوق العودة / السويد	00333-611679102	ayed@dc-i-pal.org
9	وليد عطا الله	فرنسا	لجنة حق العودة - فرنسا	0031-104750047	Omnieretourfrance@hotmail.com
10	ابراهيم البار	هولندا	لجنة حق العودة - هولندا	00961-3-856507	i.albaz@hbwp.nl
11	حنا خليل	أميركا - هيوستن	ائتلاف حق العودة / أميركا	00961-3-062978	hanatk@earthlink.net
12	جليل سليمان	مجموعة عائلون / لبنان	مجموعة عائلون / لبنان	00961-3-106568	jsleiman@inco.com.lb
13	محمود العلي	مجموعة عائلون / لبنان	مجموعة عائلون / لبنان		
14	علي زيدان	مجموعة عائلون / لبنان	مجموعة عائلون / لبنان		

	00963114413746	مجموعة عائلون / سوريا		رجا ديب	15
	00963114413746	مجموعة عائلون / سوريا		دياب ديب	16
	00963114413746	مجموعة عائلون / سوريا		روان اللبائش	17
npa@cyberia.net.lb	00961-3-645001	المساعدات الشعبية للترويجية		وفاء اليسير	18
kassemaina@socialcare.org	00961-3-233053	بيت أطفال الصمود		قاسم عينا	19
	00961-3-523473	النجدة الاجتماعية		لبلى العلي	20
58	00961-3-638025	المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية		ريفا حمدان	21
info@plands.org Omranco@kems.net	00965-22444650	مؤتمر حق العودة / هيئة أرض فلسطين	الكويت	سلمان أبو ستة	22
k251@hotmail.com www.hussankhader.org		لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين / رئيس اللجنة	فلسطين	حسام خضر	23
Elyan167@hotmail.com		دائرة شؤون اللاجئين / رام الله	فلسطين	محمد عايدان	24
jwu@go.com.jo	00962776289549	إتحاد المرأة الأردني	الأردن	أزهار صالح	25
jwu@go.com.jo		إتحاد المرأة الأردني	الأردن	أمينة بكر	26
Rakan_m0412@yahoo.com	00962795599108	موقع فلسطين في الذاكرة	الأردن	ركان محمود	27
givarar72@yahoo.com		إعلامي	كندا	خالد بركات	28

ملحق رقم ٧: تعريف بالائتلاف الفلسطيني لحق العودة

شكل اللقاء التنسيقي الأول الذي عقد في قبرص بمبادرة من بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في تشرين أول عام ٢٠٠٠ الذي ضم عدداً من المؤسسات والهيئات واللجان الفاعلة في أوساط اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من مختلف مناطق الوجود الفلسطيني أساساً لتشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة والذي أعلن رسمياً عن تأسيسه في تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠١ في ختام أعمال اللقاء التنسيقي الثاني الذي انعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل.

التعريف

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة (الائتلاف) هو إطار أهلي مؤسساتي، يعمل باعتباره مجموعة ضغط شعبية تضم جمعيات واتحادات ونقابات ولجان من مختلف أرجاء العالم ضمن إطاره الائتلافي، وتعمل من أجل هدف واحد هو الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية. ولا يسعى الائتلاف إلى التمثيل السياسي، انطلاقاً من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ولاية الائتلاف الجغرافية

يعمل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة في الأوساط الفلسطينية والعربية والصديقة التي تشارك الائتلاف المبادئ والأسس والأهداف التي أقيم من أجلها. ومقره الرئيس فلسطين.

حق العودة أساس الائتلاف

- حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين إلى بيوتهم وديارهم التي هُجروا منها منذ العام ١٩٤٨ وطيلة سنوات الصراع الفلسطيني/العربي-الإسرائيلي هو حق وطني، وحق إنساني كفلته شرعة حقوق الإنسان جميع المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وحق قانوني مقرر بموجب قرارات الشرعية الدولية وخصوصاً القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٧ لعام ١٩٦٧.
- حق العودة جزء لا يتجزأ من حقوق اللاجئين الفلسطينيين عامة (ومنها الحماية واستعادة الممتلكات والتعويض) التي هي بدورها جزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. حق العودة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحق تقرير المصير، وبهذا المعنى تصبح العودة شرطاً مسبقاً تقتضيه ممارسة حق تقرير المصير، كما يكتسب هذا الحق بعداً جماعياً وليس فردياً فحسب.
- قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وحدة واحدة لا تتجزأ في مختلف مناطق وجودهم (فلسطين التاريخية، الدول العربية المضيفة، ومختلف مناطق العالم).

أهداف الائتلاف

- يهدف الائتلاف الفلسطيني لحق العودة إلى الدفاع عن حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية على أساس مبادئ الحق والعدل المطلقين ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي المقدمة منها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ويسعى الائتلاف إلى تحقيق أهدافه من خلال:
- حماية وتجذير حقوق اللاجئين في مواجهة التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
 - التصدي لجميع المبادرات ومحاولات الالتفاف على حق العودة وطمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.
 - تعزيز وحدة قضية اللاجئين بوصفها قضية وطنية جامعة للشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية وفي جميع بقاع الشتات والمنافي.

- تقوية المؤسسات والهيئات العاملة في أوساط اللاجئين للوصول إلى بنية مجتمعية صلبة قادرة على الدفاع عن حقوق اللاجئين، وفي المقدمة منها حق العودة.
- العمل مع الجهات المعنية من أجل توفير الحماية الدولية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم.
- العمل على تدعيم حملات شعبية دولية تهدف إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تتصاع لقرارات الشرعية الدولية، وتقوم بالاعتراف والتنفيذ الكامل لحقوق اللاجئين) حق العودة، استعادة الممتلكات والتعويض).
- التصدي لجميع المبادرات الساعية إلى التخلي عن حق العودة بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وحقاً فردياً وجماعياً غير قابل للتنازل أو الإنابة أو الاستفتاء.
- دعوة الجهات المعنية (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين - الأونروا، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، والدول العربية المضيفة، وغيرها) للقيام بواجباتها تجاه حقوق اللاجئين الفلسطينيين.
- التنسيق والتعاون مع أطراف حركة العودة من أجل الوصول إلى حركة واحدة وموحدة.

هيئات الائتلاف:

- يتكون الائتلاف من ثلاث هيئات رئيسة وهي:
- المرجعية العليا:** تشكل اللقاءات التنسيقية الدورية والاستثنائية لأعضاء الائتلاف الفلسطيني لحق العودة المرجعية العليا للائتلاف، ويناط بها مسؤولية وضع إستراتيجية عمله وخطته المستقبلية.
- لجنة التنسيق:** لجنة تنسيق الائتلاف مكونة من أربعة مندوبين عن كل من أمريكا الشمالية وأوروبا والدول العربية المضيفة وفلسطين إلى جانب منسق الائتلاف. ويناط بها الإعداد للقاءات التنسيقية، ومتابعة التطورات المتعلقة بقضية اللاجئين، ووضع الخطط لتنمية موارد الائتلاف المالية، ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن اللقاءات التنسيقية.
- منسق الائتلاف:** مؤسسة أو لجنة أو اتحاد أو جمعية يتم انتدابها للاطلاع بمهام تنسيقية مستمدة من الخطة العامة وضرورات التواصل.

أعضاء الائتلاف:

- بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين / فلسطين - بيت لحم.
- لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين / فلسطين.
- إتحاد مراكز الشباب الاجتماعية - مخيمات اللاجئين / فلسطين.
- اللجان الشعبية - مخيمات اللاجئين / فلسطين.
- اتحاد مراكز النشاط النسوي - في مخيمات الضفة الغربية.
- المكتب التنفيذي للاجئين في الضفة الغربية.
- جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين / فلسطين ١٩٤٨.
- مجموعة عائدون / لبنان.
- مجموعة عائدون / سورية.
- هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان.
- الكونفدرالية الأوروبية للجان الدفاع عن حق العودة، (فرنسا، النرويج، السويد، هولندا، بولندا، ألمانيا، اليونان، سويسرا).
- تحالف حق العودة / أمريكا الشمالية.

Session 6: Discussion on Conference Statement “Beirut Declaration”

Recorded in Arabic by Chair and Rapporteurs of Session (Jaber Suleiman and Jamal Shati)

Session 7: Closing Session

Jaber Suleiman announced the end of Aidun-Lebanon tenure as Coordinators of the Coalition.

Lebanon chosen to Coordinate the coming year by consensus (except one statement that Syria could take Coordinator position and the coming conference be held in Lebanon), member organizations in Lebanon to decide which member organization to assume role of Coordinator.

- Ensure youth participation in Coalition meetings;
- Coalition website should be utilized by all member organizations;
- Suggestion to unify name and logo of all our organizations cannot work because organizations will not erase their own names that they have built over years to achieve “branding” – however branding of the Coalition as it exists now is important and possible;
- Organizations should send a one page update of their activities, that together can be a monthly newsletter as well as a website update;
- Invite the Palestinian Youth Network to join the Coalition;
- Coordinating meeting between us and the other ROR groups and formations that can be facilitated by Salman Abu Sitta;
- Each organization to continually suggest updates to the website, and to have a clear mechanism for the coordinating committee to decide on what is added to the site;
- Possible Nakba activity: Coalition petition that can be submitted to governments in our different countries;

5. a. Discussion of Recommendations/Decisions:

- International Conference: No agreement on this;
- Internationally Coordinated Events for Coalition (to be organized by the Coalition): Nakba Commemoration; Anniversary of Resolution 194; Refugee Day: June 20; Coordinating committee will investigate and suggest dates for coordinated days of action;
- Aidun Refugee Camp to be organized under the banner of the Coalition;
- Membership regulations exist and will be distributed by coordination committee with the procedures decided in previous meetings;
- Discussion on membership for organizations with factional affiliation;
- On coordination with other return movement formations: decision to coordinate on activities and events, efforts to coordinate organizationally in the past have failed but continue to be desired;
- There exists a unified name for the coalition: “Global Palestine Right of Return Coalition” – الإئتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة
- Coordination team will look into getting proposed visual logos
- Member organizations to work to increase youth representation in future Coalition Annual Conferences

Other proposals recorded by meeting chairs (Jaber Suleiman and Jamal Shati)

Session 5: Action Plan

Recommendations for Recommendations and Decision:

- Unify name, logo, website with a coordinating committee that meets at least once every two months by conference call;
- Unified action according to an agenda on important dates are should be the time for coordinated action;
- International conference on ROR on a relevant occasion;
- Basis of membership should be something we revise and agree upon;
- Slogan: “There is no alternative to our return (ILA al-diyar)...”
- Meeting of the member organizations in the Coalition working in Europe
- Expand membership, and to invite the National Committee to Commemorate the Nakba to join the Coalition;
- Task the next coordinating team with ensuring prominent media presence for the coalition at national occasions and in response to any attempts to compromise on the right of return;
- Coalition coordinators are responsible for bringing all members’ attention to such attempts at compromise;
- A preamble to by-laws identifying the coalition in clear and concise language;
- Cancel debts of member organizations, and to re-commence charging membership fees to \$100 per organization per year;
- Work to expand the coalition by identifying potential member organizations, and to make a decision on organizations affiliated with political factions;
- Three coordinated events at least per year;
- Participation of member organizations in updating the website, and producing a newsletter;
- Three events: Nakba commemoration (day of the Palestinian refugee); Anniversary of UNGA Resolution 194; Aidun summer camp can be organized under the banner of the Coalition IF there is real youth participation from member orgs. In the summer camp
- Remove any allusion in the by-laws to the Coalition being a party – such as the yearly memberships;
- Publish a seasonal electronic update of Coalition activities;
- Decide on a yearly theme for the Coalition for each year, and work within this theme for the year;
- Issuing statements in a timely manner, responsibility of the coordinators and the member organizations;

real challenges are not in representation, they are in: 1) absence of the refugee issue in the negotiations – the most recent signposts of which were the Arab League conference, and the Road Map. The priority of a negotiated settlement has given the Israelis a veto on the implementation of refugee rights; 2) statements and statistics that purport to show that Palestinian refugees do not want return and that have a clear political agenda;

- Our own bylaws make clear that we have no aspirations to representation, since the PLO is the sole legitimate representative. The purpose of this Coalition is to unify not to divide.
- On revitalizing the PLO, the restoration of the Charter is essential.
- The Coalition has no visibility – it doesn't exist on the ground, one main task needs to be to declare the existence of this Coalition. Recommendations to be submitted to the organizing committee for inclusion in the conference report.

Responses to discussion by Dr. Salman Abu Sitta

- PLO is the sole legitimate representative on the basis of a representative Palestinian National Council – the main achievement of which is our observer seat at the UN. Let's put this issue aside.
 - All the evidence suggests that the work that has been done by this movement becomes useless if we do not have the ability to represent it politically, and such a representation need not erase or replace the PLO;
 - Things that the PLO is not doing need to be done. Who will do them – who will respond to the various statements and positions being taken that undermine our struggle for return?
 - Where are Palestinians in '48 in the PLO? The over 300,000 IDPs – who will represent them? Would creating such representation signal the end of the PLO? I don't think so – but the work needs to be done.
 - I support the idea of a meeting between representatives of the various rights of return formations and would be happy to help with this.
 - On balancing between popular and official representation – nothing can eliminate the right of return as an individual right. States/governments offer protection in return for taxes and abiding by laws – we cannot expect them to go and work to implement my rights elsewhere.
- ** Recommendation that Conference sends a salutation to Ameer Makhoul – Omar Assaf chosen to draft.

- Most of the return committees are independent in one way or another – but some are tied to specific factions and as such receive more media attention;
- On the idea of a refugee formation, some organization would indeed be very important, even if it doesn't aspire to be a political party. I have a question, HOW do we reform the PLO? All speak about this reform, but it is frustrating that this is where we will put our efforts but how will this happen?
- The international community and Israel are not just, and will do nothing for us just because ask – the issue is power – if we are strong we will take our rights, if we are not, we can just keep speaking for ever.
- The Coalition work and coordinate with all other formations working on the return, to work towards elections to the Palestinian National Council;
- As a Coalition that is part of the return movement we face 3 challenges: 1) building a discourse and culture of return, and in this we've been largely successful; 2) coordination between ourselves and with others; 3) ways of working – these last two are what we should be focused on here. There are bigger questions that concern us as Palestinians and as refugees, and these are taking up all the time in this discussion, but they are much larger and beyond our limited capacities – we should focus on goals that are within our reach that will take us to the bigger issues.
- The fact that we are not coordinating with other return formations tied to other political movements is affecting the way we are perceived by allies and activists in our western communities. Suggestion that there be a meeting, perhaps mediated by Dr. Abu Sitta, as a preliminary coordination meeting of right of return committees of the different tendencies, to perhaps have a united front in which to work at least in the West;
- Palestinians in Jordan are the biggest Palestinian presence in the exile. In Jordan, the refugees are not political represented, and the PLO plays no role. Our political identity is eliminated because we were forced to take Jordanian citizenship. The PLO has clearly left Palestinians in Jordan without a political reference, and it is a central need for us. There doesn't seem to be a desire or efforts to actually revitalize the PLO, and so we need perhaps to think of alternatives as a political reference for the refugees.
- We are not just talking about the challenges facing the Coalition, but about the cause as a whole. The issue of representation should not be discussed here, because it is beyond what we are here to discuss. Dr. Hourani's paper is a solid basis for discussion on the challenges: the

- There is still a relative consensus in Palestinian communities that the PLO is the sole legitimate representative – this is something that the non-PLO factions have stated this. The objections are on the hijacking of the PLO by a certain political tendency. The priority is to win the PLO back to the people.
- In Jordan and Syria for example, we are supposedly “represented” by certain government departments that don’t represent us, but take decisions as if they do. How can we balance popular representation and official representation;
- On challenges: we should start from the most recent developments in the struggle: 1) there is an increase in the violation of Palestinian rights – particularly the campaign to gain recognition of Israel as a Jewish state, and the intensification of the Judaization of our homeland; 2) In light of the destructive campaign against our people in the ’48 Palestine, we need to intensify efforts to incorporate our sisters and brothers there into the return movement and strengthen and support their campaigns and institutions; 3) We need to clearly reject any attempt to trade our rights for a state, and to reject plebiscites on our rights, rights cannot be voted on; 4) there are also demands regarding the protection gaps facing Palestinian refugees, we see this in the Goldstone report, the shrinking of the UNRWA budget and responsibilities – there is a thin line between demanding better civil rights and quality of life on the one hand and resettlement on the other – we need to ensure that the UNRWA and UNHCR continue to bear their responsibilities until the return; 5) there are concepts that we are trying to develop, particularly the rights-based approach to our work to have the implementation of the return as a fundamental right; 6) will we continue as a return movement to repeat slogans, or shouldn’t we shift to actual trying to implement the right directly as our people in 48 Palestine have begun to do in recent years; 7) issues we must to: to enable our organizations: to have continuous work that works to build a stronger movement, to focus on building the capacities of our youth to ensure continuity, and on representation – we are a pressure group that is independent, but we are not something outside of the national movement, but a priority for us is the unity of our people that much was sacrificed for through the PLO; 8) there is a national consensus to rebuild the PLO based on elections, and we should not be outside of this consensus.
- We have to be within the PLO framework if we want to revitalize it and reform it.
- There has been, counter to Dr. Abu-Sitta’s remark, opposition to return activism in the Gaza Strip;

- The main obstacle to a refugee formation is the division of the Palestinian political forces, the end of which is not in sight; The 1996 tour of Palestinian intellectuals to suggest such a formation faced a strong opposition as something that may pose as an alternative to the PLO. Such an idea should not be rushed, and requires a great deal of ground-work before it can take off, if indeed it is desirable;
- Name and message should unified in what we do (“branding”), could also organize a conference calling for one state solution;
- Very important Greek film from the 1970s called “Hanna K” – shows the futility of using Israeli legal system to fight for return;
- We need a mechanism/strategy to create a refugee formation, how are we to do this given the existing factional situation?
- Hourani paper is a history of the present, a description of the current situation.

Page 1: movement “succeeded” – no need for the word “succeeded”

Page 2: There are no parties in Jordan who’s main demand is return

Page 2: Palestinian efforts were not limited to official channels, popular efforts worked at all levels

Page 3: In early days of PLO, return not referred to as “right to return” as was not based on such a premise On his recommendations,

pt.4: from launch of the Palestinian movement, have always opposed Zionist programs, this is not limited to the return movement

Pt.5: We do not need a political program to respond to Israeli allegations – this response can be a component of the work of the return movement

** In general, the recommendations seem quite general, and not very specific

- On the issue of representation – the idea of a refugee-specific political formation to represent Palestinian refugees is dangerous, this should remain in the PLO despite its current flaws (and as such the emphasis should be on its revitalization)– the work of coordinating the work of formations working on refugee rights that this Coalition is doing is something else;
- We have spoken about working on building popular, and particularly youth awareness, in Palestinian society in light of the widespread and increasing ignorance. On a Palestinian level, we are not united, not in our understanding or in our vision – whether on the level of the political movements, but also on the grassroots level. One difference is on what return itself means. The PLO for us is a national achievement, and needs to be revived; any body that tries to replace it will only serve to deepen the division. There is still a big challenge for Palestinians in the west, there is still much work to be done; a change in the situation requires a change in the imbalance of power.

- This should not be seen as an elite movement, it is the responsibility of everyone to participate in this form of struggle;
- On the Histadrut – we should differentiate between the GUPW and the PGFTU – the GUPW is the PLO institution that represents Palestinian workers in the PLO and was connected with the Eastern-socialist bloc. The PGFTU was formed in occupied Palestine – and is not currently related to the GUPW- and is connected to the Western ITUC. More recently there has been the formation of the independent workers union. The PGFTU’s relations with Israeli institutions have continually formed obstacles to BDS efforts in the global labor movement – the BNC has taken action to demand clarification on the PGFTU’s position and has frozen its BNC membership. It should be noted that the main decisions of the PGFTU are taken by the Palestinian factions.
- There have been some very important Arab BDS achievements, these should be collected and developed.

Wissam Salibi

- On elitism, we have to get our language, goals, and strategy in order so that we can launch a grassroots campaign;
- There are companies that operate here in Lebanon that do not sell retail, but have offices here and are also directly complicit in various Israeli crimes. How we deal with such companies need the appropriate tactics to combine elite and grassroots action;
- Intellectuals also have an important role to play in research and getting the information out to the people.

Session 4: Discussion on Papers on Challenges Facing Return Movement

Paper 1) Condolences expressed on the death of Abdallah Hourani, who prepared the paper he was to present before his death. Paper read by Muhammad Jaradat

Paper 2) Presented by Salman Abu Sitta on Obstacles to Refugee Return

- The revival of the PLO should be the priority when we speak about representation, and the central point here is the National Charter on which the PLO was formed – we do not recognize the “amendments” made to the Charter. As for the idea of a refugee political party, our people will not support this because there already too many dysfunctional parties. Palestinian refugees are exhausted of an ever-worsening situation;

- We have not mentioned that certain PA officials have played crucial roles in breaking the boycott, and as a result we have not included the need to deal with such violations in thinking about strategies for building the BDS campaign;
- We should also think about Palestinian and Arab businessmen who are investing in Palestine, and the relations that they are building with Israeli capital, and how to counter this.

Speakers closing comments:

Samah Idriss:

- On negligibility of economic effects – this is inaccurate. The official Arab boycott which ended with the Oslo agreements cost Israel 89 billion dollars. It is the large global companies that make Israel a viable state economically – we can see BDS as the third intifada, that has grown strong in various countries;
- BDS is about isolating Israel – it is a continuation of the liberation struggle, the change is in the emphasis in favor of isolation – and in the Arab world this emphasis translates differently in each country.
- Just as boycott should not be limited to settlements, should not be limited to “made in Israel” what about all the companies that support Israel? This should continue to be the focus of the BDS efforts in Lebanon, in addition to the academic, cultural boycott targeting artists, writers, etc.
- The next step should indeed be a Lebanese and Palestinian conference to plan and strategize a BD campaign in Lebanon;
- The upcoming international day to boycott Coca Cola (19 September) and we should capitalize on such opportunities to connect with other boycott campaigns around the world.

Muhammad Jaradat:

- On Jewish activists – the question is not about Judaism, it is about Zionism – there is never a problem with working with Jewish activists, the problem is with Zionism and Zionists;
- On the issue of the PA and its institutions: the decision to boycott settlement goods may indeed be as much as the PA can do given the circumstances – we should simply make the best of this – through this decision and the capacities, it opened the possibility to go door to door to talk to people about BDS;
- We should know that there is good coordination now between the PA’s karama campaign and the BNC – and international representatives have been asked by the foreign ministry not to obstruct BD activities;

- Proposal (Jamal Shati): To develop the BD campaign and its participant organizations, and deepen and broaden the work; increase coordination between BDS campaigns; unify language/discourse relating to BDS as a complementary form of struggle;
- The basis of BDS is that Israel is an apartheid racist state – this realization of apartheid is what brought the success of the isolation of South Africa. We need professional research that shows the racism of this state, and that can be used as a basis for such a campaign;
- On Arab level there are two types of situations: states that are openly normalizing with the Zionist state and those that are maintaining the position of anti-normalization. But even in the states that are normalizing, there is still a popular attitude of refusing this;
- Zionist experts (approx 250 of them) have come together to plan for Israel until the year 2020, we have received these documents and translated them to Arabic, and have been published by the Center for Arab Studies – the main idea of these recommendations are to get peace agreements with Arab states to bring about a stability that will encourage foreign investment in their economy – it is this economic aspect that informs most of their political thinking – the most powerful blow we can strike is that which affects this economic thinking, and recreates the reality of Israel as a bad investment;
- There is a new front that we need to be aware of which is China – the Israelis are working hard to build strong ties with this economic giant, and this should be an important focus of our attention;
- For BDS activities in Lebanon, work should be broadened to the students and youth – they are already building the nucleus of a strong BDS campaign, and should be involved and supported;
- In Palestine, we are seeing the news that BDS is limited to settlements, this makes no sense – what is the difference between the settlements in 67 occupied Palestine and those in 48 occupied Palestine;
- It seems from what people have said from various places, is that official Palestinian positions (whether PA or unions) are acting as obstacles to the BDS efforts of activists around the world, if this is true, what should be done to stop this?
- How do we approach allying with Zionist and non-Zionist Jewish organizations that protest certain Israeli atrocities? Is this normalization?
- On the relation between BDS and return movements, the importance for us is to connect Israel's denial of refugee return as one of the most important reasons for isolating this regime;
- Since BDS requires grassroots work, will require emphasis on youth and voluntarism, and creative forms of outreach and activism;

Points raised in discussion:

- No need for BDS to contradict any other form of struggle;
- Importance of a Lebanese based BDS campaign is in bringing in Lebanese civil society, and allowing some room for independence;
- Importance of BDS and what it is tied to is not just apartheid, but is the ongoing process of massacre and ethnic cleansing that has been integral to the implementation of the Zionist project;
- Palestinians today are faced with “forced normalization,” have had to build a strong grassroots boycott campaign, going from home to home, benefited from European methods of activism have been useful – approaching BDS as one form of struggle makes it not contradict other forms of struggle – forms of struggle should be approached as complementary;
- Anti-normalization activism in Lebanon has retreated in the past few years becoming limited to a few intellectuals, but the strategy used of grassroots activism to reach the people (students, etc.) should be revived – if it is not used, it remains a slogan;
- BDS success has been uneven, in some countries there has been amazing success, while in other countries there is very little; we will need an organizing meeting in Lebanon to follow up on these ideas and see how to rebuild and develop the BDS campaign here;
- BDS has largely been an elite movement here, if it doesn’t reach “the street” as a real campaign it will not be successful – needs to become a culture of not normalizing – should approach this professionally as well with posters, and messaging, etc.;
- Calling for boycott of hundreds of brands makes boycott something very burdensome, and affects the credibility of the campaign itself – needs to be clarified, researched, etc. to be credible;
- Boycott is not just economic (economic effects may be negligible for Israel); the effect is in the media and culture; there are numerous anti-normalization organizations throughout the Arab world, we need to bring these efforts together – we should also be aware of the re-labeling practices that allow Israeli goods to enter as products of other countries;
- Should completely tie our work for the return to BDS, as BDS requires its own specialized work;
- Return struggle and BD intersect in many ways, but as a right of return defense movement, the return should remain our main priority. This does not mean not participating in BDS actively, but that it should not take away from our essential role and priority and specialization in monitoring and responding to issues directly affecting the refugee struggle to return;

- The Coalition has a position on the PLO as sole legitimate representative, we also have a position for the one state solution, as it stands, and these two positions are in complete contradiction. Our political affiliation should be limited to the cause of refugee return, not to one entity or another – each formation must be judged and worked with solely based on its position and activity on the right of return and work towards the implementation of this right.

Speaker 11:

- On popular base of membership organizations, our emphasis should be on popular effectiveness rather than popular membership – a one person organization in some cases can do far more than a one-hundred person organization.

6 December 2010

Session 3: Discussion on Badil and Aidun Papers on Campaign for Boycotts, Divestment, and Sanctions (BDS) Campaign

Badil paper presented by Muhammad Jaradat

- History of BDS campaign since Durban 2000, and BDS call of 2005
- Massive success in west and Africa – role of South African activists highlighted
- Failure of Palestinian activists in developing Arab world BDS, lack of follow up on Arab BDS conference

Aidun paper presented by Wissam Salibi

- Idea to launch a Lebanese Call for BDS, based on right to know, right to justice, and reparation for crimes committed by Israel against Lebanon over the past five decades (and including refugee return)
- Push forward BDS as a broad based ARAB demand
- Need more Arabic language BDS campaign information

Samah Idriss:

- Need to avoid friction that can emerge from BDS as developed in western oriented, legally based approach – and Arab world BDS/anti-normalization approach which was one part of liberation struggle against Zionism – the western oriented approach should not be imposed on a public that supports the armed struggle.
- Zionism and occupation should not be reduced to “apartheid”
- BDS should not be presented as alternative to armed struggle

- We need to base some of the conclusions and recommendations based on these achievements and shortcomings, as well as a work plan (rather than a strategic plan) that highlights the goal of mobilizing Western public opinion in support of refugee return;
- We need a committee to compile the recommendations from this discussion and bring to the broader coalition;
- We need a committee to draft revisions to our by-laws, especially with regards to membership and its requirements.

Speaker 8:

- The Coalition is not just an organization, it is a part of the Palestinian people, what affects the people affects us, and our stated position that the PLO is the sole legitimate representative of the Palestinian people no longer resonated with the people, so many do not feel represented by the PLO. This position also acts as an obstacle to coordination and alliance building with non-PLO factions. Even activists in the West are refusing to cooperate with what they see as institutions that have sold out on the rights of their people. We need to take a position that is either “with the people” or with the “institutions of the negotiations process”

Speaker 9:

- We should not be party to an intra-Palestinian division (by having a position that the PLO is the sole legitimate representative in our constitution)
- We need to maintain and make clear our independence for activists in each place, and organize in a decentralized fashion based on the agreement of all on the core principles of the return movement;
- Language of Coalition literature and documents should be accessible to all, and not complicated.

Speaker 10:

- The shortcoming of the Coalition in recent years is largely a function of decreased direct coordination between coalition members organization. Recent examples are the difficulties facing Rania Madi in organizing a Coalition meeting in Europe despite hours of work communicating with members; another example is the Aidun-Syria summer camp in which Coalition members did not participate – Aidun was forced to directly communicate with other refugee centers (non-members of the coalition) to get youth participants from Palestine.

- As organizations and committees we each have our own programs and activities, the activity of the Coalition is the aggregate of these programs and activities, so long as the culture of return is the central component of the work;
- While we may want to have a small number of events that we coordinate all together and that are done under the banner of the Coalition, most of the work is done by each group separately but where the result flows into the goals of the Coalition;
- Ten (eleven) years after the formation of this Coalition, some member organizations are still not legally registered in their countries
- It was wrong to present our reports on a country by country basis, reports should be consolidated into regional reports and presented as such;
- Some of the member organizations have advanced impressively, while others have seriously lagged behind, and have thus become a burden/liability. This takes resources away from other member groups.
- Depending on the coordination team to carry out the work is irresponsible. In addition, failure to pay the membership places coordinators and member-organizations administering funds in violation of their agreements with their own funders. This is very dangerous and unacceptable.
- Elite work is preferable to work that allows us to cheer for ourselves and preach to the converted. In and of itself it is not a criticism, and this should be reflected in the by-laws.

Speaker 6:

- Yasser Abed Rabbo's appointment to the PLO Executive Committees secretary is entirely unacceptable and should be strongly opposed;
- We have failed to bring about the formation and activation of ROR defense committees in the Arab world; we should include this in our coming action plan.

Speaker 7:

- Aidun paper needs a clear introduction defining the period that it covers (period since the last Coalition conference);
- Introduction also needs to highlight the following:
 - Structural achievements of the Coalition, such as the Higher committee to commemorate the Nakba in Palestine; the increased coordination between Palestinian civil society, Lebanese civil society and PLO institutions in Lebanon;
 - Gaps in the Coalitions work, such as the lagging behind of certain member organizations, and the lack of influence on official Palestinian positions which have continued to deteriorate;

Speaker 3:

- In Palestine, the Higher Committee for the Commemoration of the Nakba offers a coordination mechanism that seems to be absent in other countries, could serve as a good model to be adapted elsewhere;
- On the difficulties of mobilizing public opinion – the experience of Badil has shown that framing refugee rights (specifically right to return) as a central part of human rights has opened doors and opened people’s ears as well to some extent. Could be useful in advocacy in general;
- On Coalition members/membership: some member groups seem to be individual or superficial (attend annual conferences but do little else as part of the Coalition) – membership should be limited to active organizations with popular membership;
- Concepts: The “culture of return” has indeed gone quite far, but not yet far enough, there still exists confusion on “return to the Palestinian homeland;” and the emerging characterizations of Palestinian refugees as “Emigrants/expatriates” which are very dangerous. Need to increase work on culture of return with proper concepts, as well as tying Israel to the crimes of Apartheid and Population Transfer/Ethnic Cleansing;
- The Coalition needs a clear action plan for the coming year if we want to properly evaluate our work at the next conference. One area where we can play an important role as a coalition is youth education and mobilization in replicating the Badil experience of the Youth Program in more and more places;
- Re: relations to other groups and formations: this has been problematic with groups that see themselves as alternatives to the PLO, that take the position “either you join us or we don’t want to work with you”
- It is certain that the Return movement needs to play a unifying role, building on return as the common denominator.

Speaker 4:

- Even if we are not all popular based organizations we can play an important role in providing resources, such as educational resources like syllabi

Speaker 5:

- We should not ignore the existing achievements of the Coalition. Badil is working on a study of the right of return in public and official discourse, and the statistics we have managed to collect thus far show a clear rise in the profile of the return movement and its demands in the past few years.

Session 2: Discussion of Aidun-Coordination Committee Paper *Paper presented by Mahmoud Ali (Aidun-Lebanon)*

Note: Discussion incorporated points raised by Aidun paper as well as morning committee/country reports

Speaker 1:

- Coalition should always be seen as *part* of the broader ROR movement
- Main question is how do we re/invigorate this movement as a whole
- The movement as a whole is still a “nukhbawi” (elitist) movement, distant from most refugees – must emphasize reaching the people in “the street”
- Must think on how to be most effective as an intra-Palestinian lobby/pressure-group that can ensure that Palestinian leaders are unable to compromise on our fundamental rights
- Issuing political statements is not enough, leaders need to feel the immediate effects/consequences of compromising on rights
- Activists in the West Bank in particular have a special responsibility to escalate beyond political statements
- Effectiveness of the coalition requires accountability of member organizations as well as accountability of coordinating body – it is a function of by-laws and structure

Speaker 2:

Comments on Aidun paper:

- Page 1, Para. 2: Phrasing limits/equates the movement to the Coalition, as having started in 2000. This is unfair and inaccurate, need to incorporate the broader history of the return movement in our language – that 2000 (establishment of the ROR Coalition) was an attempt to organize and consolidate existing efforts;
- Page 1: is just a diagnosis of the shortcoming of the coalitions work – needs to go beyond this to an explanation/analysis of these shortcomings (“why” not just “what”), this analysis is lacking in the paper;
- Page 2, Para. 1: In addition to critique of elitism, we should add a critique of “mawsimiya” (seasonalism) – that takes two forms: 1) a routine of commemoration events that lack creativity and newness; 2) reactivity and lack of proactive campaigning (reacting only to compromises of leaders or Israeli excesses in brutality);
- Page 4, point #2: reference to Israeli policies is too general, should be specific on whether we mean concept of “Jewish State” or something else.

record by Guinness. Publication of paper by Naseer Aruri on possibilities of two-state solution, paper by Hazem Jamjoum on BDS campaign, and a third paper on Refugee perspectives published as Aidun papers. Also published the Salman Abu Sitta map of Palestine in various sizes.

- Palestinian civil rights: organized presentations, participated in March for Civil Rights, presented Palestinian position to UNDP and to Lebanese parliament, also participation in various workshops and seminars on the topic of Palestinian civil rights, role of UNRWA, governance.
- BDS campaign: attempts to bring refugee community to play more active role in BNC, attempt to create a BDS coalition of 10 organizations Lebanese and Palestinian, to launch a systematic BDS campaign.
- Most recent issue of *Haq al-Awda* focused on issue of Palestinian civil rights in Lebanon.

Syria (*written report distributed to meeting*)

- The only independent organization working in Palestinian refugee community (with good relations with all factions). Three central programs: Shabab, Nashi'a, Mobilization and Awareness
- Shabab (Youth) Program: Deir Yassin and Nakba commemoration events. Approx. 40 youth activists, detailed recreation of the expulsions, oral history testimonies of Nakba generation shared between families, stories and descriptions of places of origin. Participation from Hom and Aleppo. Annual summer camp very successful, over 40 participants from occupied Palestine as well as from Jordan. Opening ceremony a massive festival (over 3000 people) including singer Mays Shalash.
- Awareness and Mobilization: cooperation with UNRWA and Syrian Palestinian refugee department, activities on 60th anniversary of UNRWA, involved activists from most refugee camps in Syria, workshop had a major impact on getting the activists' voices to the heads of departments within UNRWA. Focus on follow-up after the workshop, proposal to create a tri-partite committee between Aidun, UNRWA, and Camp organization representatives. Ideas to bring together refugee rights defense committees in Syria.
- Nashi'a: in cooperation with Badil, 125 participants in summer camp, 30 participants in program, competed in contest style on topics discussed in program syllabus.

Lebanon: The Forum of NGOs

- Work focuses on the unity of the struggle for the return of Palestinian refugees. Work includes factions and community organizations and Lebanese civil society, taking various forms including demonstrations, festivals, etc. Broadest activities organized for Land Day and Nakba commemoration.
- Other specialized forms of activity taking place: e.g. Palestinian Heritage highlighted by *Lajnet Ihiya' al-Turath*
- Second axis of work: Palestinian civil and human rights and Lebanon, this is always connected to right of return (compared with Lebanese currents that tie Palestinian rights in Lebanon to resettlement). Large mobilization (approx. 7000 people) for a Lebanon-wide demonstration calling for Palestinian civil rights held in summer 2010. Efforts to lobby Lebanese government on this issue – recommendations to government formulated
- Third Axis of Work: solidarity with struggle in Palestine. Many activities to raise awareness about Israeli violations.
- International level work central, reports to CEDAW on violation of women's rights, similar submission on rights of child, etc..
- High level of participation in campaigns, coordination and work, as well as continuing research and reporting. Important work also being done on the level of training, preparing youth to carry out research and reporting.
- Jerusalem Arab Cultural Capital was also an important opportunity that was used to highlight Palestinian issues, especially through cultural events and competitions.
- Too many specific events (unprecedented) to list.
- This year, first time PLO office participated in Nakba commemoration by organizing exhibit, and inviting civil society to participate.

Lebanon (Aidun)

- Seminars, Culture of Return publications, Palestinian civil rights in Lebanon (in coordination with other civil society organizations)
- Seminars: due to limited resources, often organized in coordination with other groups, most often Norwegian People's Aid. (1) 60th Anniversary of UNRWA on Palestinian community participation in UNRWA planning and implementation (two day workshop involving experts, community activists, and UNRWA officials). (2) Transitional justice seminar, targeting community leaders for perspectives on transitional justice as it can relate to Palestine and refugee return.
- Publications: attempts to break record for scarves on which human rights are printed, approx 6000 kufiyehs prepared and recognized as a

Netherlands

- Extremely hostile environment, large-scale Dutch public identification with Zionist movement and Israel. Most recent elections brought right wing to power across municipal and federal levels.
- Work centers on raising awareness within community, and daily political work relating to developments in Palestine.
- Raising Awareness: Land Day and Nakba Commemoration are the two main yearly events where right of return issue is raised, in Vlaardingen where there is large Palestinian presence, these activities have been added to the Municipal Government agenda. Municipality has also financed a book on the history of the Palestinian community in Holland. Also work to educate Palestinian school-children on specific topics on which they write a research paper to encourage self-education while offering guidance.
- Work is almost daily on responding to developments in Palestine, often in coordination with the Netherlands-Palestine Committee and the Dutch BDs coalition, almost weekly activities and actions organized, as well as efforts to bring about twinning between Dutch and Palestinian municipalities. Petition worked on currently to raise issue of the Apartheid Wall in Dutch Parliament. – 30,000 signatures so far, 10,000 more needed – trying to involve Palestinian youth in this activism. Khuzen award (prestigious human rights award) granted to al-Haq (and BTselem) after years of lobbying that award be granted to a Palestinian individual or group. Campaign to twin Vlaardingen with Nablus/Balata was thwarted as soon as right wing won election.
- Beyond right of return committee, work to connect with Olive Tree campaign (YMCA-YWCA) which takes Europeans to Palestine to be involved in Olive tree planting and olive harvests.
- Priority needs to be given to the “third generation”, Palestinian youth who are largely ignorant on the history and needs of their struggle.

France

- Work in coordination with General Union of Palestinian Students. Event coordinated with International Jewish anti-Zionist Network (speaking tour of Hajo Meyer);
- Work to develop work of the committee and to reform the main Palestinian community organizations.
- BD campaign in France growing rapidly, attempts to criminalize the BDS campaign warmly received by Sarkozy- government. PLO embassy not playing a positive role.

- Athens committee has grown to 30 members, the vast majority of whom are Greek. Problem with getting Palestinian refugees involved in the work. Three main organizers carrying most-all of the work.
- Focus on lobbying the left coalition in Greece. Dangerous campaigns to deepen normalization of relations with Israel.
- Work mainly around BDS campaign - right of return demand highlighted - campaigns to obstruct normalization activities (conferences, companies, etc.)
- Work on the ships to Gaza, mostly fundraising work through poetry recitals in several cities, musical concerts; athletic activities, particularly pro-Palestinian soccer game involving well known athletes.
- Committee is under attack from registered Palestinian community and PLO embassy;
- Speaking events with Jamal Jum'a and Muhamad Jaradat; speaking tour of former prisoner upcoming to speak on cause of political prisoners.

Sweden

- Tens of activities organized in the past year, but results are unclear. Goal, besides educating our youth, is to affect European public opinion, but it is difficult to get results. Work of Right of Return Committee takes place within broader Palestinian community work, and Swedish pro-Palestinian activist circles.
- Many activities to commemorate important dates in Palestinian calendar: Land Day, Nakba Commemoration, music concert of Abu Arab.
- Participation in even in Paris on Right of Return.
- Education workshops to youth in the community;
- Hosted Jewish-Swedish writer supporting Palestinians who had targeted by Zionist smear campaign
- A visit to Conte Bernadotte's grave to commemorate his assassination.
- Work is largely repetitive and does not feel that we are doing anything qualitatively different that is effective.
- Work with (mostly left) parties around elections to lobby for official positions supporting Palestinian fundamental rights. Obstacles faced from official PLO representatives in lobbying work.
- Participation in the ship to Gaza (covered costs of half of one of the boats on the Freedom Flotilla (shared with Greece)
- BDS campaign most effective due to large Swedish participation and leadership.


- Active participation in BDS campaign locally on community level and in pushing forward the PA settlement-boycott, as well as globally through steering committee membership in the BDS National Committee.
- Youth Education and Activation Program (administered by Badil) carried out throughout Mandate Palestine as well as Syria, over 300 youth (age 12-16) educated on history and geography of Palestine, Palestinian fundamental rights; and how to defend these rights (for this program to be truly effective, should be adopted by institutions of the national movement).
- Special issue of *Haq al-Awda* magazine (newspaper insert) on the anniversary of Nakba including high-profile political and cultural figures who have become more committed to the cause of the return.
- Activities commemorating International children's Day, Prisoners Day, Land day (etc.) used to raise awareness of the cause of return.
- Preparations for the 5th Conference for the Defense of the Right of Return to be held in 2011 in Palestine by PLO Department of Refugee Affairs.
- Union of Youth Activity Centers to restore an old building in Palestinian towns and cities as centers for outreach to refugees living outside of refugee camps.
- Women's organizations playing a prominent role in various activities. Included this year: women's demonstration on Land Day; "From the Scent of My Country" exhibit in Am'ari camp as part of Nakba commemoration

Unites States

- Last ADL meeting took a position that al-Awda and the right of return movement are one of the greatest threats to Zionism today.
- New branches opened in 10-12 new cities including Cleveland, North Carolina, (etc.)
- 80,000 followers on facebook and approximately 250,000 people on email list.
- Working towards a capacity to fundraise more systematically to ensure the continuity of work
- Were able to intervene in response to UNRWA executive who spoke against Palestinian refugee rights.

Greece

- Work to coordinate ROR Confederation has been very slow regarding cooperation and coordination between the different committees and countries. Coordinating committee very slow in responding to communication.



Global Palestine Right of Return Coalition

The Proceedings of the 10th Annual Meeting^(*)

5 December 2010

Session 1: Committee and Country Reports

Palestine

- Three meetings held to evaluate the work of the coalition, with recommendations to the coalition (in written report)
- Many activities carried out within Palestine, during the year, and especially on the anniversary of the Nakba (coordinated by the National Committee to Commemorate the Nakba) and included many organizations, notable personalities, and political movements. Among the highlights: the annual al-Awda Award organized by Badil (early May 2010); emphasis on reaching school students through special classes on the history of the Nakba, scholarships (over 3760 students), school festivals, community centers use Dabka and other popular arts to educate and raise consciousness about the Nakba and the struggle for return; film and photo exhibits; inter-generational discussions organized between Nakba generation and youth and children, as well as recording of oral history testimonies. One example from Nablus: land threatened with confiscation was planted with trees by youth from Balata refugee camp to prevent confiscation.
- Visits to destroyed villages (by children young enough to cross into 48 Palestine)
- Participation in Aidun summer camp in Syria.
- Increased communication and coordination with UNRWA support for workers strike.

(*) *English Language Rapporteur: Hazem Jamjoum*

Global Palestine Right of Return Coalition
10th Annual Meeting in Beirut, Lebanon
5-11 December 2010

Published by:
Center for Refugee Rights / Aidoun

Tel & Fax: 01/306769
P.O.Box: 14/6701
E-Mail: aidoun-lb@aidoun.org
crr@aidoun.org

Website: www.aidoun.org

Global Palestine Right of Return Coalition

**The Proceedings of the
10th Annual Meeting
Lebanon, Beirut, 5-11 December 2010**



**Center for Refugee Rights / Aidoun
2011**